الى مانوت المكية بدوه نوتسا ون المطلق عكا اول بابه في

دوه لفظا جي دي جي ديد بانكا مفعول اولى نوت سطبة نوتسئيد لفظا

جي دي مفعول اول نسيكى دونكا مونتن لستط ده مفعول اوليه

ونيه ون لفظا جي دي مفعول الب لسيد اتو لسط نكاه في ده مفعول

اولى عطف عطف لفظا جي دي مفعول اول لسيد ونكاه

بدوه جادي جي دي متعلق دي تيه كلا نصوب يفعو

غير صحيح دينكا انتهى فعل نا عليل جملة فعلية ان شرط

فعل شرط وان طلحة شرطية ابتدائية اعرابه محل

يوق

فهرست شد
عرضه شد



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

نام کتاب شرح مراح الارواح

مؤلف متن احمد بن علی بن مسعود محشی

شارح ملا احمد دیکقوز مترجم

تاریخ تحریر ۱۰۹۱ ق نوع خط نسخ تعداد سطر ۱۵

موضوع صرف و نحو زبان عربی عدد اوراق ۴۲ تا ۲۴۴

طول ۲۰ عرض ۱۵ شمارهٔ عمومی ۳۳۵۴۹

وقفی / ~~خریداری~~ سید محمد باقر سبزواری

تاریخ وقف ۱۴۰۵ ق نام کاتب

ملاحظات

الى مافوقه الممكنه بدوه توسطها وفى المعطوف عليه اولى بابه فى
دده لفظا جددد بدبالكليه مقدار اولنه توسطه توسطه لفظا
جددنفا واليه نسيدر دونكه موته لسقط ده مقدار اولنه ده
وفيه ون لفظا جددنضا ذاليه لسيد اتو لسقط نكوه في دنفا
اولنه عطفيه عطف لفظا جددنضا واليه لسيدر وفنكده
بدوه مادره جودكى متعلقدر ديه نحو لا نصوب يفعولكى
غير صحيحدر ديه نكه انتهى فعل فاعليله جمله فعليه واشرط
فعل شرط وادات جمله شرطيه ابتدائيه اعرابده محلى
يوقدر

٤٤

قد استكتب [redacted] هذا الكتاب
مراح الى رحمة ربه علاءالدين
الحسن الحريري في التاريخ
في شهر شوال المبارك سنة
سنة ست ستين والف من الهجرة
النبوية المصطفوية في
المدينة المباركة

تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم سال محمد
٦٣

وقت النبوة في مكه في مدينه
٢٣ ١٣ ي

پادام
هو هالع هواله
انک
آهونه براهونه لحاهونه

ازوار بردار خردار
ردنده ایله بردنیه بردنده تونونزه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو
رضائك وصل على اوفى جوامع نبي بين انبيائك
وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر آله
واصحابه وازواجه واحبائه وعلى المتقين نهجهم
في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تؤاخذنا بالهفوات
لفرطات الكائنات الماضية وسدد امورنا في الحال
والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاضلال في
الاقوال والاحوال وارزقنا صحيحات الآيات
في ابواب الخيرات قال المصنف رحمه الله عليه
عملاً بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداءً
بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه
اول القرينين بل ذكره في باب الاكتفاء كقوله تعالى
سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف

في العلم الاسلامي اعني من كتب الصلوة على النبي عم لان المقصـ

ـب التنبيه على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا

فيما ينتمي اليه من الدين واما لان المصنف من المصنفات

الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف

ثم اظهر عبوديته واحتياجه في ابتداء امره فقال قال العبد

المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير فاختار هذا اللفظ تبركا

بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله الغني وانتم الفقراء

وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري قوله

الى الله الودود اي المحبوب هو المناسب للافتقار اليه

متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال لقصد

تأكيد الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في

الذكر لتقدم العامل على المعمول والقائل بعلل تلك هي هي

لنفسه وليمكن التوصيف واجراء الالقاب عليه واختار الفهم

على الاصل الظاهر الزيادة احتياجهم ذكر اسمه وكم الوجه كلا

يظن انه كتب به قبل التأليف ثم تأليفات الادب بمرور الايام

وكرر الاعوام فيتخذ ظهريا وليدعو اليه فيعطف على

المفتقر عطف بيانه فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه

ولوالديه بالغفران والاحسان لما هو اللائق باهل

الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اى دعا

لوالديه اى احمد مقدما نفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية

للسنة ثم شرع في العلم الذى وقع التأليف فيه فقال خطابا

للعام اعلم ان الصرف اضاف هذا على التصريف مع اتحادهما

علما فانه علم يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب

لكونه اخف وموافقا للمولود شبه بالام من حيث الولادة

فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم تلد الكلمات التى هى

ادعية العلوم وعقد اليها فلما اخللج في صدر السامع ما

ذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر

الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اى مصلح العلوم شبهه

بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا

العلم يصلح الالفاظ التى هى ادعية العلوم قوله

ويقوى عطف علام العلوم لكونه بمعنى بلد العلوم مثل قوله تعالى
على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف
قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية
وهي التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروب
اى في المدرايات اى المعقولات داروما اى عاقلوا العرف
دعالمه وتانيث الضمير باعتبار الام ويطلق اى يصلح في الروايات
جمع رواية وهي النقل بمعنى المروى اى في المرويات اى
المنقولات عاروها اى الرواية نفى نيابها العرى كناية
عن الجهل ولذلك عد اوبعض وانما قال في الدرايات يفوق
وفي الروايات يطلع لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون
الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه يقوى بها
بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال
الزمخشري لا يجد وفي علام العلوم الاسلامية فقهها وكلا
مها وعلمي تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين
لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذن لا شك ان محصلها

الهادی منهما يهديه فی سلوكه ولا يهتدی الى مطلوبه فافتقار
الرمايات اليه اشد من افتقار الدلايات واذا كان الحال على
هذا المنوال فجمعت ای فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء
الشرط المحذوف كما قدرناه فلا يصح بدونه قد وذا ليس فی اللفظ
فلا بد من التقدير وهذا كثير فی كلامه وعليك بالتنبه فی مقامه
ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام
هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فجمعت الخ فيكون
قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر قبل ای فی الحرف كتابا مو
سوما ای معلما فان الكم علامة للمستجير ای محل راحة
الارواح جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو ای ذلك الكتاب
مبتدا وقوله لليمنى مخصص بالذكر تبعا على الاغلب ومراعاة
لمراعاة النظير حال من ضمير المبتدا وهو قوله جناح النجاح
الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة خبر المبتدا والجملة
حال من كتابا استعار الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا
للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب

نجح ونجاح نحو ... بالفتح ... شدة له

٤٧

ويسمى القي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي

بل مكنية بتشبيه بالطرف طلب الثدي واثبات الجناح له قرينتها

والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة المكنية اذ

لا يجب ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون

تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى

ينقضون عهد الله في استعارة النقض [illegible]

تشبيه بعض القلب بالثدي [illegible] قوله [illegible] اي كف [illegible]

عطف على قوله جناح الثدي [illegible] وسعة الكف كناية عن التمكن

والاحاطة بجميع فنون شيء [illegible] وبسط [illegible]

اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذ [illegible]

العلوم واحاطته لا يعوزه شيء منها كما ان ذا الكف الواسع

يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو في معدة اي في ذهن الصبي

استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن

محل غذاء الادراك كما ان المعدة محل غذاء الاشباح [illegible]

والى [illegible] في قوله [illegible] اي حصل هذا الكتاب

قوله عليه للسجع استمداد الراحة وهو الثبوت للحصول تشبيهاً

لها بها في التمكن في الطريقة هذا الكلام عبارة عن فائدة التخيل التام

وتعامل الظرف الخ خبر ما يدل عليه لفظ المثل كقولهم مثل تفاح

اوداج مطيعة باو تنبيها على استقلال كل منها في كونها مشبهاً

به مثل قوله تعالى آثما او كفورا يعني او ذلك الكتاب صحاح

البحار دماج دو صراح ومثل تفاح وراو اي يشبهها في المنفعة

وتحصيل في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق

بقوله اعتصام قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله نعم

اي نعيب تتعلق بالمعتصم واستعين الله في جميع المهمات وقوله بتيار

اهداي المختص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر

وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبيان مقوله

شرع اي بيان الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح

فقال ايها احضار الذهن الى الطلب وترغيبا لهم في استماع

ما يعقبه دعا بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليتفاءل بالاسعاد

في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعوله

اعلم قوله اى الصرف اى المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه حال

ارادته لتحصيله محتاج وفى الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب

السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج

على الاستمرار التجددى فى معرفة الاوزان اى الموزونات

الجزئية التى هى الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة

احكام سبعة ابواب اى من انواع الموزونات فى الملكة

بمعرفة ذلك بعد ان تعلم بالصرف يحتاج اليها البتة لانه

حصول الشئ بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد

به عرفا اذ لا يقال فى متعارف اللغة لمن حصل المطلوب

انه يحتاج الى الشرائط بل يقال انه محتاج قبل ان يحصل

ما صلا ثم شرع فى تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف

والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى

وجه الضبط على من تصور تعريفها وتسطلع عليها

ان شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها وكما ان الصراف يحتاج

فى معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها

المعرفة الاشتقاق اى اخراج نوع الاشياء من كل مصدر اما
بواسطة او بدونها وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هي
الماضي والمستقبل والامر والنهي واسماء الفاعل والمفعول والمكان
والزمان والآلة واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة
فكتبته اى الكتاب وجعلته مشتملا على سبعة ابواب كل باب
منها في بيان نوع من تلك الانواع لكان المناسب بيان كلامه
اذ يعقول هو ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق لكن لما كان
بعضها في معرفة هيئات المفردات انما يتم بمعرفة نسبة بعضها
الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق
في هذا الصرف بمنزلة ... والحق انه ليس من حقيقة
بل هو ... ولا شك ان الابواب المذكورة في سبعة ابواب
ادرج في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اول
كل تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا الباب الاول من تلك
الابواب المكتوب [illegible] عليها الكتاب في بيان بناء الفعل
فلما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية وكانت ابنية

التصحيح ينبغي التقديم لسلامته من التغييرات الكثيرات وكونها

يعقب عليها لبيان أنها قدم باب التصحيح ولما توقف البحث

عنه على تصوره عرّفه فقال التصحيح وأعاد المظهر موضع

المضمر إشارة إلى أن المراد غير الأول فإن المراد بالأول باب

التصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال إن المعرفة إذا

أعيدت فهي عين الأول فليس على الإطلاق أي التصحيح في

اصطلاح أهل الصرف هو البناء الذي ليس في مقابلة الفاء والعين

واللام من فعل ويفعل من الواو والياء والألف وليس في

تلك المقابلة أيضاً تضعيف أي حرفان من جنس وليس فيها

ألف همزة فيدخل فيه نحو ضرب إذ ليس في مقابلة فاء فعل

الضاد بل الضاد وفي مقابلة عينه الراء وفي مقابلة لامه الباء

وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه

أيضاً حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل

به ويدخل فيه أيضاً نحو دحرج وضارب ويضرب ومضروب

واستثنى الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن

والمضاعف يلزم فيه اي الوزن بين حروف الثنية في الوسط
ما يلحق اي التي هي المثلان الحلية بينهما اي حرف وهذا ادب مستقل
لاختصاص فعلل للعدة ولا بناء من وجود هذه الحروف
في غيره كما انه كفعنشلالللافعال ومن ايه لم يستقل ولا بناء
شعل غيره اباها لكن اذا طلب لهذا الصرمرجح على بحث [illegible]
جعل يحفل الوهمي الا انه مرضي كفكعل بحص واما اذا طلب المرجح على
عمل بحيل كتب الاستعمال وقع العين مرضي لان فعل من باب
فتح ودحرج من باب علم وادغام بقي واختصى فعل للوزن واحتاج
الى تحقيق صورته لم يكن كونه وزنا للمقولات المختلفة من نحو
ضرب وعلم وضبر اذ لو قال دهل لم يصلح كونه وزنا لعلم وضبر
ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في نحو جعفر ولام ثالثة في
الخماسي نحو فعللل في وزنه جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره
لان الزيادة بالاخر اولى فكان الاولى ان يزاد من جنس الاخر لما فرغ
من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما
يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي وملفوظنا
معقولنا ح

الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد

مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء

النسعة المذكورة اما جر بعدها وحال من الضرب وهو

اي المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح معروفه

لمعروف ومجهوله لمجهوله الا ان صيغة المعروف والمجهول

المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا

علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضرب ضربا علم ان المصدر مرجحه

واذا لم يذكر الفعل علم بالقراين وصيغ الاشتقاق لا في

آخر الفعل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب انشاء

الله تعالى عند البصريين من النحويين وانما قلنا ان المصدر

اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى المصدر واحد

وجزء ومفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع

متعدد وكل واما نحو تسمع بالمعيدي فليس بحسب الدلالة

الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث

في الازمنة الثلث والواحد قبل ما يدل على المتعدد في العقل

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه

ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر يكون قبل ما يدل على

المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار

مفهومه متعددا وباعتبار وضعه متوحدا واذا كان

المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا ايضا له

لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل

والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها وانه لم يكن تلك

الصفات موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه اي المصدر

اسم لصدق تعريفه عليه والاسم مستغن عن الفعل اي غير

محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان

التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب

من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج

اليه اصل والمحتاج فرع وفيه ايضا نظر لان الاصالة

في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم في الوضع والكلام

فيه ونقول ايضا اي كالادلة الاولى في الاستدلال على

اصالة المصدر في الاشتقاق يقال له اي يطلق على ما

ايضا يحرر ان يكون الواحد قبل المتعدد

جواب عن سؤال

هو اصل الافعال

18

ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب المفيد اي هذا
الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تفيد عين المصدر
اي عين ما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور
فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب
وعينه في الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح
فلم لا يجوز ان يكون المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور ويكون
بمعنى الفاعل كالعادل بمعنى العادل وان يكون بمعنى مشهود
كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين والحجة القوية
لهم انهم يقولون ان كل فرع يشتمل على اصل ينبغي ان يكون فيه ما في
الاصل مع زيادة هي الغرض من التفريع كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل مع المصدر مع زيادة احد
الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو
قولك لزيد نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل
على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهره وحروفه على المصدر
اي الحدث وبوزنه الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه فيه

في الحكم باصالة المصدر او الفعل واثبات ما هو الذي هو المقصود

الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في محل النزاع

متمكنا منه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد

منه في محل النزاع [illegible] ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الانيق

او قطع ادلة احد المتخاصمين فلم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك

الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الآن فقدمها على

ذكر مذهب الآخر واقامة ادلته اشار الى حقيقة مذهب الفريق

الاول دل عليها لما نبه عليه بقوله والاشتقاق ثم اشار الى

[illegible] المصدر وتنبيه عليه بقوله لان الافعال مشتق من المصدر

المصدر كما هو حكم متفق عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر

جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ منه شرع [illegible] فذكر الاشتقاق

في اللغة اخذ شيء من شيء فهو متعد وفي الاصطلاح يحد تارة

باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث انه مما يعرف

من الواضع احتجنا الى العلم به لا الى العمل فاحتجنا الى تحديده بحسب

العلم وان اعتبرناه من حيث انه يحتاج احدنا الى العمل عرفناه

اشتقاق

الاشتقاق

وهو في اللغة [illegible]

التنبيه تعريف الاشتقاق باعتبار العلم والعمل

بالاعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من
اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه
واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد ان اي علمك على
ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين
فانه يتعدى لمفعول الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة
في اللفظ اي في تركيبه وفي الاصول فانه حروف الزيادة كما في
المنتهى كما في الاشتقاق لا عبرة بها احترز به عن نحو [illegible]
والمعنى واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الحق وضرب بمعنى ذهب
وهذا التعريف لمطلق الاشتقاق [illegible] بالانواع الثلاثة
وقدم التناسب في اللفظ لانه اذ [illegible] الاشتقاق بالتناسب
العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما هو في
اللفظ وللتنبيه على ذلك [illegible] تقدم بين اللفظين على تناسبا
وكذا التقارب انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض لهما
للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيهما على الاشتراط اشار
الى انه قدم التناسب في المعنى لما فيه [illegible] نظرا الى ان

التناسب في اللفظ

هذا الاخذ انما هو للمعنى فلهذا وجه تسمية الاول نظرا المشتق

الى اللفظ والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل

الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين

اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ان احدهما

الاول ماخوذ من الاخر فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب

في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتقين من مغايرة بوجه

وان كان من وجه بحسب المعنى بكذا منهما مغايرة من جهة ولو تقديرا

والى انه من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك

فيخرج نحو المشتق صعيد وتصعيد فلا مغايرة بينهما في المعنى بوجه

ويخرج الذي ... وصف بعض الاداب اذ لا

اتحاد بينهما في المعنى ... ذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المفرد

ونحو قطعي الحدث اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج في الصحيح نحو ذهب

... سرقان اذ لا اتحاد بينهما في اللفظ ويدخل فيه نحو ضرب

بجذب وجبذ نهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة

كما ذكرنا ان لا شك ان بين الاولين وبين الاخرين تناسبا

الا كونه مناسبا لما سنذكره ان شاء الله تعالى وانما قلنا فيه هذا لئلا

في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب

طلب فانه وكذلك الفعل مناسب له وكذا من المصدر

اعرابية والاولى كالياء من الطلب لئلا ينقص مبنى الكل عليها

وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل

في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لا

لانتفائها عند عدم العامل تحقيقا فان الاسم ساكنا

في غير حال الوقف ايضا وبهذا سقط ما ان عنيت بالحركة

الشخصية في الرفع وغيره سلمنا انتفاءها لا ينفعكم وان

لم تنفع لان مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة

منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه

فقال وهو اي الاشتقاق المعرف بتلك انواع احدها الاشتقاق

صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تناسب اي توافق

في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف وفي المعنى

نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق

والجبذ والجذب

كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون

الترتيب سواء كان مع الموافقة في الحروف كما في اشتقاق

جبذ في الجذب وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه

بدون الموافقة في الحروف نحو الثلم في الثلب والاول للاكل

بالحائط والثاني الاضرار بالعرض فهما متناسبان في المعنى

وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج

والمراد ان التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار

المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت الغراب

والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما

في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق

يعلم من تعريفاتها الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة

في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل

في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة التبديل وان اعتبر الموافقة

في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تأمل كثير

في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريفه

وان اعتبر تناسب الحروف في المخرج فهو اكبر لاحتياجه الى التأمل الاكثر

في العلم بالاشتقاق فيه صح

الاشتقاق وتقسيمه الى اقسام وتعريف كل قسم منها شرع

ان يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد بالاشتقاق

المذكور ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله

والاشتقاق ان تشتق اشياء من كل مصدر هو الاشتقاق الصغير

فانه الكامل المتبادر في حد الاشتقاق عند الاطلاق ولما فرغ من بيان

مذهب الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من كيفية

الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال قال

الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلال

اي اعلال الفعل مدار اي سبب لاعلال المصدر وجودا اي

من جهة الوجود اي ان وجد [illegible] الفعل وجد اعلال المصدر

وعدما اي من جهة العدم اي ان عدم اعلال الفعل

عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشيء على ما له صلوح

العلية ويسمى الشيء الاول المترتب الدائر والشيء الثاني المترتب

عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر و

وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد وعدة هي مصدر يعد اصله

وعدة قلنا حذف الواو من يعد لعلة لزوجها لحذف حذف

ه في عدة وان لم توجد فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام تبعا

اصلهما قوم قوم اما قلما اعل الاول لعلة الثاني وان انتفى

موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما نحو اعلال الفعل بسبب

للاعلال المصدر بعد ما في مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما

[illegible] لم يعل المصدر ان يتعالها بعد ابنية اى مدة

الفعل في جهة الاعلال المصدر الا لحق في انها تدل على اصالة

اى [illegible] للمصدر وايضا اى كما ان الفعل يدار من

جهة الاعلال [illegible] كذلك يؤكد الفعل اى بالمصدر

[illegible] يؤكد للفعل اعنى ضربت

[illegible] اى هذا التركيب بمنزلة ضربت

ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا

مؤكدا لضربت تأكيدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا

له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد

[illegible] من المصدر فانه [illegible]

بمعنى انه الفعل اصله والمصدر فرع لكونه مصدرا ومأخذا للفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره يعني المشروب والمركوب بمعنى [illegible]

بكسر الكاف للاتباع وايضاً يقال له اي للمصدر كم هو
مصدر لكونه اي المصدر مصدراً ومأخذاً للفعل وله
نظائر في كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي
الفرس مركب فاره اي حاذق في المشي لا يتعب راكبه
اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر
البصريين في جوابهم اي في الجواب عن تمسك الكوفيين الاول
الذي هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو للمشاكلة
اي الموافقة فالمراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ
والمعنى لا للمصدرية ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر
نحو دمي دمياً واعشوشب اعشيشاباً فلا تدل الاصالة
في الاعلال على الاصالة في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله
توعد فانه لمشاكلة يعد وحذف الهمزة في يكرم فانه لمشاكلة
اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في
الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه
وقلنا ايضاً في الجواب عن تمسكهم الثاني لانا اذا قلت ضربت ضرباً

بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد

بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء

عليه من وصف وعدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر

المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقوله ضربت

بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك ضربا

احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وعدم الا

مصدر ظاهر

للاتحاد والزمان الذي تضمنها الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا

للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت على ان المصدر وقع

تاكيدا للفعل فنقول المؤكد بفتح الكاف لا يدل على الا

صالة في الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد

زيد فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق

منه ولا يلزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة

في الاشتقاق ولا محذور في ان يكون الشيء متقدما على شيء

في الاشتقاق واصلا له رتبة ومتاخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه

فيه لكن كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في

في العمل كما يجيء إن شاء الله تعالى قلنا في الجواب عن تمسكهم الثالث
قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى الم
المشروب والمركوب اتفاقاً بأن وضع لفظ المشرب بمعنى
المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب
مرادفاً للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفاً للفظ
المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضاً حقيقة في المعنى
المصدوري مرادفاً للفظ المصدوري بل ذلك من باب
جرى النهر وسال الميزاب فكما أنه مجاز إما في
المجاز اللغوي بأن أطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب
على الحال الذي هو الماء لأن الجاري والسائل هو
الماء لا النهر والميزاب أو مجاز في العقل بأن أريد
بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي وأسند إليهما الجريان
والسيلان بناء على الملابسة بينهما وبين الماء وكذلك
قولهم مشرب عذب ومركب فاره مجاز لغوي إما
في المفرد بأن يطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب

على المجاز الذي هو الماء والفرس وأما في التثنية باعتبار

بالمشروب والمركوب معناهما الحقيقي ويلتبس اليهما القرينة

والقراءة فلا تشبهما لما هما له اعني الماء والفرس وحاصل

لفظ
الجواب انه قياس المصدر على لفظ المشروب والمركوب

فاسد اما على تقدير كون المجاز في التثنية فلانه للمشروب

والمركوب في معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل

الركوب فلا يلزم منه لفظ المصدر قياسا عليهما محل

المصدر وهو حجة عليه لكم واما على تقدير كون المجاز

في المشروع فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجازي

على سبيل القطع بل قابلية انه يحتمل استعاله فيه مجرد احتمال

انه يكون لفظ المصدر مستعملا في المعنى المصدري مجازا

مع قيام احتمال انه لا يكون مستعملا فيه بل في معناه الحقيقي

الذي هو محل المصدر مع ان الحقيقة اصل والمجاز

خلاف لا يجوز ان يكون فيه على انه قد تثبت كون المصدر بمعنى

المصدر من يكون المشروب بمعنى المشروب والمركوب

مع كون لفظ آخر صوابا لان يكون مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع

بلحو

بمعنى المركوب لتشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعدي
فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب
لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور
لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ
لا دلالة للمصدور به بل على الصادر ولذلك لم يتفقوا وفا ٢ على المصدر
لوا في الاستدلال على الاصالة المفعول في المصدر مفعول به
الصدور نحو قعدت مقعداً حسناً اي قعوداً والمصدر
الذي هو لفظ المصدر سمي به لانه اي صادر عن الفعل
كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضاً بعمل الفعل في المصدر
نحو قعدت قعوداً فالعامل قبل المعمول بوجوه الدلالة
لانه قبل بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ
العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم
على وضع الفعل فاين احد التقديمين من الآخر وانه
ينتقض بنحو ضربت زيداً وزيد ولم يضرب فانه لا دليل
فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة

المصدر وضيفا دلك الى الف شرع في ذكر الاوزان على تقديم

الاصل فقال ومصدر الثلاثي كثير مختلف وعند سيبويه

منه ما يقع الى اثنين وثلاثين بابا اي بناء وضبط ان يقال

عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة

شيء فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل

[illegible] وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء

او الف فقط او الف [illegible] على التقادير الثلث فالفاء اما

مفتوح او مكسور او مضموم فتحصل من ضرب الثلثة في

الثلثة [illegible] نشدة وكدرة ودعوى و

ذكرى [illegible] وليان وحرمان وغفران واندرج في ذلك

[illegible] لان المصدر المتحرك العين مزيد في اوله

الف ولغه لم يجئ الا بهذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع

ليان في فتح الفاء وزيادة الف ذكر هذا اذا كان العين

ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا

فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان

[illegible]

كان مفتوحاً ففيه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور
وذلك نحو ضحك ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان
كان مكسوراً فهو مفتوح العين ايضاً ليس الا لكراهية
توالي الكسرتين او لكراهية الانتقال من الكسرة الى الضمة
نحو صعِد وان كان مضموماً فهو مفتوح العين ايضاً ليس
الا لكراهية توالي الضمتين او لكراهية الانتقال من الضمة
الى الكسرة نحو هدى وان كان الاول فالزايد فيه
اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب الشيء لكن لم
يجئ الا مفتوح الفاء بالاستقراء وهي اما مفتوح نحو
غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم بالاستقراء
وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء فان
كانت فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان
كانت الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن
فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك

وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم بالاستقراء وعلى الثاني
فاما فيه ثلثة اوجه ذاتية بالاستقراء فان كانت فيه
مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف
فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما
مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف
او مضموم وذلك نحو سوال وان كان معها زيادة اخرى فتلك
الزيادة اما التاء فقط او التاء والياء فان كانت
التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او
مكسور وذلك نحو دراية او مضموم وذلك كبغاية ولم
يذكر سيبويه لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء
مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره الضم لقلته
هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو واما معها
زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك
نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول واخر مفتوح
الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء

لثقل الانتقال من الكسرة الى الفتحة وان كانت فيها زيادة
فتلك الزيادة هي التاء بالاستواء ولم يجئ منه الا مضموم الفاء
كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القياس الا
مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك نحو وجيف الا اقل نحو
صهوبة مع ان المناسبة ذكرها من دخول اذ هو مما في المدة
اي المتقدم ل واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المقدم ونظرا الى ان ... زيادة
ده اخرى والحاصل ان لم يجد مناسبة للعدول عن جهة علة البناء
على المدة وان ... صهوبة مناسبة ... الى المدة ...
ورجح وجيف بالكثرة بالنسبة الى صهوبة فقد ...
زائدة لا يكون الا مفتوحة ... زيادة شيء او
فيها ولا وقع الثاني فالعين اما مفتوحة او مكسورة وذلك نحو مدخل
ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعونة فنادر
الفراء ولذا لم يذكره حتى جعلهما جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على
حذف تاء وكذا استبعاد مجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول
را

فتلك الزيادة هو التاء لا عن تكلم الاستواء والعين اما مفتوح

نحو سماعات او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ ولما ذكر مصدر

المصدر الميمي لانه مرتبة في مراتب الاصل فوقه كان له

قياسا في نفسه اذ المفعول من اصل في ابنية مصادر الثلاثي

المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس منضبط — المقصود بدل

[illegible] ويجيء المصدر على وزنه اسم الفاعل والمفعول

والمفعول الا انه يجيء على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على

وزن اسم المفعول [illegible] نحو قمت قائما اى قياما وقوله

[illegible] كلام اى [illegible] فقعد وكفى بالناس

من [illegible] هذا افضل في فضله اى افضاله

عافاه [illegible] اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة

اى [illegible] عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى بقاء

وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والدالة اى

الدلالة بفتح الفتح والثاني وقوله تعالى بايكم المفتون اى [illegible]

اي الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان زائداً
فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم ذهب الميسور والمعسور اي
اليسر والعسر والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود
بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة و
المصدوقة والمحلوفة اي الكراهة والصدق والحلف
واعلم ان استعمال وزن اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر
بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله وكثير على وزن
اه والآن فالواجب ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل
اه ولذلك قصره على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر في
معنى الفاعل والمفعول كخلق وعدل بمعنى عادل ودرهم ضرب
الامير بمعنى مضروب فانه في ذلك لا يقصره على السماع
بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم فاعل واسم مفعول
اذا قصد زيادة في المعنى فلذا وصف بالمصدر لانه للمبالغة في
الفعل والتكثير فيه قياساً مطرداً عند سيبويه في الثلاثي المجرد
وعند الزمخشري قياساً مطرداً في الثلاثي وغيره كما قال

قال رحمه سئل عن هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون
قياسا ولذلك ذكر في الامثلة المرتبة وقال هي التزامي الكثير
وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء
نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير
والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة في الرد
والجولان والقتل والسير وثانيهما التفعيلى بكسر التاء والعين
والتشديد وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى
كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة القيمة
لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر
كل واحد من الباب غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه
او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي يجيء
على سنن اي طريق واحد على صحة ولم يبين ابنية مصادر تلك
الابواب اعتمادا على اسامیها في غير الرباعي المجرد واما فيه
فطرد الباب الا انه لم يجيء المصدر كلاما على وزن فعالا
بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس

قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعّال بمعنى التفعيل
في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا بآياتنا كذّابا والآية
في قاتل قتالا بكسر القاف وتخفيف التاء وقيتالا بالياء على
لغة من قال في كلّم كلّاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه
في قتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في
قيتالا ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث انه حذف
الفعل ثانية منه الا انه الا [illegible]
وعكس الكاف حيث جعل الياء اشباع كسرة القاف وانما
في تحمّل يجيء تحمّالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم [illegible]
كلّاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه [illegible]
الا [illegible] والآخر زلزل يزلزل زلزالا بفتح الاول فانه يجيء
في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسرها قياسا
مطردا في الفعل المضاعف بخلاف صحيح فانه بالكسر لا غير
الا ان الكسر افصح لانه اصل ولما فرغ من بيان ابنية الاصل
الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل

فقال الافعال التي تشتق على صيغة المبني للمفعول اي
لم تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما
ورد في فعال
بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين
اشارة الى ان الحق لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا
بقولنا تستعمل الخ احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة
المبني للمفعول فيهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها
وهذا لم يستعمل فكم وهذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان
بنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعليها في غالب العادة اعني بها الله
[illegible] يذكر فيها لان المبني للمفعول فرع المبني للفاعل لان
الاول اصل والثاني فرع فبعد ذكر الاصول تركه وقال فحسب
وللمفعول باب ستة ابنية كما في للفاعل المجرد والا فلسبعة تمام
الثلاثي على الرباعي لتقدم الطبيعي وجه ضبط ان الماضي ثلاثي
الابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسكون
واستثقال الضم والكسرة عليه والحرف الثاني منه لا يكون الا
متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل لالتقاء الساكنين

عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يجتمع

دون دو كانت لا تزيد على ثلث فانه كان فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين

مضارعه او يضم او يفتح وان كانت ضمة فعين مضارعه

لا يكون الا مضموماً فابوابه بحسب الوقوع في ستة وهي ضرب

نحو يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل

بفتح العين في الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين

في الماضي وفتحه في المستقبل وفتح يفتح بفتحهما فيهما وكرم يكرم

بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما وتسمى الثلث الاول دعائم

الابواب جمع دِعامة وهي عمود البيت اى اصولها لاختلاف

حركاتهن في عين الماضي والمستقبل وكما ان معنى الماضي مخالف

لمعنى المستقبل كذلك ينبغي ان يكون لفظه مخالفاً للفظه ليطابق

اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة

اصل بالنسبة الى غيره ولكثرتها اى ولكثرة استعمالهن فانها

فانها سبب لفصاحة الكلام فتكون سبباً لاصالتها

ولذلك قدمها على الثلث الاخر واما تقديم بعض

فان كانت كسرة فاما ان يفتح
عين مضارعه او يكسرها

بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف في الاول اكثر لان
في لغة الفتح للكسرة اكثر من في لغة الفتح للضم لان الفتح
علوي والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني
على الثالث فلفتح عينه ماضيه وقد قدم الثاني على الاول
نظرا الى ان الضم علوي وانه اقوى او قصد التدريج في النزول
من العلو الى السفل الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم واما تقديم
بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع
ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني فلان
النظر الى ان الضم قوي وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة
الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي ومضموم العين
في المضارع لئلا يلزم تحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل
ولم يجئ من مضموم العين في الماضي ومفتوح العين في المضارع
لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل
الى الاخف ولا مكسورها فيه لئلا يلزم بين الضم الثابت للغريزة
ولما كان سبب حصول الابواب الثلاثة الاول في الدعائم

في الدعائم اخف في الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء

احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى عدم دخول

الثلاثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا

لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول

فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا

ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها

وقال وفتح يفتح لا يدخل في [illegible] لانعدام احد الامرين اذ حرف

في غير الماضي والمستقبل [illegible] باب فتح يفتح [illegible]

حرف الحلق عينا او لاما [illegible] في الماضي [illegible]

والمضارع لبقاء [illegible] ولذلك

لم يدخل [illegible] في الترديد [illegible]

في المضارع ولا يرد [illegible] لانه دليل بعد الوقوع

ولما لم يجئ بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن

يركن وابى يأبى بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف

الحلق فهذا الشاذ وقول [illegible] من اللغات المتداخلة والشواذ [illegible]

نشر على ترتيب يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في

الغابر وركن يركن بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ

الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما

فلا نقض[٢] عند الزمخشري ركن يركن بالفتح فيهما من الشواذ وانه ٢ لانه باب فتح يفتح ح

ابى يابى من الشواذ اذ الثابتة من الواضع فيهما في كلام المثبتة فلانه

قاله القياس كذا الآن في هذه الصورة فلا نقض واما بقي يبقى وفني

يفنى وقلى يقلى بالفتح فيهما في الماضي والمضارع في الكلام بغير حرف الحلق

فلغات قبيلة طي قد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة

يعني ان الاصل في الكل كسر العين فقلبوا الكسرة فتحة لان من

القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا

الياء الفا ما تحقيقه باب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم انهم لا

نعدام المضاعف اي كان انعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجي

الا من الطبائع اي الافعال الطبيعية اي الغريزية التي جبل الفاعل

عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والآمن النعوت اي انه

الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات

اللازمة

الا انه اختير للماضي والمضارع من حركة لا لحصول الابنية من امكن
الشفتين للاخرى وانضمامهما بها متابعة للتناسب بين الا
لفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم
لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة الى انه
قليل استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط
من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها
في الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصلهما كودت تكود
بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع وهي شاذة والقياس كدت
تكاد بكسر الواو في الماضي [illegible] فضل يفضل
بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع ودمت بكسر الدال
تدوم بضمها يعني انه فضل يفضل ودمت تدوم شاذان
والقياس ان فضل يفضل من باب نصر ينصر ودمت تدوم من
باب حسب يحسب كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري
انهما من التداخل فكان المتكلم نطق بكدت يكود بالضم
فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في المضارع وبدمت

لدوام الكسر في الثاني ووقوعه في المضارع فحكم بشذوذه واعلم
ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات نظرا الى ان الثلاثي
المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل
بينهما وقدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة
الاصالة والفرعية بينهما فقال واما منشعبة الثلاثي اي
المتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يرد
الزيادة على الثلث لئلا يلزم زيادة الزائد على الاصل ثم قدم ما
زيد فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان
على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه
حرف واحد فثلثة ابواب الاول اكرام اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة ٢ وذلك م
في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال
ولم يعكس لثقل الجمع وخفة المفرد وهذا باب الافعال قدمه
لان الزيادة في اوله وكونه قطعي فيه تقطيعا تبعيضا الاصل
قيل الزايد هو الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل هو
الثانية لان الزايدة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين

لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزايد
من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء
والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب
نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين وهذا
باب التفعل قدمه لان احد الزايدين من جنس الاصول
ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء
والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة
التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون
في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزايدين في الاول
ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء
والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب
الا[illegible]فعال ان شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف
فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين و
التاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايد فيه
في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول

والواو بين العين واللام وحرف من جنس العين بعد الواو
بالاتفاق لالتزام سكون الاول وهذا باب الافعيعال قدم
لان احدى الزوايد من جنس الاصول وكذا اجلوذ اجلواذا بزيادة
الهمزة في الاول والواوين بين العين واللام وهذا باب
الافعوال قدم لان كل الزوايد من قبل الآخر ولم يلزم تأخير
الحاق اذا لم يثبت وكذا احرنجام احرنجاما بزيادة الهمزة في
الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره
اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف فعلل وتفعلل
فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا
باب الافعيلال قدم لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر
في المعنى وكذا احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله وحرف من
جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال واتحاد الحرفي
العين الذي زيد فيه ثلثة حروف مع ان الزايد فيه حرفان
لمناسبة اتحاد في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو
منقوص منه ولهذا قال اصلها اي اصل احمار احمر

احادد واحمرد فادغمتا اى الحرفان المثلان فان اعنى الالف

بعد سلب حركة اوليهما فى تينك الصيغتين للمجانسة ويدل عليه

اى على ان اصلهما احادد واحمرد نعت الادغام على ما هو حق

به صاحب المفتاح وهو الظاهر فى كلام المصنف ايضا ارعوى

وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احادد واحمرد

فى الاصل بالادغام لوجب ان يقال ارعوى لانه من بابهما فلما قيل

ارعوى بلا ادغام لانه [illegible] على ان اصلهما احادد [illegible]

وفائدة قوله اصلهما بالفك تظهر فى تقطيع الشعر اذ وقع فيه

وهذا المخصوص باحمر [illegible] الدليل ٢

احادد وايضا يدل عليه وجه [illegible]

والفصل يعنى لو جعلنا الاصل [illegible]

المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف لو جعلنا مدغما فى الاصل

ويكون ان يجاب بانه اى على ان اصلهما احادد واحمرد بفتح

ما قبل الآخر وحملا على الاصوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيهما لم يدغم

لانه نحو ارعوى ويدل معرفة حال ما قبل الآخر فى المضاعف

لما

على الحمل على الاصوات فيكون قوله بادغمنا للجنسية وقوله لايغ
لانعدام الجنسية بيانا للواقع اى لا يقع الادغام في اسعوه
لانه اصله اسعوه وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال
قبل الادغام فلم يبق المجانسة فلم يدغم وانما قلنا الاعلال قبل
الادغام لان الاعلال موجب للاعلال لانه كلما وجد سبب
الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب للادغام
[illegible] كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل مجوز
ويدل عليه امتناع الادغام في [illegible] من باب رضي اى لا يجوز
ادغامه [illegible] باب [illegible] مثل سعو وقوو وطوو و[illegible]
[illegible] على الاصل [illegible] باب [illegible] ولان الاكثر الاعلال
[illegible] الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه
الحروف ولهذا كان في الادغام فانه ينظر الى حرفين البتة
دواحد من تلك الابواب الخمسة وثلاثة للرباعي المجرد
ولم يضعوا الا بابا واحدا لانه لا كثرة وفيه التزموا فيه
الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ تعدد الابواب

باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات
متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكانه من مانع لا يخفى نحو
دحرج دحرجة ودحراجا وابوابه ثلثة ابنية طلبا للتخفيف
وزادوا فيها حرفا او حرفين دون الكثر لئلا تخرج عن الا
عتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لان انشاه فيهما غالب
نحو احرنجم اي نجا ما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين
واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه
ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام
الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد
نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب
التفعلل وستة منها للملحق بدحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد
للالحاق بدحرج نحو شملل شمللة بزيادة اللام
في آخره وهذا باب الفعللة قدمه لان الزايد فيه من جنس
حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء
والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لتقدم الواو ونحو

منها التضعيف الرباعي المجرد ولم يفصلوا الى الكثير تخفيفه

وكذا بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب
التفيعل فقدمه لتقدم الزائد وكذا جهور جهورة بزيادة الواو
بين العين واللام وهذا باب الفعولة فقدمه لاشتراكهما مع
حوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه نحو فعلل وأما تقديمها
على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما وكذا قلنس قلنسة
بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه
لتقدم الزائد وكذا قلسى قلساة بزيادة الياء في آخره ثم انقلب
ألفا ولا يبطل به الإلحاق لكونه في محل التغيير وهذا باب الفعلاة
وخمسة منها مزيدة على الثلاثة الأحد وهي ملحقة بتدحرج نحو تجلبب
تجلببا بزيادة التاء في الأول وفي آخره جنس اللام في آخره
وهذا باب التفعلل وكذا تجورب تجوربا بزيادة التاء في الأول دل
والواو وهذا باب التفوعل وكذا تشيطن تشيطنا بزيادة
التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه
الثلاثة الأول من ملحقات دحرج وكذا ترهوك ترهوكا
بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول فقدمه لاشتراكهما

ذكر وجه تقديمات هذه الثلاثة

مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق
على ما تقدم عليه فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة
التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل وانشاءه منها
مزيد الثلاثي المجرد وهما الملحق الاجم نحو اقعنسس اقعنساسا
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف
من جنس اللام في الاخر وهذا باب الافعنلال وقدمه لتقدم
الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الابتداء و
النون بين العين واللام والياء في الاخر ثم القلب الفاء لا
سيطلب الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء واخر قسم
الملحقات بتدحرج على الملحقات اي بجم لكثرة الملحقات تدحرج
ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل آخر اراد بيان ما به يعرف
ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي
آلة الحكم بالالحاق فعل بفعل اي طريق معرفة صدق الحكم به
بالالحاق اتحاد المصدرين في الوزن اي مصدري ذينك
الفعلين فكانه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم

٢ ثم هو كذ م

٢ تدحرج لتقدم دحرج على
تدحرج وتقدم ملحقاته على
ملحقات م

بالالحاق وانما لم يحكم على احرج بالالحاق بدحرج مع انه مصدر
بها لان كما يقال دحرج دحراجا يقال احرج احراجا لان الا
معتاد في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل اطرادها
دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور نحو فانهم لم يقولوا
في قحطب وعربد قحطابا وعربادا بل قالوا القحطبة والعربدة ولان
الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد بالالحاق جعل
مثال ذي زيادة بزيادة حرف او اكثر مثل مثال ذي ازيد منه في عدد الحروف انقص
وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يكون الادغام مطلقا في
الملحق والاعلال في غير الاخر وجعل ذلك الحرف الزائد في
المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة
الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير ونحوهما فلا بد ان يكون
الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء
والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان
ثمه زائد فلا بد من مثله في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات
والسكنات وكذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم

يحكم على الكثرة لان المتحرك بالنسبة الى الاول على خلاف ما ذكرنا في
الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الفاء وهو
فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة
فلان النون واقعة بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون
في موضعها والفرق بين الاصل والملحق به مثلا يجب في جعل
زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب
اقعنسس وتكلبب وجلبب تكرير اللام دون باب دحرج و
باب تدحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها اعني
كونها على السماع او القياس لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب
اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن
لمعاني الامثلة لم نذكرها هذا فصل في بيان امثلة
الماضي وهو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك
وهو يحكي على الوجه كثير وجهها الماضي وان كان القياس ان
يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل يقتضي
لشهرة امرهما لكونهما اصل المشتقات من المصدر ولا غناء

احرنجم وبابه

اسميهما التعويض وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة
اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد فيه نحو ضرب تقول
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضربت ضربنا منتهيا الى ضربنا وانما بدأ في اطراد
الامثلة بالغايب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدأ بالمتكلم
نظر الى انه اصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه
الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ لو لم يتعرض ان الاصل
في الماضي ماذا لم يتصور بيانه بسبب العدول عن هذا الاصل
في بعض وجوهه تعرض لبنائه ولتعرضه ايضا لاعراب المستقبل
وبناء الامر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضي والاقيس
شيء منهما تطفلية فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب
فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون
عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون
والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة

الموجب للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما

لكن بينه بالكلام في الجملة يعني في قوله صفة للنكرة وهو ما وضع

لشيء بلا تعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب

قدم ضرب للماضي دبو قوله صفة للنكرة وان لكن الاصل فيه

الكلام وبني على الفتح لانه اي الفتح اخو السكون لان الفتح جزء من

الالف لما تقرر ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخو

السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين

الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه وبين الالف والسكون مناسبة

ايضا لان الالف ملزوم السكون فيكون بين الفتح والسكون مناسبة

وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل

بقدر الامكان ولا يرد على هذا الكلام ضربا وضربوا ونحوها لان

احكامها مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة

الى سوال وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب

فيه ولم لم يعرب الماضي ولو لكن سبب بناء الفعل انتفاء موجب

الاعراب يعني لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا

واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم ياخذ منه اي من الماضي العمل اي
لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال
بدليل الاستقرار وحكمته ان اسم الفاعل اشبه المستقبل صورة ومعنى
لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا له في معنى
فسقطت جهة المشابهة وضعف في كلا الجانبين له فلم يعمل
ولما لم ياخذ منه العمل لم يعط الاعراب بخلاف المستقبل
فانه اعرب وان كان موجب الاعراب ثابتا فيه لان اسم الفاعل
اخذ منه العمل اي عمل اذا كان بمعناه فاعطى اسم الفاعل الاعراب
له اي للمستقبل والتام في له زائدة عوضا عنه اي لاجل العوض
عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض او تعليل بني الماضي
واعراب المستقبل مع ثبات موجب الاعراب فيهما لكثرة منشا
له ولما فهم من ظاهر كلامه ان المقصد الاصلي بيان سبب اعراب المضارع
وان بيان سبب بناء الماضي استطرادي مع ان الامر على العكس كما
اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزيل في شان المشابهة فقال
يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب ثابتا فيه لكثرة منشا

له باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه
صفة للنكرة وخبرا للمبتداء ودخول لام الابتداء كما جيء ان الله
تعالى وقوله بني الماضي على الحركة لعلة مشابهة اي الماضي له اي
لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه ناظر الى اعراب المضارع
لمشابهته لكثرة باسم الفاعل وقوله لعلة باعتبار اضافته الى
المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهة لا من حيث انه مضاف
اليه لعلة ناظر الى البناء على الحركة فقد يرد وبني الامر اي الامر بالعد
بالصيغة فان المبنا ده عند الحذاق على السكون لعدم بقاء مشابهته
لم يوجب الحذف حرف المضارعة زيدت الالف في اخر الماضي
للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا دون ضربتما وزيدت الواو في اخره لجمع
المذكر الغايب وزيدت النون في اخره لجمع المؤنث الغايبة
والمخاطبة حتى يدل للثلثة اي الحروف المذكورة على هما و [illegible]
وهم وهن اي يدل الالف على هما والواو على هم والنون
على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها و
لذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف

قبل الواو لان الكاف ادل الى رجع اعني الحلق والواو من اخرها اعني
الشفتين لان المثنى قبل الجمع فاختير الاول والضمير للاضمار ولان المثنى
اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف للاول فتعين الواو
للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء صونا للفعل عن اخ الجر الذي هو الياء
ولما تعين من حروف المد الثلاث زيادة ذا دو الجمع المؤنث النون
التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولذلك
اي ولان في حروف المد ضعفا يكتفى في حذفها اذا لقيت بعد ما
همزة مخففة ان لا تظهر في جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل
في زيد ضرب هو وهو لضعيف العبارة عليهم كما في التحقيق ان شاء الله
فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون
ضربوا هو هم او في هندات ضربن هو هن فبنى المقر الكلام على
هذا فقالوا زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت
الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هم او زيدت النون في ضربن
ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قولهم سيبويه وحذف
الميم في ضربتما لان تحته انتما مظهر مع ان فاعل ضربتما بارز لاستكماله

وضم الباء في مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور

بفتح لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس

انسب بخلاف دعوا اى لم يفتح ما قبل واوه لان الميم ليست

ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لكن اصل دعوا

فما قبلها مضموم تقديرا وضم بالحمل الى واو في رضوا وان لم يكن

الضاد ما قبلها حقيقة الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو

صعب لان صعودا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على

تقدير عدم ضم الضاد لان اصل رضيوا فبعد اسكان الياء

لنقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم الخروج

من كسرة الضاد لئلا يلزم ذلك لانها ما قبل الواو حقيقة

واختير الضمة للمناسبة وكان ذلك الخروج يندفع بالفتح

بخلاف دعوا فان الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعد واو

الجمع في مثل ضربوا اى فيما لم يتصل به الضمير واما اذا اتصل

به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس للفرق بين واو الجمع وواو

والعطف في مثل حضر ونكلم زيد ولولا قاعدة كتابة

الالف بعد واو الجمع لم يبالوا انه حصر وبكم تنبيه بضم الراء وسكون

الواو ومدة الواو للجمع او حصر وبكم تنبيه بفتح الراء وفتح الواو

والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ الواو للعطف

لا تتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلتزم الالتباس

لعدوده ولزواله بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق

بين واو الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا

ومنهم من لا يسقطها الى زمن عند حذف العلة وكتبت في غيره طردا

للباب وجاء على هذا قوله بهوت زباه ثم حيث معتذرا من

بهو زباه لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو فلم تهجو بهوت

وحيث بفتح التاء على الخطاب وزباه اسم رجل ومعتذرا

حال من ضمير حيث لم تهجواه كانك لم تهج حيث اعتذرت منه

ولم تدع اى ولم تترك الهجاء اذ قد هجوته في الواقع وجعلت

التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت

علامة له في ضاربة لان التاء حق المتحركة بالكلم وان كانت

بالفعل فما دل لابينها اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت

لان التاء من الحرف الثالث الى مخرج الكلمة وهو الوسط والمونث

الضم كالتاء ثانية في التعليق مصدر من المبني للمفعول اى المخلوق فيه

لان الله تعالى خلق آدم اولا ثم خلق حوا ثانيا على نبينا وعليهما

الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى زيادة

العلامة للمذكر لحصول الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الوضعية

بين الزيادة والمؤنث وهذه التاء اى التي في ضربت ليست بضمير

لما يجيء في اواخر المضمرات واسكنت الباء اى اللام في ضربن

بفتح النون ضربت نحو كذا ضمة اى لاذا اتصل بالفعل ضمير فوقع

من كثرة الثقل في الحروف اذا ادد هنا اليه اشارة الى انه وكذا

ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربت لا يجيء التاء الا فيها

وقد تكون للتبعيض نحو ضربن فانه للمفرد في تركيب اذ لو قيل

ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لضيق الآلة وكونها

طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا

الفتح لخفتها دائما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكرنا لم يتحرك

على وكنتها حتى لا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة

فلفظ في نفس واحدة وفلق بينها ادرجها فان نسب التزمت ولم يحصل

فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير
وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا
كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن
الباء بل ابقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الزبر
الفعل نحو وجب واما لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على
الحركة طرد الباب ومن ثم اي ومن اجل انه صيغ كالكلمة الواحدة
لا يجوز العطف على ضمير اي مع ضمير متصل مرفوع اي مع الضمير المرفوع
المتصل بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا
يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير تاكيد
بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا فان العطف حينئذ على
المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان العطف
فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المص بذكر التاكيد واعما
حصته بالذكر ولم يتعرض لغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل
ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف
اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل

بجاز

جواز افراده ممّا اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولذلك
قال ابن الحاجب الّا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل
نوع استقلال لما اذا لم يكن بذلك منفصلا من حيث الحقيقة وانما — المتصل او ذلك
يجوز ترك التاء مع الفصل لان طول الكلام يغني عمّا هو الواجب
فيحذف طلبا للاختصار كقولك حضر القاضي امرأة والى هذا
عوّدة عنترة بالضبع ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف
على الفصل بخلاف ضربتا اي لم يلزم فيه بعد اسكان الباء
التقاؤها مع الحركة ذلك لكانا بتماثل المحذور لان التاء فيه في حكم
الساكن لانه حركته في حكم السكون لانها كانت ساكنة وحركتها لالتقاء
الساكنين فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم
السكون فلم يلزم ذلك المحذور دون غزتا اي ومن اجل ذلك اي لكون التاء
في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كلام العرب في مثل رمتا — وسقط
اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء
لكون الحركة فيها عارضا بسبب الف التثنية كما مرّ ولا اعتداد بالعارض في
اللغة المردودة ولذلك المبرّد والكسائي في رمتا اذا لا يجوز حذف

احدى التاكيدين اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاجرت صورة الحركة مردودة الا في لغة ردتي
اصله رددية قلبت الهمزة ياء فادغمت مثل خطية م ردده بالضم
فتحا دنا فان الالف لا تسقط فيها اذ يقول اهلها ردتا ثابتا
الالف نظرا الى الحركة القوية وبخلاف مثل ضربك اى لم يلزم
فيه على تقدير عدم اسكان الباء والقا شاعلى الحركة ذلك الاجتماع ع
المستهجن لانه اى مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستدعى
ذلك الاجتماع فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضميره اى كاف
الخطاب في ضربك ليس بضمير فاعل بل ضمير منصوب والضمير
المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في
الكلام لان الكلام يتم بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف فهو بدنه وهو
التبين الغليظ بغليظ وهو قطيع [illegible] اى لم يلزم من عدم
اسكان احدهما فيهما واتقانهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع
لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصرا اى حذف الالف
منهما للتخفيف والتوسع في الكلام بين ذلك الاجتماع وان كان

ربما قيل انما لم يجعل كالكلمة الواحدة

ليس الغنم

٧ من الغنم ٣

بيان

ثابت في الصورة الا ان تنقف في التقدير فكانه لم يكن ثابتاً و

للفقر نظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف فقصر للتخفيف والتو

والمقصورة القصيرة في الابنية وطا في طلاقها وحذفت التاء

في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء مثل ما تر

في لا يجتمع علامتا التانيث احدهما التاء والاخرى النون فان

النون وان كان ضمير الا انه ضمير الجمع المؤنث كما حذفت التاء

في مسلمات اصله مسلمتات فحذفت التاء الاولى بالحذف

فيها لان التانيث زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فاه

حذف الاولى وانما حذفت في ضربن دا انهم لو كونا اى العلامتين

فيه من جنس واحد لان التاء اليس من جنس النون ولم يوجد

ثقل التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما

تاءان فيه ووجد ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل

فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف مسلمات لعدم الجنسية

اى لا يحذف احد العلامتين التاء والياء المنقلبة من الف التانيث

بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم

لئلا تجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وحصل الاول

حبلى

وانما وجب قلب الالف في الجمع لئلا تجتمع ساكنان ولم يحذف
احديهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها
وليس مثل تاء تمرة قبل ولا مثل غرفة فانها ليست لمعنى زايد
على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تا مسلمة فان الكلمة
لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن الاصل صيغة زيد الف
التانيث بل وضعت هكذا بالالف فلو حذفت الالف
لفات الغرض ولما قال التاء للتانيث في هندى وكانت
ضعيفة بخلاف الواو قلبت تاء وسوى بين تثنيتي الغايب
والمخاطبة لانك تقول ضربتا ضربتما ولا ينافي قوله في صدر
الفصل انها اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية
ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر
التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا وجمعه مذكرا
او مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت ضربتما فربما
ضربت ضربتما ضربتني بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هي هما
هن انت انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنية مرتين

بخلاف انا نحن اذ يقال انا نحن انا نحن بذكر نحن
مرتين وسوى بين الاضدادات ايضا اى في نفس المتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما مرة
ومع غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال
في كلتيهما مرتبا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد
وحكمتها احتياجها في حصولها الى الضم احد المثلين الى
الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الانتشار
فيها اذ لا يستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف
الجمع فان صيغة قلة يستعمل في الثلثة وفي اربعة وفي خمسة
وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرة يستعمل
في ما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع فقط
انتشر وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في مباحثه صيغة
التثنية نوع وجه ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين
وفي كلمة بعينه بخلاف الجمع فانه فيه ادراك المراد
ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس

فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة اليهما
لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى بين تثنيتهما للمذكر وضع
الضماير للايجاز فانه يحصل به مثلا اضربا زيدان في التسوية بين
التثنيتين وان الجمع لكل منهما صيغة على حدة يناسب
غرض الايجاز وسوى بين الاضافات لحصول
عدم الالتباس في الاضافات لان المتكلم يعرف اكثر الاحوال
او يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحدا وجمع كما يجي
ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغايب والغايبة اكتفا بذكر
التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث
المضمرات لعدم بحث لها وانما تثنية المخاطب والمخاطبة والا
غايبات فلم كان لها بحث يستوفي احكامها ههنا من احكام
التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات
واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز الا
لتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغني
عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في

في

اي للاقتصار

التسوية

في التسوية لقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وقد
صرف قوله ووضع الضمير للايجاد الى التسوية بين المثنيين
كما هو مقتضى سوق كلامه وانه لا يجعل شاملاً للتسوية
بين الاضمارات لان الالتباس لما لم يقع في الاضمارات
بالتسوية لم يحتج. فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل
والآن لو اصطلح على تقدم او تاخر وزيدت الميم في ضربتما
اي في تثنية المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر
التثنية يقتضي ان يقال ضربتا لا يلتبس اي الضربتا
بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها
فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه هل هو من الف
الاشباع او تثنية والالف للتثنية فيقع الالتباس في الوقف
ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في قول الشاعر
اصوك لعوما شرة دفعك وحياك الا آن فكيف انا اصل
انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف اي
على اي حال انت يمنعك تلك الحال عن المعاشرة والانبساط مع

مع اهلك تغير زوجها باجنبي وكان زوجها قبل هذا وخصت الميم
في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها
لان في انتما مجرد زيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق
توجيه هذا الشارح فقوله انتما مبتدأ وقوله مجرد خبره وقوله
فيه ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك
الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستثقلة قبل
الالف وخصت الميم بالزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان
التاء من بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولكنه الشفوي ام
في قرب الثاني من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لانها غنة في الخيشوم كما ان الالف مدة في الحلق وانها تخرج
الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل خصت الميم
بالزيادة في انتما لتقاربهما اي للفظهما يعني انهم لما كانوا ابدلوا
من الواو في هو ميما كما يجيء وجب التزموا الميم في جميع الباب
طردا ولم ضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل وعلامة
الفاعل الرفع في المعرب مما يمكن الرفع في المبني وكونه بحركة شبيهة

مع عملاً بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يناسب الرفع
خطا ولفظا ولتعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما
وضربتمو او ضربتن فقيل انه التاء وحدها اما الالف والواو و
النون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه
ههنا حيث قال لان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هولاء
الحروف اما التاء فعلامة الخطاب فاشار اليه فيما يجيء ويبقى له
ضمير الجمع فيحذف وفيه ضعف لحذف الهاء ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل
هو مجموع التاء واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بقوله ثم اشار
اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا يحتاج الى ضم الآخر اليه مع ان
الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد المخاطب
اي لم تضم فيه مع انه الاصل عن ما مر لالتباس بالمتكلم ولا
في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل
انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتا للمتكلم وذكروها في
الجميع ضمنا للتنبيه بتاء التانيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى
والمتكلم مقدم فاعطه وفتحوا للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس

بالمتكلم والفتح راجح للخفة والمذكر مقدم من ضده فبقيت الكسرة
للمخاطبة فاعطيتها ولان اليا يقع ضميرا في نحو اضربي والكسرة
اخت اليا فناسب اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت التا في ضربتما
اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي
ماقبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم في الحركة الضم الشفوية
لتناسب الميم حركة ما قبلها وزيدت الميم في ضربتما حتى يطرد
بتثنية في زيادات الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف
واسكنت الميم لانه اي ضربتما لاجل الواو والا حذف الواو بقي على
الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه
اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو لان اصله
ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه
فان الضماير مما يرد الاشيا على اصولها فحذفت الواو لانهم
لما اثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف
لم ياتوا بنوني المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان
واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها

فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة الكلمة كيف لا فالميم يجعل
كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوائد على الثلاثة و
ولا يوجد في آخر اسم متمكن واو ما قبلها مضموم في كلامهم
او غير ثقلته
لكونه مستثقلا ضما مع اللازم من الالتباس بالمثنى بثبوت
الالف فيه ددن الجمع الآتي في آخر هو من غير المتمكن فانه لا يوجد
غير هو ولو لم تحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولا
حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو
فحذف ايضا ومن ثم اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو
قبله مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت
الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت الضمة لاجل الياء
ثم اعل اعلال قاض فلو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام
اذ لا وجه لزواله فيبقى الوهم ذلك الاستعمال المحذوف بخلاف
ضربوا اسم لم تحذف الواو منه لان ياء كما مع الواو ليست بمنزلة
الكلمة لان الياء لا يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعل الميم
وبخلاف نحو اي لم تحذف واوه لانه ما قبل واوه

يم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير
فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف كما خرج الياء
من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح العين
العين المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما تقال
عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت
بعد الالف الزائدة لانها من العظي وهو الشدة وشد نونه
ضربتن اي جمع المؤنث المخاطب وقفه نونه ضربن اي جمع المؤنث
الغائب لان اصلهما اي اصل ضربتن وضربن ضربتم بالميم حملا على تثنية
لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب
الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف
اللسان وفوق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثم امكن ومن
اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون في مثل عمبر
في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وحينئذ تلفظ بالميم وتكتب
بالنون تنبيها على الاصل وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير اللفظ
لان في اصل عنبر انما ابدل لو بقيا لانهم لو تركوها والحاصل

اى الحرف الذى بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان النطق
النون اى تلفظها على ما هو مصطلح القراء استقبح لوقوف
بالوجدان ايضا وان خفيتها على ما هو مصطلحهم ايضا استثقلت
كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت فى الباء بعد قلبها باء
لتقاربهما فى المخرج ذهبت ما فى النون من الغنة فوجب قلبها ميما
ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء فى الميم وقيل اصله
اى اضربنّ بالتشديد اضربنّ بتخفيف النون بلا ميم لان العلة
التى فى النسبة لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل عدم الحمل
فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد باب جميع نونات
النساء فى سكون ما قبلها نحو اضربن لئلا يجتمع اربع حركات
متواليات ويضربن وتضربن حملا على اضربن واضربن وليضربن
ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء التى هى
قبل لاجتماع الساكنين اى لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء
والآخر ولا يمكن حذفها اى التاء رفعا لاجتماعهما لانه علامة
للخطاب والعلامة التاء لا تحذف الا اذا اجتمعت لشئ واحد

فيحذف احديهما للاستغناء عنها بالاولى وههنا ليس للمحذوف
علامة اولى حتى يحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم
يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف فلظهور التاء واما الواو
فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخلوا
النون لقرب النون الزائد الساكن من النون العلامة في التانيث
وفي لفظ النون اشارة الى ما ذكرناه من العقد بين ادخم احد
النونين في الاخر للجنسية او وقع الادغام بان ادرج اوليهما في
التانية وقيل انما زيد حرف في الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع
المذكر واختير النون لمناسبتها الميم بسبب الغنة وزيد
الف قبل النون في الضمير المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربني بفتح
النون الالف اي ضربت انا ثم وقد مر نظيره في الاعراب في الغائب
اي زيد حرف لانه لا يمكن الزيادة من حروف لالتباس
لانه لو زيد الهمزة وهي حقيقة الف لكان التبس بتثنية الغائب
ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن ايضا
ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم

الالتباس

الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحملها علامة الفاعل اعني الضمير

فاختير التاء للزيادة دون غيرها من حروف الزيادة لوجوده

اى التاء في اخواته اى اخوات ضربتا وهي ضربت وضربت

وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك

الاخوات فحكم وضع ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب

من هو يلقى اليه المتكلم اختير له حرف شديد لتنبيه عن سكنة

الغفلة والغائب لا يلقى اليه وهو شديد والحروف

الشديدة اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف للالتباس

بالتثنية وغير التاء مما يقع ليس من حروف الزيادة فتعين

التاء وزيدت النون ايضا المفتوحة في ضربنا لضمير

الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص

المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة والانوثة لان

نحن نحن مضمر وفيه نون فزيد النون في ضربنا ليوافق ما ضم

تحته ثم زيدت الالف مع لا يلتبس بضربن اى لجمع المؤنث

وافتتح الالف للخفة وقيل انما زيدت النون لان نحن

ز دفعا

دفعاً

انّا مضمر وفيه نونه ثم زيدت الالف للالتباس واختص الالف
لوجودها في انّا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي
تتصل وانما عبّر عن الاتصال بالدخول ليتناول
المستكن في المتصل اذ المتبادر من الاتصال التلفظي الماضي
واخواته من الافعال واما الصفات فتدخلها المرفوع
والمنصوب كالافعال والمجرور ايضاً ولا تتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور بالاسماء الا المجرور وهي اي جميع
المضمرات التي تقدّم ذكرها من نوعيها وانما انحصرت لانها
اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها
مضمر منصوب المستتر الواحد هو كذا وثالثها مضمر مجرور وانما
انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع
او منصوب او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او
منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اي تلك الثلثة
اثنين متصل ومنفصل نظرا الى اتصاله اي اتصال
كل واحد منها وانفصاله لانه ان استغنى في التلفظ فمنفصل

دال

والا المتصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة
اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي جعل كل واحد من المضروب مثل مضروب ٢
فيه هو معنى الضرب فليكن على ما ذكرتك حتى يصير المجموع
الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج اثنين من تلك الستة المجرور
المنفصل حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب لانه لزم تقديم المجرور
اي جواز تقديمه على الجار فلا تقول بك زيد مررت بل تقول مررت
بزيد يعني لما احتيج الى التقديم والتاخير في الضماير بحسب المقام
وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل
ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد
قال وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر
مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء
الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا
له المنفصل اذ لو وضعوا له لزم جواز تقديمه على الجار على ما
هو شان المنفصل في الغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير
هو
ضروري البطلان فبقي لك من تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل

منها خمسة اي خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع
منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها منصوب منفصل
وخامسها مجرور متصل ثم الطرائق المرفوع المنفصل وهو يحتمل ثمانية
عشر وجهًا اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار
المراتب العرفية ستة منها في جمع كل منهما وستة منها في حق
المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية اي للمتكلم
المذكر ثلثة له وثلثة لها فجميع الستات الثلث ثمانية عشر واكتفى
بخمسة من الوجوه الستة في الغائب والغائبة باشتراك التثنية
منهما نحو ضربا في الغائب وضربتا في الغائبة ولا اعتبار للتاء
في تثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف
فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربتَ وضربتِ
وضربتُ وانتَ وانتِ وانتم حيث عدّة الثلثة الاول
الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير
في الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة
وان كان الضمير في كلها ان فقط لان افتراق الامور الى رتبة

المتميز من الحركات والتاء وغيرهما لهذه الالفاظ انما هو
بعد الضمير اعني التاء واما فعلوا لها دخل في اختلاف
الضماير لقلة استعمالها اي التثنية فلا يبالي بالالتباس
فيها لقلة استعماله وكذلك اكتفي بحرف في المخاطب والمخاطبة
باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفي في الحكاية ه
بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلم وحده نحو ضربت
فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلم مع غيره لا ثنين منهما
نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يعرف اي يبصر في
الاكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت
انه مذكر ومونث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا
اعتداد به فالقي اعتبار التذكير و[illegible]لتأنيث لقلته للغا يلة
فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما
وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ لانك اذا قيل لك
فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو واما اذا قلت
نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا زيد وانا

وانت او هو وكذا اذا اردت الجمع [الجموع] فيقول لك فضل قلت

انا زيد وزيد وعمرو وليس في كل افراده انا فلما لم يمكنهم

اجرا التثنية والجمع على ما اجرى عليه ساير الثنائي والجموع اه

ادخلوا اللمثنى صيغة لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن

من اللبس بسبب القراين فبقي لك بعد الاكتفا آت الثلثة و

اسقاط الستة من ثماني عشر وجها في المرفوع المتصل اثنا عشر

نوعا واذا ضربت قسم واحد وهو المرفوع المتصل في تلك ... قسمة اي ه

الاقسام الخمسة اثني عشر نوعا فيحصل له ولا شك في انه يصير

كل واحد منها اي من الاقسام الاربعة الباقية من تلك

القسمة وهي للمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب

المنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع

المتصل فيحصل لك بضرب الخمسة الباقية من الستة الحاصلة

من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية

عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية

عشر في خمسة انا عشر نوعا للمرفوع المتصل كضرب

الى ضربنا كما مر في اول الفصل وقدم ايضا علة سكون
آخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع
مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب
معمول بلا واسطة والمجرور معمول بواسطة
وقدم متصلي المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان
المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنا عشر
نوعا للمرفوع المنفصل نحو ضرب هو ضربا هما ضربوا هم ضربت هي
ضربتا هما ضربن هن ضربت انت ضربتما انتما انتم
ضربتم انت ضربت انت ضربتما انتما ضربتن انتن ضربت انا ضربت
منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نونه نحن انما هو للساكنين
وضمة اما لكونه ضمير المرفوع واما للدلالة على الجمع الذي
حقه الواو والاصل في اطراد امثاله لفظ هو اذ بين هو
هو اهو واعلم مذهب البصريين لان الواو في هو والياء
في هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع
تقوية للاسم والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما

في التثنية والجمع والادلك هو الوجه لان وقف
الاشباع لا يتحرك ولانه وقف الاشباع لا يثبت
في آخر الكلمة الا ضرورة ولانها حركة الواو والياء ليصير
الكلمة بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ
لا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع ما ظن الكوفيون ولهذا
اذا ارددت علم استقلالهما اسكنت الواو والياء
ارتجو وترمي ولكن قبل الواو ضما في الجمع قولها اي و
فرجهما وهو الشفة وقبل التقلب الى خفي قدمه
مما تثقيل مطلقة القلب انتهى قوله واجتماع الواوين
فان الواو اثقل في وضع اللغة فيكون اجتماعهما ثقيلا
مع ان اجتماع المثلين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير
لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله قبل الواو
ضما فلا تبقى ناصره فصار الجمع بعد الحذف المذكور تمحو
ثم حذفت الواو لئلا اي كحذفها الذي مر في ضربتموا
من انه انما وقع لعدم وجود اسم آخره واو ما قبلها ضم

مضموم وحملت فيهما التثنية عليه اي على الجمع في الحكم
المذكور وان لم تكن علة الحكم موجودة فيها طردا
او مشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها في التثنية
حتى لا يجمع الفتح على الواو الضعيفة وهي وان كانت
ضعيفة بالنسبة الى اختيها الا ان لها في نفسها قوة وهي ثقيلة
وانما حصل ميمها دون غيره لانها في حروف مع انها من حروف
الزيادة وهي قوية فادخل ان يجمع الثقيل على الميم القوية
المتحدة في المخرج بالواو وادخل الميم في انتما ان الاول
ان يوافق انتما انتم انتن اشارة الى تخفيف الضمة
كما اي كا [illegible] وقال في ضربتما في اخذ انما وفي ولا يلتبس
المثنى بالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع المخاطب
وهو انتمو وانتن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم
يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن
ولا يحذف واو نحو وان كان في آخر الكلم واو قبله ضمة قلبه
وو في من القدر الصالح اي حد الذي يصلح ان يكون ذلك

المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف
للوقف عليه وحرف سقط للتوسط بينهما ويحذف
الواو من هو جوازا اذا التقى بشيء آخر اي اتصل او لا
بشيء آخر انفصالا لتلاقي حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ونحو
كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف
نحو له وبه او فعل نحو ضربه وانما قال اذا التقى
ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو البلاء ولهو الحياة
فان اللام فيهما ليست بمتصلة بهما على تفسيرنا التلاقي حصوله
كثرة الحروف بالاضافة مع وقوع الواو على الطرف
وقبله ضمة ولذلك لا يحذف في بابه وان تلاقي بشيء آخر بل
تقلب الفا كما في [illegible] على حالها قبل حذف
الواو فانه لم يمنع مانع نحو له وجاءني غلام ضربه واعلم انهم
لما ارادوا وضع المتصل الغائب في الضمير المنصوب
اختصروا منفصله في المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى
وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم

ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركا
او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء
كان الساكن حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف
خفي فكانه التقى الساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء الى
المقلوبة منها نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان
كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منها نحو بهي ولهو
وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب اسكان
لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في
الكلم واو ولا يحذف واو ضربتهو اذ هو ساكن في الاصل
واما عدم ثبوتها في الخط فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء
فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء
حالة الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه
حملا له على الساكن فقوله ويحذف اذا اتصل بشيء او
اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني
عقيل وكلاب في المتحرك او المراد به الحذف من اللفظ

في كلتا والواو النابت في المنزل لجواز اشباع الحركة
لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة وامالا دة
الحذف من الخط فيا باه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف
الواو من هو اذا كان ما قبلها اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة
صح لانه لم الخروج من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة
التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو غلامه فيما كان ما قبلها مكسورا
وفيه فيما كان ما قبلها ياء ساكنة وعليه ولديه واشباههما
واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية
حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على
الاصل وان كان ما قبلها ياء او كسرة نحو به ولديه واما
حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور او نقول
لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياءهما الفا فيقال
لديها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال
هي ههنا ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذ الفا لا
بتنى اخرها نحو رماه لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر

اذا ولي اليآء او الكسرة فلتبع واو ه يآء لان الهآء وقف

خفي فهو اذن حاجز غير حصين فلان الواو الساكنة وليت

الكسرة او اليآء فقلبت يآء وكسرت الهآء لاجل اليآء

بعدها فلم يقلب يآء بل هي الف لالتبس المؤنث بالمذكر في

مثل بهي وبجعل في غيرها الفا ليفي طرد للباب كقولها

واذا لم يكن ما قبل الهآء يآء او كسرة فهو مضموم على ما كان

عليه كقوله ومنه وغلامه وضربه كما يبين اليآء المتطرفة

حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي

ديقال يا غلاما و في يا بادية يا باداة وعن الاخفش

في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان اليآء فيه

متطرفة حكما فيجعل اليآء فيها والتثنية اي في المثنى و

يجعل كسرة الهآء ضمة اتباعا للميم كما في ضربتما بعمها لم يك

اليآء على حالها حتى لا يقع الفتحة على اليآء الضعيف مع

ضعفها اي مع ثبات ضعف اليآء وعدم عروض القوة

لها بانه سكن ما قبلها كظبي وخصت الميم اتباعا للمذكر

وشدد النون فيهن لان اصله ضربتنّ لما مر من ان الاصل في ضربتنّ
ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك الانواع الستين للضمير
المنفصل نحو ضربه فتقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا
الى ضربنا بفتح الباء ونا مع الفتح لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في
ضربك ولا يجوز فيه اى في ضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل على
والمفعول اى اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى
في مثل ضربتَكَ بفتح التاء وفي مثل ضربتُني بضم التاء اى لا
يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص
الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة بل لو اريد ذلك
يقال ضربتَ نفسك وضربتُ نفسي فان النفس
باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين
فيه متفقان معنى ومن حيث كل واحد منهما ضمير متصل الا
اى لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب

لو

نحو علمتك بفتح التاء فاضلاً وعلمتني بضم التاء فاضلاً لان
المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان
المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول
الثاني وذكر الاول انما هو لترتب الثاني عليه فلم
يؤد الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر
فاعلا ومفعولا ولهذا اي ولاجل ان الاول ليس
بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما
ذكر في علمتك فاضلا علمت فضلك وفي علمتني فاضلا
علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول
حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه
ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضرب اياهم
ضرب اياها ضرب اياهما ضرب اياهن ضرب اياك
ضرب اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب اياكما
ضرب اياكن ضرب اياي ضرب منتهيا الى ايانا ضرب
ومنها اثنا عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه

ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربها ضاربتن ضاربك ضاربكما
ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي منتهيا الى ه
ضاربنا فلفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك
لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن
بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون
متصلا وفي مثل هو ضاربي اي في الجمع المذكر السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم تقلب الواو ياء لان الواو والياء اذا
اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرج
الواو والياء وان تباعد لكنهما يجريان مجرى المثلين
لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا
اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها في الياء وقيل
انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة
او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج
من واو لازم الى ياء لازم لانه انتقل من الخروج من ضم لازم
الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاولى

وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من الاخف الى الواو

لانه لانه اثقل من الخروج من كسر لازم الى الضم لازم وهذا

ثقيل فكيف بالاولى وانما اشترط ان يكون الاولى

ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها

اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها

والواو من حروف الشفة وهي قليلة وللادغام فيها

ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم

كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اي كالجعل والادغام الذي يجي

وقعا في مهديتي اذ اصله مهدوي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم

كسر ما قبل الياء لما ذكرنا والمرفوع المتصل يستتر في خمسة

مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب

بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي يستتر

الضمير المرفوع المتصل جوازا في الغائب المفرد من الماضي نحو

زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو

زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر ايضا

الثاني

جواز في الغائبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا
نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند
لا تضرب واستتر وجوبا في الى المخاطب المفرد الذي في غير
الثالث
الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب و
ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه
لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجيء واما في المخاطبة المفردة
من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه
اشار بقوله وياء تضربين علامة للخطاب والفاعل مستتر عند
ابي الحسن الاخفش اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا
في عدم ابراز ضميرها واستدلالا بالكون ضمير المفرد اعني الياء
اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون
اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا
ان يقال ان التاء جردت فيها للتانيث كاللام في يا الله
فانها مجردة للتعويض وعند العامة اي الجمهور هو اي ياء
تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون فانه

ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والمخاطب فيه عند
هم هو التاء وعين الياء للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس
يقتضي ان يعين التاء لها لان التاء علامة الخطاب في اوله اعني
التاء منعت من زيادة تاء اخرى للمخاطبة في هذي امة الله
للتانيث سواء كانت حقيقة مو ضوعة للتانيث او كانت
الياء بدلا عن الهاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل
الياء من حروف اتين بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد
من حروف لاين المضارعة لئلا تلتبس بالتثنية في زيادة الالف
منها واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها و
تكرار التاء في زيادة التاء منها فاختير الياء في تضربين ولم
يبين للفرق بينه اي تضربين جمع وهو تضربن اذ لو سكن الياء
وبين
وهي تضربن في المفرد المخاطب التبس بتضربن جمعا للمخاطبة
ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين على
تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نون الذي هو
الاعراب بالنون الثقيلة وهو المؤكد بالنون الثقيلة في

في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف
والاخر مشدد او احدى الكلمتين مثلبة بالنون المخففة و
الاولى بالمثقلة بالمذكر المخاطب خص بالمذكر وان كان الا
لتناسب بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة
بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة
في التانيث وان كان حاصلا الا ان البحث لما كان في الخطا ب
اشتد المناسبة بالمذكر المخاطب ويستتر الضمير المتصل وجوبا
في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم وحده ونحن
نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا
نحو انا او انت او هو ضارب نحن او انتما او هما
ضاربان نحن او انتم او هم ضاربون انا اي انا او انت
او هي ضاربة نحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او
انتن او هن ضاربات واستتر اي وقع الاستتار في ضمير
الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لان اي المرفوع ع
بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوز في باب الضمائر

ولا نظر الى حذف النون في نضربن نحو لا يلتبس

المتصل

المتصل التي وضعها للاختصار استناد الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشهورة بشيء ويكون فيما ابقي
دليل على ما القي كما في الترخيم ولكن المراد ان الدال
على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما
لانه حينئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل
على ذات الفاعل غير مقترنة بالزمان فاشتمل على حقيقة
الفعل والاسم وهما متنافيان اذ ليس المراد ان الدال على الفا عل
هو ذلك الضمير الا انه استتر لم تلفظ به اكتفاء عنه في ذلك
اللفظ بلفظ الفعل ولكن المراد انه في قولهم ان الفاعل
في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لابد
ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من
الف الضمير في ضربا ايضا لو كان المنوي هو هو المصرح به
لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز
نحو ما ضرب الا هو واما قال ان ذلك يجوز اسم لفصيح

الملابسة عليهم وذلك لانه لما لم يوضع للضمير المستتر لفظ
فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل مقدر
واستتر في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع
منهما لانه لو استتر فيهما ايضا ولم يستتر في المفرد في الفهم يلزم
الالتباس ويعلم بهذا من بيان وجهان الاستتار في الغائب
والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار تخفيف
وذلك هاهنا والخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال
اولى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب اللذين في صح
لان الاستتار حالة قرينة اي مقرونة بالفاعل ودالة على
وجوده فاذا كان المستتر بتلك الدلالة على وجود الاسم
وكذلك التي الا الصـ قرينة وهي من عداد الاسماء
ولذلك دخلتها التاء لكنها خفيفة والابانة قرينة دالة
عليه قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما
هو نائب عنه ودالة معه وجود الفاعل دلالة قوية لانه
قريب من الظاهر حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز

ودالة

ودال على الفاعل دلالة من حيث كونه متصلا بالفعل والمستتر
بالنسبة الى البارز خفيف اذ لا اثر له في الظاهر فلاعطاء
الاستتار القوى للمتكلم لكونه مبدأ الكلام وللمخاطب القوى
لكونه منتهى الكلام اولى من اعطائه للغائب الضعيف
الذي لا دخل له في تحقق الكلام فقوله في الغائب حامل
لمعنيي الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى
الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني
وبذلك من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب
والغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما كان ه
معبرا بهما لفظا متفقا في الاصل دون المتكلم والمخاطب بيانا
يكون ضمير الغائب اخص من ضميرهما فحذف في اللفظ من المفرد
اذ لا اخف من المحذوف واستتر في مخاطب المستقبل المفرد
المذكر ومتكلم مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان
حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا للعلة وهي قوله
للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يكتف لان الماضي

اصل والابراز فهو مأخذه ولما ذكر عدم الاستتار
في المخاطبة فيما سبق وبين سبب هناك لم يتعرض له ههنا
ولما ذكر وقوع الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء
الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار فيه ضعفه علم
بالطريق الاولى انه يقع الاستتار في الصفة التي اضعف
من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها
له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار
فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع لخفة
دون غيرها لوجود الدليل وهو اي ذلك الدليل عدم
الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد
ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر بارز فان
لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد
ضرب ظاهرا ولا بارزا علم انه فاعل مستتر ولما كان عدم
الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى آخر فيما وجد فيه دليل
آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء

في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة
والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد
مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمعية والتاء في مثل
هند او انت تضرب غائبة او مخاطبا فانها تدل على ان
الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن
مع عدم علامة التثنية والجمعية والهمزة في مثل انا اضرب
فانها تدل على ان الفاعل المتكلم وحده والنون في مثل نحن
نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره وهي اي
حروف المضارعة حروف ليس باسماء فلا يكون فواعل للا فعال
وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما
ذكر ان التاء في ضربت وكذا التاء والنون في ضربن والالف
في ضربا والواو في يضربون والياء في تضربين اسماء فكان
مظنة ان يتوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك
التوهم والقصد نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان
ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها ما يدل

علامة هي لنا فان ضارب للمفرد والمذكر وضاربان للمثنى
وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات
ولا يجوز ان يكون نا وضربت سكون التاء ضمير الثنا وضربت
بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت
هند ولو كانت التاء فاعلا لزم حذفها عند وجود الفاعل
الظاهر اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف
او بدل او تاكيد ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضا ربوه
ضميرا لانه يتغير في حال النصب نحو رايت ضاربين وضاربين
وفي حال الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين والضمير
لا يتغير بتغير العوامل لا الف يضربان وواو يضربون لقول
زيدان يضربان وزيد ون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن
يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم والكتابة
واجبة في مثل افعل امر المخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي
و مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع الغير لدلالة
الصيغة اي صيغة كل واحد منها عليها اي على الفاعل المستتر

فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وكذا افعل
امراً ولا تفعل نهيا كلاهما مخاطبا لانهما ماخوذان منه
وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله انا والنون
في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه المواضع الاربع
الى العدول عن الاسناد الخفيف والاتيان بالضمير البارز
ولما كان الاسناد واجبا في هذه المواضع الاربع فهو يكون
فاعلها مظهرا كان او مضمرا فان تفعل او افعل زيد وتفعل
زيد او لا تفعل زيد الا انت وافعل زيد ولا افعل الا انا
ونفعل زيد ونا او لا نفعل الا نحن ظاهره كما سكن انت تاكيد
للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشرنا
اليه كزيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد
ضارب فلا [illegible] في المستقبل المشهور فتح التاء
بناء على انه مستقبل الفعل الآتي بعد زمانك او ان الزمان
مستقبل الا آت الفصيح ومقتضى القياس على التسمية الماضي
بالماضي كسر الباء وهو ابهم اي كالماضي في على اربعة عشر

ومضارع نحو يضرب الى آخره اى الى نضرب تقول يضرب يضربان
يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون
تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له اى لما
صدق عليه المستقبل نحو يضرب مستقبل لوجود معنى
الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له
ايضا مضارع لان المعنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع
وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات
والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب
كعدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وفي جميع
السكنات لكن كلمة ومشابه به في وقوعه صفة للنكرة فانه
كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت
برجل يضرب ولم يذكر مثال الاكتفاء بما ذكره في الماضي وفي
دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم

ولام

ولاذ مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت
وجه التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني
المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص
بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا في جنسه فانك اذا قلت
جائني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على
سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الذي
يختص بواحد كما يختص يضرب بسوف او بسين فان يضرب
يصلح للحال والاستقبال واذا ادخل عليه احد الحرفين المذكورين بين
وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا
دخل عليه اللام وقيل لهو يضرب يختص بالحال وانما عرف
السين اشارة الى ان السين للاستقبال القريب [illegible] واللام
والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو
اكرمتكس والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام
العهد يختص يضرب الخ بان يدخل اداة التشبيه في المشبه
كما هو قاعدة التشبيه دون المشبه به الا ان عكس ابدا لان

بأن القصد بهذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر من غير
قصد الى الحاق ناقص بكامل صح اذا ادخل اداة التشبيه
ما طرفي ذلك في المقصد كتشبيه غرة الفرس بالصبح بعزه منه
اذ يريد ظهور منير في ظلم الكثير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ
ونحو ذلك اذ لو قصد شيئا من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز عكس
واما تقديم المشبه به هاهنا فلعله تقديمه في بيان تفصيل
اتصاف الطرفين بوجه الشبه وانه يشعر بذلك واما في
نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت
تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لانه
الغرض من التشبيه معرف اليه واذا قيل لك كيف شابه
زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بنهاية القوة
ونهاية الجراة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها
فتقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه

بلغ ٢٠

ويحتمل ان يكون انه لما جعل المشبه به مشبها لا بد ان المذ
كور قبله لكونه مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالاسم
في مطلق الاشتراك وكما ان لفظ العين تشترك بين الجارية
والباصرة وغيرهما يشترك يضرب بين الحال والاستقبال
فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح
زيدت على الماضي حروف اتين ص ح ليصير الماضي مستقبلا
ولما لم ينقص منه ص ح ليصير مستقبلا لان الماضي بتقدير
النقصان منه يصير اقل من الحرف الصالح فلا يصلح ان
يصير مستقبلا هذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فللحمل على
الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول
من الماضي دون الاخر مع ان الاولى بالزيادة لان المستقبل
اذ كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي اي بتثنيته في زيادة الالف
وبغائبة في زيادة التاء وبمخاطبة اذ لا فصل لسكان
اللام وتحريك التاء فيهما بسبب تقييم اللام الا في الصورة د
وبجمع مؤنث صورة في زيادة النون ولم يزد الياء في

في الآخر واه لم يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اي اخذ المستقبل
من الماضي بان زيد عليه ولم يبق الماضي من المستقبل بان نقص
منه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل
وما يدل على الثبات اولى بالاصالة فقد يدبا اي وقعت
الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي
والمجرد للمستقبل بل عكس اللفظ لان البناء المزيد عليه والله
اعلم تحقيق المزيد فيها الا انه اتفقت نسخ الكتاب على عليه وقع
ايضا في عبارات غير من الثقات وجه توجيهه بان يوقع
المزيد عليه مع زيادة بعد البناء المجرد والزمان المستقبل
وكذا الزمان الى اخر بعد زمان الماضي فاعطي السابق وهو
البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق
هو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان
الحاضر ثم لما وجب الى لفظ به صيغة الماضي والمضارع وكان
الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب
او عن الغائب يطلبها وما يدل على المضارعة وعلى هذه

المعاني

المعانى جريا على سننهم فى طلب الايجاز طلبا للايجاز فوجدوا اولى
الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريها مجرى النفس
واستيناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام لا تنفك عنها او بعض
ابعاضها اعنى الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك
الافعال على ما تقتضى المناسبة فشرع ان يبين اى اى حرف
لاى فعل عين وبين المناسبة بينهما فقال وعينت الالف
منها للمتكلم وحده اى للشخص الذى يتكلم مذكرا كان او مؤنثا
ثم حركوها لتعذر الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق
وهو اى اقصى الحلق مبدأ المخارج كلها والمتكلم هو الذى يبدأ
الكلام به فناسبه وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده لما
بين اى الالف وبين اول حروف انا الذى هو ضمير المتكلم
وعينت الواو للمخاطب اصالة اى جنس الشخص الذى يخاطب
به مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او مثنى او جماعة لكونه اى
الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذى ينتهى
الكلام اليه فناسبه ثم قلبت الواو تاء لان كثيرا ما تبدل

في الواو نحو تراث وتجاه والاصل وارث ووجاه فمن لا يجمع
الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه
بنباه الكلب واما نحو ادو ونحو وا فليس فيه ذلك الا اجتماع المستكره
لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر وفيه صار كان الواوات
لم يجتمعه فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام
في الوصل في نحو ذوو دجل ربع الله اي فيما وقع فيه الفاء واوات قلب
فيما لم يقع فيه الفاء واو انقطع دليله في العطف احدى
الواوات فاء الحلى وثانيتها حرف المضارعة وثالثتها
حرف العطف ومن ثم اي ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات
قيل الاول ثم لم كلمة لا يتصل لزيادة الواو اذ قيل يكون فاء
الكلمة واوا وقبل الفاء واو وعطف بواو وي
لجمع الواوات لاي لرد المرد في غيره وعطف على قوله
قيل قوله وحكم ان واو وديل اصل وهو المذهب و
وندر فعلل كجعفل ثم اتبعوا الغايب والغايبين الى ط
لئلا يلتبس بالغايب في الغايبين بزيادة الباء كما هو الاول

وان كان ملتبسا بزيادة التاء بالمخاطبين الا ان هذا الملل
اذ الالتباس بالاقرب اشكل وانما ابتعوها اياه دون غيره لا
لاستواءهما في الماضي كما يجيء ان الله تعالى لم يجعل جمع الغايبة بالتاء
بل بالياء كما هو مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين
جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر
نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغايب اي لجنس الشخص
الذي هو المذكر الغا[…]ب اي لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل
الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا
او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغايبة وانما تبعه
لما عرفت لان الياء في وسط الفم والغايب هو الذي يذكر
ويكون في وسط الكلام الجاري بين المتكلم والمخاطب فناسبته
وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا لتعينها اي
النون لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع
في الماضي في ذلك و[…] قيل زيدت النون في المتكلم مع غيره
لانه اي لان النون لم يوجد في حروف العلة التي هي اولى بالزيادة

يثنى وهو قريب من حروف العلة ووجهها اى النون من هواء
الخيشوم وهو اقصى الالف وقيل عينت له للموافقة بينه وبين
نحن على قياس ما قيل فى تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم
يذكره وفتحت هذه الحروف اى حروف المضارعة فى جميع الابواب
للخفة الا فى ابواب الرباعى اى الرباعى كان وهو اى الرباعى
فعلل وملحقاته وافعل وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها
مضمومة فيهن لان من جملتها الباء والكسر عليه مستكره فحمل
الباقى عليه وفى الفتح الالتباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم
ولان هذه الاربعة رباعية والرباعى فرع الثلاثى فى الاصل
وفعل والضم ايضا فرع للفتح فى الخفة فناسب الضم للرباعى من حيث
الفرعية فاعطى له يدل على ما قررناه من قولنا مضمومة فيهن
وقيل انما ضمت هذه الحروف فى الرباعى لقلة استعمالهن اى الابواب
الاربعة وكثرة الاستعمال فى الثلاثى فاختص الضم بالاقل استعماله
والفتح بالاكثر استعماله ليتعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين للذ صح
بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هى

الاصل اعني الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس
بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه ما كان ماضيه على اربعة احرف
ولم يعكس ~~[illegible]~~ اذ العكس يلزم الالتباس ولو في صورة
بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا ويفتح حروف المضارعة
فيما وراء هذين مما قل استعماله لكثرة حروفه ولو ضم
فيهن يلزم زيادة ثقل الثقيل ولما ذكرناه من تحملهما الباقي
والكسر ثقيل مستكره واما يدحرج فاصله يدحرج بفتحتها ودحرج
الرباعي في الاصل فزيدت الهمزة قبل الراء خلافا في القياس فصار
كما يناسب الزايد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد
ضم حرف المضارعة في غير الرباعي وتكسر حروف المضارعة
كلها في بعض الثلاثي اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض
الثلاثي المجرد الذي كان ماضيه مكسور الهمزة كما في ال[illegible]و
وبعض الخماسي حتى يدل كسرة حروف المضارعة على كسرة
عين الماضي او همزته نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين
فان ماضيها علم بكسر عين الفعل وتستنصر وتستنصر

واستغفر وتستغفر في مكسور الهمزة لان ماضيها استغفر

بكسر الهمزة و في بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا تكسر الياء

فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل تكسر غير الياء

دائما لا تكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها

ياء اخرى فح تكسر اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوية احدى

الياءين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم على لغتهم فيما كان

الفاء واوا في غير ييجل واما في ييجل فعلى استثنائهم اذا تقوت

باخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم

لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل كسروا الفتحة كسرة

لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء

وتقوى الياء بالياء كسر والياء لا لان كسر الياء مطلقا

من لغتهم وعينه حروف المضارعة من المضارع دون سائر

حروفه للدلالة على كسرة العين او الهمزة في الماضي اكتفى بذكر

العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص بكون

العين اصلا او اصلا لانها اي حروف المضارعة زائدة

والتفرقة والترتيب اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك
الدلالة لخفتها لا مجال لمعرفتها الا انه يلزم بكسر الفاء توالي
الحركات الاربع في غير الوقف وهو المرفوض وبكسر العين
يلزم الالتباس بين تفعل بفتح العين وتفعل بكسر العين نحو
تعلّم وتضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت
في جميع الاحوال فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية جوازا
في مثل تتقلّد وتتباعد وتتبختر اي في ما اجتمع فيه تاءان في اول
مضارع تتفعّل وتتفاعل وتتفعلل وذلك حال كونه فعل الحاضر
او الغائبة مفردا او مثنى او جمعا او الغائبة المفردة والمثناة
دون المجموع احديهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب
واختلف في المحذوف فمذهب البصريين الى انه هي الثانية
لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكي عن المبرد
ومذهب الكوفيين الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة
وحذفها اهون واختار المصنف مذهب البصريين لان
رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض

في الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف
الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب فانما هي بعد
هذا الغرض ولان النقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات
التائين فهو الاصل لدلالة كل واحد منهما على معنى وقوله
تتفعّل وتتفاعل وتتفعلل بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان
الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا قاله الرضي لانه خلاف
الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني
للفاعل في هذه الابواب الثلاثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول
فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني
للفاعل على المبني للمفعول في حذف واما وجه عدم شمول الحذف
لهما فهو انه لو حذف التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول
لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الزائد
هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبني
للمفعول من المضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما
يحذف التاء الثانية في مضارع الابواب

الثالث لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل بعدم
امكان الادغام حتى بدل ذلك الثقل برفضهم الابتداء با
بالساكن والحذف للتخفيف او لم ابقاء المثلين ساكنين وادغاما
مهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع
لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم
الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه
لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج
واثاقل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع
الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة
والعلامة لا تحذف واسكنت الضاد في يضرب فرارا عن توالي
الحركات وعينت الضاد للسكون لان توالي الحركات لزم
من زيادة الياء واذا لم يمكن اسكانها لرفضهم الابتداء بالساكن
بالاسكان من غيره كالقريب القريبين في العلامة وهو ... اي
... اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف
الذي لزم منه محذورا ولم عينت الباء في ضرب للاسكان

فاسكان الحرف الذي هو بعيد عن الياء في نحو ضرب

لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
كما مر لانه اى الباء قريب اى تقرب من النون الذى لزم منه
اى من زيادته توالى الحركات الاربع وسوى بين صيغتى
المخاطب الغائبة المفردين والمثنية في المستقبل نحو انت او
هى تقرب والمناسب ذكره في تعيين التاء للمخاطب الا انه لما
كان له بحث طويل اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر الى
ذاته لاستوائهما اى المخاطب والغائبة في الماضى في وجود التاء
لا في حركاتها وسكونها فى انت تقربت بفتح التاء وهى تقربت
بسكونها وانما اورد المثال هذا من باب تفرح ان عادته
ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعائم اشارة
الى ان باب تفرح له جهة التقديم في الجملة ولهذا اقدمه بعضهم
على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سبق وانه ليس
ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسائر الابواب
ولذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يمكن ما به التسوية الا من
التاء في غائبة المستقبل كما امكن في الماضى لضرورة الابتداء

ولهذا

ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو
كتاء المخاطب بل هي تاء التانيث فتقدمت تفاديا بذلك من
وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن
فلا يبعد ان يكون مثل المضارع هذا وان يكون هذا بسبب
ماضيه ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة ولا يفهم ما به
الاستواء من الغايبة لبدل الاستواء فيه لا يلتبس المعلوم
منها بالمجهول منها في مثل تمدح اى في باب يفعل بفتح العين
ولا يكسر فيه لا يلتبس بلغة تِعلم فيها بكسر عين ماضيه ويفتح
عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة
ايضا بالفتح اى كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم
اختير الفتح قلنا اذ في الفتح موافقة بينها اى بين الغايبة
وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب
فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء
اعنى وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة
التاء
فيما نحن فيه مع صفة الفتح بخلاف اختيها اذ لا موافقة

مع قربها من الاصوات ولخفتها ايضا وادخلوها في اواخر
المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء وكون في اطلاق الا
لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير الفاعل
نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا
من الحركة في يفعل لكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه
اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال
الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم
كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة
الجر في الاسم كما يجي لان النون في الحقيقة زايد بانفصاله ضمير الفاعل
بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم
يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف الاعراب لمكان الضماير
فزيدت حروف تشبهها وهو النون فجميع النونات الداخلة
في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة للتانيث
لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب كما

اى كالنون التى فى الماضى نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث
لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمع ايضا وحمله اى
ومعنى اصل ان نونه علامة للتانيث تعالى يضربن بالياء دون
التاء حتى لا يجتمع علامتا تانيث ونون تضربن مخاطبة ضمير او علامة
التانيث تاءمه والياء فى تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر
لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء
فلا يلزم اجتماع علامتى الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما
ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل فى امتناع
اجتماعهما لما اضفنا اليه من التانيث مطلقا فرغ من البحث
الذى تعلق بصيغة المستقبل ولفظ شرع فيما يتعلق بمعناه
فقال واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضى
وينفيه نحو لم يضرب اى لم يقع الضرب فى الزمان الماضى لانه اى
لفظ لم مشابه بكلمة الشرط فى الجزم اعنى من حيث اختصاصهما بالفعل
فكما ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه
الى المستقبل كذلك كلمة لم تنقل معناه وتبطل المشابهة

فصل في الامر والنهي الامر صيغة تطلب بها الفعل

بفتح الفاء من الفاعل الغائب والمخاطب فخص المبني للفاعل با

بالتعريف لكونه اعلى كما فعله ابن الحاجب في تعريف امر

المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل

المخاطب كزيد ليضرب اي زيد ان ليضربا زيدون ليضربوا

هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب

انت اي وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولذا اخره

عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قول

والاشتقاق لتسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق

المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما

اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع دون الماضي لمناسبة

بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتساب

معناهما الى الاستقبال وذلك ظ في المضارع واما في الامر

فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد فلا مناسبة بينه وبين الماضي

وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من المصدر

ابتداء كالماضي فليكن اقرب الى الضبط ولهذا ذهب البصريا
في الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل وزيدت
اللام في امر الغايب لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط
المخارج كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسب
اللام والحال ان اللام ايضا اي كما انها من وسط المخارج
في حروف الزوائد والاضافة بيانية اي من حروف
من الزوائد نبلتي خاصة للزيادة وهي اي حروف الزوائد
التي تجمعها قولنا يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو وقوله
اليوم تنساه او سألتمونيها او اتاه سليمان او واتاه
سليمان او استنهمو نيها او امان وتسهيل او قوله
انشد عمر ابي عثمان المازني تحويت من باب علم اي اصبت
واما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى القعود وبمعنى السقوط
السماة جمع سمينة يعني النساء السمان فشيبني اي جعلني
تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمعاشقي
الزوائد ... والهاء ... اسم ... الانثى ...

السماة
سمينة

قوله وقد كنت قدماً بكسر القاف وسكون الدال

بمعنى الزمان القديم هويت السمان فعين حروف الزوائد

من بين حروف البيت بقوله اي حروف هويت السمان

اي هذه الحروف العشر التي الهاء والواو والياء والتاء

والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك

فيبقى لا يخرج الحروف عشرة في التلفظ كيف شملها

قال وانا هسيم يتلوها واللام والسين والميم والالف

والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سال ابا عثمان المازني

وقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده البيت فقال له

الجواب ذكر الله قال المازني قد اجبتك مرتين يريد

قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة

في كل مادة بل معناها انها اذا اريد زيادة حرف فانها

تزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون اصولا الا ترى ان حروف

هو منها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها زائدة

اثر ان الاصلي بالفاء والعين واللام ويخرج الزائد نقول

ضرب وزنه فعل ومقتدر وزنه مفتعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل

الحروف الزوائد فاجاب بقوله الا عتبنا [illegible]

واستخرج وزنه استفعل وتقلب وزنه تفعل وتمام

وزنه فعال تفعل هذا ولم يرد في امر الغائب من حروف

العلة مع انها اولى بالحذف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة

احدهما للغائب والثانية للمضارعة وكسرت اللام اي

لام الامر مع ان حق حروف المعاني التي جاءت على حرف

واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخف الحركات لانها شبهت

بلام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال

بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب

كما في الاسم وليس في الفعل جر كما عرف في موضعه بل نصيب الجزم فيكون

الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة

الجار فحمل صورة الجار ثم عومل به معاملة الجار في الكسر

واسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد الواو

والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف

واحد فصار الواو واللام بكلمة وحرف المضارعة وكذا

الفاء فسوى كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف وكهف باسكان العين وان لم تحرك

فحمول عليهما لكونها وف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون

بعد كثرته بعدهما لكون و فيها الكثرة في احد نحو ليضرب

فليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله

فخذ بفتح الفاء وكسر العين وتجوز فيه سكون العين مع فتح

الفاء للخفة كما ذكره وتجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل

كسرة العين اليها وتجوز كسر الفاء والعين لكون و وف

الحلق وتوته فيتبع ما قبلها وكذا يجوز لحق ما جاء في فخذ

في كل ثلاثي عينه و ف حلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد

ونظير اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو وهو بسكون الهاء

وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها لها بما ضم عينه من نحو عضد

فكما يخفف عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت

حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام له

للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصله اضرب لتضرب بالتاء

الوثيقين كما يجي ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر للغائب على

الى المخاطب ان يجي باللام كالامر للغائب لان اللفظ في الامر انما هو بعد اللام لان اللام دفع لذلك فيه

وزيد ليجلى اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ان يجئ باللام لكن لكثرة استعماله
حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين
مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله فيما
سياتى للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف
اى حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب لكثرة استعمال
هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظرا قوله وحذفت لا الى قوله
للفرق وهو تمييزه اى لم اختير حذف اللام وحرف المضارعة
في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا كحذف حرف الاستقبال
مع اللام في مجهول امر المخاطب الخ فيقال لتضرب باللام وبالتاء لقلة استعماله اى
المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب لكونها
اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة
اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء
بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج
اليها كخذ وحج في قل وجد وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة
الكسرة اصل في تحريك الهمزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما تقرر في محله ان الاصل في الزيادة لما لم يتوقف على السكون

لما احتيج الى ذلك وكان بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد وكان
الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع
وما لا ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى
التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب والكسر شبيها بالسكون
الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض ولان السكون
والجزم عوض في الفعل من الكسر في الاسم فعوض الكسر في محله
من السكون اليه وبان وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام
بشهادة الاستقراء والافعال من القدح المعلى دونا هيك
بوقوعها الا دائما من الافعال كالمثل من الادوات وينجم
منها بانواع الجوازم وعند ان كثيرا حكم الكل فقد ثبت الافعال
في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم
ان لا مدخل للجر في الافعال
فافادة الكسرة الخلاص عن اجتماع الساكنين وذلك
لهذه الكسرة طارية بالحكم المقتضية المعلومة بخلاف
اخويها فانهما يفقدان الخلاص فقط والعقد بفائدته ادل بادنى اصل فالكسرة اصل

في نطق الساكن وانما سميت المجتلبة للافتنا في همزة الوصل

لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك

سماها الخليل سلم اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اي

فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة الوصل

بل ضمت لان الهمزة اوتان والثالث قوي من جهة المعنى وان

كان ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف في ضمير التاء

منضموا بضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير

الكسر اي كسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرتها

الى الضمة الحقيقية اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار بالحائل

الساكن في المنع من ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون

حاجزا اي مانعا حصينا قويا عندهم اي اهل هذا الفن

ومن ثمة اي ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا

حصينا جعل واو قنوة ياء وقلبها لكســـــالـــــ

قبله مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان

ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبلها الواو هو القاف

وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقياسه لم تكسر
الهمزة في مثل الكتب بل تضم للاتباع اي الاعتبار بها للعين
في الضم لان احقاء الموافقة بين الاتقلية غالبة على ثقل الى لغة
بين التقبيل والاثقل وفتح الف ايمن اي همزة وجوزه
الاطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل
واما مجاز الاشتمال صورة في بعض المواضع كما يجي ان الله تعالى ولكونها
متحدين فانا واختلاف انما هو في العارض ولذلك شبهوها
بالهواء والريح اذا سكنت صارت هواء وكذلك الالف
اذا تحركت صارت همزة اذا سكنت ومدت صارت
القاطع كونه للوصل اصل بدليل السقوط في الدرج
والاصل في الف الوصل الكسر لما عرفت
لان جمع بين الف القطع لانها الف افعل والف مفتوح
ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت
في الدرج لكثرته اي لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال
تقتضي التخفيف بالاشارة التخفيف بجعل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة في الدرج

كالهواء

فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح

ولا ففيه مثل السقط وفتح اي الف التعريف مع كونه للوصل
بدليل سقوطه في الدرج لكثرة استعمالا ايضا كما مر واعلم
ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة
للوصل وفتحت مع ان اصلها الكسرة لكثرة استعمال
اللام وعند الخليل ال كهل علامة التعريف وانما حذفت
عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند
المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت
اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا
عرفت هذا فنقول قوله وفتح الف
للتعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهذا
لم لا اضافة الالف لفظ الالتعريف وعلى هذا معنى كلامه وفتح
الف التعريف لكونه للقطع لان التعريف لا للوصل
الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقطت
في الدرج لكثرة هذا الف استعمالا ايضا اي كما انه الف
الجمع عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكن هنا استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة

الى المذاهب الثلثة وبكون اضافة الالف الى التعريف
لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وفي معنى كلامه وفتح
الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل
ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرة اى الكثرة لاستعمال
اللام وخفة الفتح الجد على تقدير كونه وحده للتعريف
او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس
للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل
فاسقط في الدرج كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف
الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الف والجمع
وفتح الف اكرم مع ان ما لبس من الف الامر اى من جنس
الالف الذى زيد الثلاثي فيه يكسر بل الف قطع في وقف
من تا اكرم طرد الكتابة فيه ليس ما بعد حرف المضارعة من
تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله تاكرم بالهمزة للوزن
ما ضبط على اكرم في ذا الامر على الاصل فاديا بذلك
عن الالتباس بين الامر من الثلاثي في الحذف والهمزة اولا لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل

في الثلاثي وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل إكرم بكسر الهمزة التبس بالامر

رابعه وانه في المضارعة عن ثلثى ساكن ومن المضارع في بعض ... الا ان

على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة

من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة رددناه على

فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار

وانما حذفت الهمزة من تاكرم لاجتماع الهمزتين في أاكرم فانه

مستكره ولم يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ

حتى لا يلتبس الامر بعلم بكسر العين وتفقه بامر علم بفتحها ونشد بيده

ناه فيه بيع بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط

والتشديدات والمدات جمع عجم ككفرس وافراس وهو

ما يزول العجمة وهي الالتباس والاشتباه فلهذا الاعجام يترك

تركا ادونا لتركنا فيحصل الالتباس ومن ثمة اي من اجل

ان الاعجام يترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين والميم في

عمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو بان يكتب في الثاني في

حالة الجر والرفع دون حالة النصب لان الف التنوين

تخلف حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكس

بان يلحقوه في الاول لان الثاني اخف وذلك لاطراد زيادة بالتخفيف اولى وهو [illegible] الالف في

يعني ان التخفيف انما يطلب الزيادة في التلفظ دون الكتابة وههنا ليس كذلك اللهم الا ان يتكلف [illegible]

ما الحذف في بسم الله في بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل
لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا يحذف
الالف في اقرا باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله
الرحمن الرحيم لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم و
بجزم آخره اى آخر الامر في الغايب باللام اجماعا اى اجتمع
النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا وحكموا بانجزامه
مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط اعني إن لانها اصل
الباب في الفعل فكما ان إنْ ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه الى
الاستقبال نحو إنْ ضربتَ ضربتُ كذلك اللام اذا دخل على الخبر
ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت فيها
فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك الامر الحاضر اى مثل امر
الغايب امر الحاضر في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين
لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان الدال
على طلب الفعل انما هو اللام الحاصل عندهم اى عند الفريقين
من البصريين والكوفيين ومن ذلك اى ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبي عليه السلام فلتفرحوا

بالتاء على الاصل المجرد موضع فاذ هو اقبل التنبيه لما كان في
معنا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر
فحذفت اللام من لتضرب امرا للمخاطب لكثرة الاستعمال
اى لكثرة الاستعمال اى لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة
الى جنس امر الغايب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء للفرق
بين بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب
بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل
ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال
اعني التاء فاعطي له اي للموضع موضع علامة الاستقبال اعني
الهمزة اثر اي حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب وانما اعرابه بالجزم
فللام المقدرة اعطاء كما اي مثل ان اعطي لفاء رب
عمل رب في مثل قول الشاعر فمثلك اي رب مثلك فحذف
رب واعطي للفاء عمله وهو الجر قوله حبلي مثل قد طرقت
اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف
على حبلي فالهيتها اي اشغلتها عن صبي لها ذي تمايم جمع تميمة وهي

التعويذ الذى يتعلق فى عنق الصبى حفظا عن اصابة

عين قوله محول اى اتى عليه حول تام صفة ذى ولم

يقل محول لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة اعنى المحيل

وفى وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفى وصف

الصبى بكونه ذى تمام اشارة الى كمال ميل النساء اليه

اما فى الوصف بالحبل والرضاع فظ واما فى وصف

الصبى بكونه ذى تميم فلان التميم انما يجعل فى عنق الصبى ا

اذا كان فى غاية الحسن فيخيف عليه من اصابة العين واما

او اما فى جمع التميم فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميم

واحدة او بتميمتين لفرط محبتهم واما فى الوصف بالاحوال

فلانه فى تلك الحالة يظهر قبلها او بعدها واما عند

البصريين فهو اى الامر المخاطب بغير اللام مبنى على السكون

لان الاصل فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب

اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان

تبنى وهذا خلاف لا تظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على المبنى

٣١

امر الغايب وا لطلاق الجزم على سكونه في الحالة الموجبة
على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه وانما اعرب
المضارع مع كونه من الافعال للمشابهة التامة بينه
وبين الاسم كما تعرفه فنتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة
لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة اعني وقوعه صفة للنكرة كما مر
ولم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر
للمخاطب لحذف حرف المضارعة لان الحركات والسكنات
وذلك لانه لا يقع صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع
صفة الا بتاويل بني على السكون الذي هو الاصل في البناء ومن
ثمة اي ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة
لحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف
المضارعة حتى قيل فلتوضئ امر معرب بالاجماع في الوقتين لوجود
علة الاعراب وهي حرف المضارعة ونون التاكيد تدخل في آخر الامر
مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا لان نون التاكيد
احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب
وهما يكونان مشددة ومخففة

نحو ليضربنّ ليضربانّ ليضربنّ لتضربنّ لتضربانّ ليضربنانّ للغائب

وكذلك ليضربنّ على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في

اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ للمخاطب

وكذلك لتضربنّ الخ للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح

في ليضربنّ مع ان اصله السكون لاجل اجتماع الساكنين هذا

علة التحريك واما تخصيص الفتح للخفة والصيانة عن اجتماع

الجمع الكسرة والضمة اي عن الثقل والالتباس في الضم وفتح النون

الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لما فيه من

اجتماع الساكنين فلا للضم والكسر لكون الثقيلة فتعين

الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليضربوا عند

اتصال النون التاكيد به فقيل ليضربنّ اكتفاء بالضمة مع

استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده

وحذف ياء اضربي عنده فقيل اضربنّ اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك

ولم يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في ليضربانّ حتى لا يلتبس

المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربنّ واضربنّ للفرق

بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع
ان اصلها الفتح للخفة تشابهة اى لاجل المشابهة بنون
التثنية فى وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة فى الالف
الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك فى العلة
يوجب الاشتراك فى الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة
وحذفت النون التى هى تدل على الرفع فى مثل هل يضربانّ اى
فى الامثلة الخمس التى هى تفعلان وتفعلان وتفعلون وتفعلون
وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما اورد كلمة هل
ليكون يضربانّ طلبًا ومحلًّا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون
الثقيلة يصير مبنيًّا لانه اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل
بالنون التى لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل
كمنزلة جزء من الكلمة كما فى بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان
بالحرف او الحركة اذ الاعراب فى الوسط رد الى ما هو اصل
الفعل من البناء ثم حذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين
الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض

وادخل الالف الفاصلة في مثل ليضربنان اصله ليضربنن
فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف النون الجمع
لانه ضمير الفاعل وفي الاحذف نون التاكيد للزوم بطلان
الوضع بغير الفصل بينهما واختص الالف للخفة وحكم
النون الخفيفة في حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف
نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اى ان خ
اى لكنها لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والف التي وجب
زمن دخولها قبل الخفيفة في الجمع المؤنث حملا لها على الشديدة
وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
اذ الاصل عدم الزيادة الا ترى ان يونس حين ادخلها في فعل
الجماعة ادخل الالف وقال اضربان دون اضربن
وقيل ان اصالة النون الثقيلة انما هي عند الكوفيين
مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام
ثم المناسبة المعلومة من قوله يقتضي اصالة الخفيفة
لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدل

ولم يجمع

في الخفيفة ليس لنفي لان اصالة الثقيلة انما هي فيما
وضعا له اعني التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة في افادة
اكثر مما افادت الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصلي
في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك
واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل عن الكوفيين
فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة براسها
كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري
على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان
عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم جريان الفرع على الاصل وقوله
فالمناسب ان يعد كسر الخفيفة اليها مدفوع
بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لا ضياع الت كيد فيه نظر لانه
شامل لمعنى الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان
الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت في اثنين
منها لا يمكن ربط احديهما بالاخرى ولا يجوز حذف احديهما
اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد وفي

ومن منع الالف بانه يلزم بطلان العمل واجتماع النونات وفي حذف
النون يلزم بطلان الغرض وفي تحريك النون خلاف وضعها
وفيه اي مرتبة في جواز انه لا يجوز ان يجاوزها فيه
ويجوزه غيرهما وهو ان يكون الاول حرف اللين والثاني
مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة
واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني الساكنة
كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغيره
مدة خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد
الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس
اعتبارا بما لا الى نحو حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة
وصلا ومتحركا بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله
ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية
ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان في سبعة
مواضع لوجود معنى الطلب فيها الجملة فمع بعضها بحسب
نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاولى او لتزاما

وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان
الغالب انه يقسم المتكلم على ما هو المطلوب فيلزمه الطلب اى
طلب جوابه واما نحو قول والله لاعاقبن فمحمول على الغالب
وفى بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمناسبة بما فيه معنى الطلب
فى نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب فى العادة
وغالب الامر ما مراده فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه
فى تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود لا للتاكيد
لا يكون الا فى المستقبل وتحصيل الحاصل فى الزمان الماضى
لا يحتمل التاكيد واما الحاصل فى الزمان الحاضر وهو وان كان
محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل فى مرتبة صفة المبالغة
والتاكيد لكنه لما كان موجودا امكن للمخاطب فى الاغلب
الاطلاع على صفته وقوته اختص كون التاكيد بغير الموجود
الاولى بالتاكيد اعنى الاستقبال احدها الامر مطلقا
كما فى نحو ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهى
مطلقا كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام

نحو هل تضربن زيدا وسابعها التمني نحو ليتك تضربن زيدا وفيما سماها العرض بفتح
العين وسكون الراء نحو الا تضربن والهمزة فيه للاستفهام دخلت
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المتكلم طلب
يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل
فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب
وطلبه منه وفيما سماها القسم اى جوابه نحو والله لاضربن زيدا
والجملة القسمية اعني والله انشاء وجواب القسم اعني
لاضربن زيدا وسابعها القلة ويدخله نون التاكيد وصولا
وقليلا مشابهة له اى للمشابهة بالنهي في الصورة في انهما
غير موجبين وفي كون لا فيهما نحو لا تضربن والنهي وهو
صيغة يطلب بها الترك من الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه
التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نون التاكيد
الا انه اى لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين
لوجود حرف المضارعة فيه ونحو المجهول وهو ما حذف
فاعله واسند الى مفعوله تمثيله المذكور في قوله في الماضي وما عطف عليه بيان الابنية
الاربعة وهو

المذكوره

المذكورة نحو ضُرب زيد في ضربت زيد او مُرّ بزيد في مررت
بزيد ومن المستقبل نحو يُضرب زيدٌ في يضرب اه خالد زيداً
ومن الامر نحو ليُضرب زيد اه ومن النهي نحو لا يُضرب اه وانما
لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كان في صورته
استغنى عنهما اذ يعلم من الاشتراك في صورة ان مجهولهما مثل مجهوله
والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول
مقام الفاعل اما تبيين لخساسة الفاعل واظهار لها فان بعض
خساسة الفاعل لا يصلح ان يجيء الغرض من وضع المجهول
واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منها انما هو تبيين
لخساسة واظهار لها نحو شُتِمَ الامير اذا كان الشاتم شخصا
خسيسا كعبد للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيراً اللسان عنه،
او تبيين لعظمته نحو ضُرب اللص فيجعل ترك تطهيراً اللسان،
او تبيين لشهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره
الا منه نحو خُلق الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بضم
الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول وهو اسناد الفعل الى

اما المفعول فالمعدول لاسناد الفعل لمن صدر عنه
اعني الفاعل فجعل صيغة ايضا اي كمعناه غير معقول وهي
فعل لتناسب اللفظ والمعنى وقيل جعل انما غير صيغة
الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول
المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول
هذه الوزنة الثقيلة دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه
وانما اختير الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان
لكون معناه غريبا عن الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه
ما يقوم به فلما حذف منه ذلك ضعف ان يلحق في اوله
وهيئة النظر بعض الاسماء تجيء على وزن لا يكون في الاسماء
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل
بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثم اهمل اي صيغة فعل غير مستعمل
لا يجيء على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا فعل بضم
الفاء وكسر العين بمعنى الحبل ودئل بضم الدال وكسر الهمزة وهو دويبة تشبه ابن عرس وكلمات

هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول
في المستقبل على يُفعَل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان
هذه الصيغة اعني يُفعَل مثل فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين
وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه اي فُعْلَل
كلمة في كلامهم اصلا اي كما لا يجيء على فُعْلَل الا عُلْيَب وجُنْدَب
فكذلك هذه الصيغة غير معقولة ايضا فتناسب اللفظ والمعنى
ويجيء المجهول في الباب الزوائد على الثلاثي كلها اي مما زاد
وضعه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه بضم اول
الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دُحرِج واُكرِم وبضم الاول
اي بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضية كما في غيره
وفتح ما قبل الآخر كما هو بفتحة اصلية كانت كما في يتفعلل ويتفاعل على
ويتفعلل او عارضية كما في غيرهما في المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم
ويُستخرَج ويُتدحرَج تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب
يجيء فيها بضم الاول التي كسبه مع ضم الاول فيها في الماضي بكسر
ما قبل الآخر وهو تُفُعِّل وتُفُوعِل وتُفُعْلِل سبعها وافْتُعِل

وانفعل وافعلّ واستفعل وافعوعل وحكم افعولّ

وافعللّ وافعنلل وملحقهما على مثلها وضم الفاء في الاولين

اى تُفُعّل وتُفُوعل ولم يقتصر على ضم الاول فيهما معا لانه

يلتبس اى الاول لان ذكر المتعدد في هذا اللفظ على الاجمال

كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى

بمضارع فعّل بالتشديد في تفعّل وفاعل في تفوعل في الوقف

وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية معا لا يلتبس الماضي

المجهول بالامر الحاضر في الوقف نحو اذا قلت وافعل في الاول

الوا وهنا سؤال في وافتعل لا خلطه فتعل على افتعل نعم اذا قلت

وافتعل وافتعل احدهما في الماضي والآخر في الامر ويحتمل ان

يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل

فيلزم تعدده وافتعل يلزم لا التباس فضم التاء في الماضي

المجهول لا زال نفس الباب وهو الاربعة الاضية عليها اى

على افتعل فصل في اسم الفاعل قال ابن الحاجب

ثم يجي اه بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب

نعم البنا في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل به

المستفعل ٢

لم يقولوا اسم [illegible] المفعل والمستقبل وفيما قالـــ
نظر لانه ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم صيغة اتت
على وزن فاعل بل يراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول
فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به خصوصا دب
لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسم وانما
لم يقولوا اسم المفعول والمستقبل لانهما لا يجيئا بمعنى الذي
فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء
وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمدحرج
والجاهل والظاهر لان الاغلب فيما بني لهذه الصيغة التي تسمى
في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج
والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق
بالذات من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات
وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموافقته اياه
في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق
من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان الفرق في الاشتقاق الثاني

مستقر بسيه

اقول وقوله لمن قام به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد
مقابل عمرو وانا نتقرب من فلان ستعبد منه او مجتمع معه
فان هذه الاحداث تثبت بين الفاعل والمفعول
لا القوم باحدهما معينا دون الاخر الا ان قيامه ينسب الى
ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما ينسب اليه
الحدث ضمنا فلا انه قام باحدهما معينا لخرج اسماء المفعول
والموضع والزمان والالة ودون افعل التفضيل لان زيادة
الكرم مثلا في اكرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والا دله ان
يقول لما قام اه وذلك لان الموصول امر يذكر بلفظ ما واسم
الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع بمعنى قايم
بذات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد
تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع
فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب وقدايم وباق وضامر في
فرس ضامر وعالم في الله عالم لخرج الصفة المشبهة لا وضعها
على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول

في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك لا يجي افعل التفضيل
لان معناه ليس بمتجدد بل الاستمرار كالصفة المشبهة
فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انهما
حدثا له فانما اشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبة بينهما
اي لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع
صفة للنكرة وغيره من المناسبات التي مر ذكرها واعمل
المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغته اي اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد يجيء كان او غيره على وزن فاعل
غالبا اذ قد يجي على وزن فعيل كسعيد وفعيل
كريم وانما ترك هذا القيد بناء على التسيد كهذين
الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب
لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل
الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص الالف بالزيادة
من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين لان
الادخال في الاول يلتبس اسم الفاعل بالمتكلم وتغير فتح الالف الذي

هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب وعلى تقدير الضم مع كونه
ثقيلاً يلتبس بالامر في المعتل وبالمتكلم المجهول في مثل ليعلم
ويلزم الترك في الضمة الى الكسرة في مثل يضرب
وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال
الى بنائه على السكون وان الادغال في الآخر يصيره
مشابها ببنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه
اي عين المضارع فيما لم يكن مكسوراً وفيما من حكم ما كان
مكسوراً وهو الابقاء على الكسرة لذا لم يذكره لان اسم
الفاعل بتقدير النصب اي الفتح الملفوظ لقب حركة الاعراب
على الحركة البنائية على طريقة الاستعارة للمشابهة الصورية
اي بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن
منصوباً ابتداءً لما كان منصوباً حتى يكون كله منصوباً يصير
مشابهاً بماضي المفاعلة وكان التزام الزيادة بحذف علامة
المستقبل لدفع الالتباس بالاهداة كان في غير هذا الباب فلو اخذوا بها في هذا الباب لوقعوا
باب المفاعلة

اي لدفع الالتباس

فيما فرقهما وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموماً اتباعاً لما كان
مضموماً بفعل اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسوراً
للاتباع ايضاً اى كتقديرها النصب يلزم الالتباس بالامر ايضاً
ولكن يعني اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة فاختيار
الالتباس اولى من اختيار الثقلات لفهم سالمتين كل من
بناء ونقله ونقصان اعتبار الالتباس بالامر اولى
من اعتبار الالتباس بالماضي لان الامر ماخوذ من المستقبل
والفاعل مناسب به لان اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضاً
على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اعتبر المادة في الصيغة
ويجيء الصفة المشبهة باسم الفاعل وزناً لانها لمن قام به الفعل
ولفظاً لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك
وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل فقط على
معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما
يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضاً وباقي القيود
علم ولم يتعرض لتعريفهما لان تعريف افعل التفضيل يعرف بتعريفهما تعريف اسم الفاعل

حتاج هذا المعنى في اسم الفاعل من غير الثلاثي لانها مختصة

على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية

كصيغ اسم الفاعل والمفعول بل اوزانها مختلفة الصيغ

مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات شيء منها على القياس

الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت منها على افعل

كما بيّن فيما يليه وانت تعلم فرق بفتح الفاء وكسر العين

فهو ذا غايب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون

العين من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين

وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما

وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما

وهذه الستة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن وعطشان

بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واصل بفتح

الهمزة والعين وسكون الفاء وهو اي وزن افعل مختص بباب

فعل مكسور العين الا ستة منه فانها جاءت من فعل بضم العين

نحو احمق واسمر واعجف وارعن واخرق وادم وزاد الاصمعي عليها الستة

يعني سوسز اولمق

كوزى اكزك

بلكان كندم كون كندم كون

الاعجم وقال الشاعر فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق
بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين وكذلك اي كان حمق با
لغة في فعل بالضم لغة في خرق وسم وعجف اعني فعل بكسر العين
لغة فيهن اي في هذه الثلاثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها
لغة من فعل بالضم وجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني للزيادة صاحب على غيره
في المصدر المشتق منه فيخرج منه نحو افضل وزايد وغالب
ويخرج الصفة نحو طائل اي زايد في الطول على غيره ويدفع
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف
للاستغناء ولكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في اللغة
ردية وعليها جاء قول اصغرا بنيّ اما هذا من قوله
امراة قالت لخليلها اني انما وت فاذا دفنوني فانبش لئلا
فاحرصني واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم دفنت المراة
التي قالت واحرصها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان اخر
ثم قالت الى التي تعود ... ذات ... ناعة مرتعها ... اليها

الكبرى فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقت والله

وقالت المراة كذبتما ما انا لكما بأم ولا ابيكما بامراة فقالت

الام عند ذلك صغرانا شرانا واعلم انما يجيء افعل لتفضيل الفاعل

بشرط كونه من الثلاثي احترز به عن الرباعي المجرد والمزيد فانه

لا يجيء منهما حال كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثة وبشرط كونه

مما ليس بلون ولا عيب فلا يجيء من الثلاثي المزيد فيه وكذا مما

كان من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة

جميع حروفها في افعل اذا لم يحذف منه شيء وان حذفت

الزوائد دون غيرها واخرجه من استخرج مثلا يلتبس بالفعل من

الثلاثة اي لم يعلم ان المراد منه كونه من الاستخراج ولا يجيء الفعل

من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان

او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق

فهو على غير القياس فعلى هذا الاحتياج الى تقييد العيب بالظاهر

كيف وعند الزمخشري وصاحب اللباب والمفصل وغيرهم احمق

من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة للكل الشان فيهما اي في اللون والعيب يجيء افعل للتفضيل

او كثير الطروح

اي لا يجيء من المزيد فيه

فيلزم الالتباس اذ لو جاز
هذا ان ... [illegible]
فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل
اسود مثلا لم يعلم ان المراد منه ذو سواد او زايد في السواد
وان فقد تفضيل الزايد على الخلقة وتفضيل اللون والعيب
توصل اليه باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا واحسن بيانا
واكثر حمرة واقبح عمى ولا يجئ افعل لتفضيل المفعول
حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل لم
اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان
قيل لم لا يجعل على العكس بان يجئ افعل لتفضيل المفعول
دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا فعله اولى
اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث لا يتم بدونه الكلام
بخلاف المفعول فالفاعل اولى وايضا حكم التعميم في الفاعل دون المفعول
اذ لا مفعول له الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعله حقيقة في المفعول
لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة
لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وليجئ كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجئ من اللوازم

[illegible]

گر من منم که وجه دار کردن تو من تو شوم تو من شوی پس من کو

والفاعل عام وكذا الاتصال

اشغل اى اكثر مشغولية من امراة ذات

النحيين اى الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول

وهو اى فلان اعطاهم اى اكثرهم اعطاء للاشياء اولاهم

ايلاء اى اعطاء للمعروف من الزوايد لانهما من المعطى والمولى

بضم الميم وكسر العين واحمق اى اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل

وقصته مشهورة من العيوب شاذ لان القياس عليه وبجى كرم

الفاعل على وزن فعيل نحو لقيمن بمعنى ناهى ويستوى فيه اى

فى فعيل المذكر والمؤنث فى المفرد والتثنية والجمع فى جميع الاوقات

اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل

قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح

وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف

فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوفا للبس نحو مررت

بقتيل فلان وقتيلة واكتفى فى الالتباس بالفاعل بالقراين

اذا التبس بالاول ای استعمل فرقا ای یستویان فیه للفرق بین المفعول بمعنی الفاعل وبمعنی

المفعول

المفعول مع ان التميز حاصل بالموصوف وتعلم
من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه
المذكر والمؤنث سواء اجرى على الموصوف اولا تقول
رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد وبنصيرة هند هو
الاكثر والا فلان لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل
عدم الاستواء فاعطى للفاعل الذى هو الاصل الا انه جعلت
الكلمة اعنى فعيلا من عداد الاسماء وقيلها دون الصفا
ت لا يستوى فى فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر
والمؤنث بل يؤتى بمؤنثه بالتاء ليكون دليلا على النقل
من الوصفية الى الاسمية فان الموصوف مذكورا ولم يكن
ذبيح ونطيح ذبيحة وصبى لقيط وصبية لقيطة فذبيحة
اسم الحيوان مذبوح وعلى هذا او نظيره اطلاق الحمرة على شخص
او له حمرة فيكون صفة ولتسمية شخص له حمرة باحمر وارادة
ذلك الشخص فحينئذ لا يجوز الاطلاق على شخص آخر له حمرة بهذا
الوضع فيكون اسما وقد يشبه به اى بالفعيل الذى بمعنى المفعول ما اى بالفعيل الذى هو بمعنى الفاعل

و امرأة نصيرة

وقصته ان امرأة من بني تيم ثعلبة حضرت في سوق عكاظ قريبة مكة ومعها اذقال من سمن وارادت بيعها فوجدها خوات بن جبير الانصاري في موضع خال فقال لها اريني السمن لاذوقها فحل راس احد الزقين فذاق خوات سمنه فدفعه اليها فقال لها احفظيه يا مدرى ودفعها اليها فذاق سمن الزق الآخر فدفعه اليها فامسكتها بيديها الاثنين فجامعها خوات ولم يقدر على دفعه عن نفسها لاشتغال يديها براس الزقين وكانت الخوات في ذالك الوقت كافرتة ثم اسلم وشهد في بدر مع خوات فكان رسول الله عليه السلام يقول يا خوات تبسم وتمزح فقال خوات يا رسول الله تذكر فعلته كيف فعلت ذات النحيين والمراد ان الشغل هنا بمعنى المفعول لانه كانت تذكر المرة المفعولة

فيستوى فيه المذكر والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو

قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله تعالى

ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس

ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا

هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز

تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او بمعنى

الرحم او لان في الكلام حذفا اى لان رحمة الله شئ قريب

او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا

حاجة الى التاويل ويجيء على فعول للمبالغة اى

لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوى

فيه اى في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول

بمعنى الفاعل وذكر الموصوف نحو امراة صبور بمعنى صابرة

ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين الفاعل

والمفعول على قياس ما ذكر في فعيل واما اذا لم يذكر

الموصوف فلا يستوى فيه بل يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث وقيل في فعول في المذكر والمؤنث ١٢

يعني المذكر والمؤنث بالموصوف والكتفاء بالفرق على الفرق ١٢

لكل شيء بانتونة المدوى بانتاق ... مفتوحة هو رجل احمق ... يزيد بن مرقال من جهة ... تعلق بعنقه قلادة من ... مختلفة الوان ... علوت هذه ... فقال لا اعرف ... بين الناس فرقها ... ليلة فعلقها ... وراى ... تعلق تلك القلادة ... فقال سرقتني ... انا ... من ... والثلاث

طبع

[illegible]

بمعنى المفعول ناقة حلوب وحلوبة بالتاء في المؤنث
ذكر الموصوف اولا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق
بين الفاعل والمفعول فحكول الى القراين كما في فعول
بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف فلما كان الغرض الفرق بين
المذكر والمؤنث بدخل التاء في المؤنث اكتفي في صورة عدم
الاستواء بذكرها مثل المؤنث كذهبة وقتيلة وحلوبة
اذ يلزم من بقائه بذكره [illegible] فاعطي الاستواء بين المذكر
والمؤنث في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق
باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل ل
بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر
فيهما ولم يعكس لان في فعيل ثقلا لاشتماله على الثقيل
والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة
فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي ما هو كثير
الاستعمال ويجيء للمبالغة في الفعل من الفاعل قولك صبار فاعل
يجيء بمعنى الصادر بتشديد العين مفعال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين [illegible]

المعجمة او الحاء والعين المهملتين وبالذال المعجمة في كل معناه واحد

وهو القطع وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمثقب

ولهذا ذكر السيف لتعين كونه للمبالغة وبين المبالغة

للفاعل كجذم وفِعِّيل بكسر الفاء وتشديد العين وفُعّال بضم

الفاء وتخفيف العين كشجاع وفُعّال بضم الفاء وتشديد العين

وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين بناء لغة

الفاعل ولم يذكر المشترك بينهما اكتفاء باشارة المص في الجذم

مع اشتهارهما في الجمع وفِعِّيلة وفَعّالة بفتح الفاء وتشديد

العين فيهما فائدة دخول التاء في اشتقاقها الكثرة استعمالها عند اللزوم

بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ولكونهما للمبالغة اشتهر امر

انه منها اشهر

في كثرتها لم يحتج الى الاشارة اليها وفَعِل بكسر العين

وفَعُول بفتح الفاء وضم العين وفُعَلة بضم الفاء وفتح العين [illegible]

وفُعْلة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول

والاول تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع الآن

لما انبر [illegible] بالنفع ايده [illegible] [illegible] مفعل بكسر الميم وسكون

مقام

الفاء

الفاعل في الثلاثي ويستوي المذكر والمؤنث في النسخ الاخيرة
وهي علامة المطلق لانه في النسخة الاولى بالتاء في
المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لقلتهن
في الاستعمال فانها تقتضي ان يكون الموصوف بها على الاصل
الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل
هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة
بالتاء في الاصل مع انه على وزن مفعيل وهو في النسخ
الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه ونظيره
كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء
وان لم يدخل الهاء اي التاء الملفوظ بها هاء لعيرور تها
هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل حملاً له على صديقة
بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق
ان الهاء تدخل عليه فانها حملوه عليه لانه اي صديقة
نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدو وصيغة
اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اه ما يلحقه وهو زايدة على ثلثة اوف مطلقا

على صيغة المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مفتوحة

موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل

الآخر لفظا كمكرم او تقديرا كمحتاج ومحمر ثم المستقبل فيما

اذا كان المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب

مكسور فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة التي هي الاولى بالزيادة
حروف العلة

اما الواو فانه لا يزاد في الاول كما مر واما الياء فلعدم

٥ الفائدة في زيادتها اذ لا يحصل بحذف حرف المضارعة ثم الآتيان

بمثله ولو فتح لزم الالتباس بالمستقبل واما الالف فلالتباس

بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونهما شفويتين وضم الميم اذ لا مجال

للكسر لان الحرف الذي اقيم مقامه اعني حرف المضارعة اما

٥ مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات

فالواجب ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه

اى اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان

من الثلاثي المجرد المكسور العين وكون مستقبله للفاعل على صيغة

المستقبل والمبنى مستند بكسره قبل الآخر لانه مستند في الفاعل دون فاعل

فكسر العين وبقيا المكسور العين في ما لم يكن المستقبل مضموم

والفاعل

لا الآخر لانه من الفتح شاذ لا يقاس عليه وبني ما قبله م

والقياس موقعه ضم الميم وكسرها وقبل تاء التأنيث على الحركة
في نحو ضاربة اي لما اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء التأنيث
كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اي
ما قبل تاء التأنيث صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال
التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبني تعليل للبناء
لا للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون
التأكيد نحو اضربن وفي اتصال ياء النسبة نحو بصري
بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح لانه
خفيف في اسم المفعول سمي باسم المفعول وان
اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به
يقال فعلت به الضرب اوقعته عليه لكنه حذف حرف
الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان
مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود
وشروط عمله كما مر في الاسماء العشرة المشتقة يعمل اي الصانع مبنيا للمفعول نحو اسم الفاعل على

والصفة المشبهة وافعل التفضيل للفاعل واسماء
الزمان والمكان والآلة وانما اشتق في المضارع دون
غيره تبعاً لكم الفاعل لما ناسبهما وقوله لمن وقع عليه
الفعل اذ جرى مجرى الواقع عليه كما يجب ضربا فهو مضروب
ومعلومية علم وجد فهو معلوم وخرج اسم التفضيل بمعنى
المفعول كاشغل واعذر والوم لان اشتقاقه من يفعل
مبنياً للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار
اتصافه بالزيادة على الغير ان كان واقعاً عليه او نقول
هذا القيد لوقوع الاصل لا للاحترازا فصيغته من الثلاثي
المجرد على وزن مفعول كالباء وانما ترك هذا القيد اعتماداً
على ما سبق من ان فعل او فعلا يكون بمعنى المفعول وانما سمي
به لانه اسم مفعول به على ما ذكر في اسم الفاعل نحو مضروب
وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد
الى المفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد
للمضارع بعد حذفه وكلى حركة للعين فاتيا مقام لتعذر ادخال حرف العلة

قياسي

لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد وقت الميم من الواقع المجرد

التصغير فصار مُعَرِّب بضم الميم وفتح العين والراء ثم فتح الميم

حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس

باسم الآلة فصار مَضْروب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس

بالموضع من يفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع

من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضروب بضم الراء

ثم اشبع الضم لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء واما مفعلة بالتاء

كمكرمة ومكبرة في كلامهم فتولدت منها الواو فصار مضروب

وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الافعال

اي باقي الافعال في القياس على تقدير ضم الميم اي مفعول

باب الافعال فتدبر وددن الموضع اي لم يغير الموضع

اذ الالتباس به على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير

احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي متابعا

في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي المجرد اعني عينه في الثلاثي من يفعل .... بفتح

العين ويفعل بضمها اما فاعل بكسر العين في القياس فاعل بفتح العين في ... يفعل بفتح العين وفاعل

بضم العين من مضموم العين اسم الفاعل من الثلاثي المجرد وان كان
مثله يشمل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في
موضع الزيادة ولا الحركات في الكثير بالحركات نحو نصير فهو ناصر
وحميد فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال
فهو كمضارعه فهو كونه في الزيادة موضع الزيادة وفي حركة
العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثي المجرد اي كالفاعل
للمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل
بهما اما جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع
كما في المفعول فيكون بين صيغتيهما ايضا تغيير احدهما
كما غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغته اي صيغة اسم
المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل
منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر لفظا وتقديرا مثالهما نحو
مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر
الميمي واسم المكان واسم الزمان من غير الثلاثي على صيغة اسم
مفعول منه لشبه الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما

كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسمها في بعض الثلاثي فجعل صيغته

كصيغتها فشرع في اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد

ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي

في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية

اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير

الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على

صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان المناسبة

المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل

اسمهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر

الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي لسبب

استدعائه حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة

المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار

اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما

يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح

ابدا انبغى ان يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره

المكان وقع فيه الفعل خرج به عن الحدود وخص تعريف اسم المكان
بالذكر لبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم
مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة
لكثرة استعمال اسم المكان وقلة ما كان يتوهم لذلك ان هذه
الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما وجرت
عادتهم في السلف على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم
واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما من يفعل للمفعول
لمناسبة بينهما اى بين المكان والمفعول في كون كل منهما
محلا للوقوع فلم يزد الفائدة في اسم المكان كما زيدت في المفعول
حتى لا يلتبس اسم المكان منهما باسم المفعول وصيغته اى صيغة اسم
المكان من باب يفعل بفتح العين في الاقسام كلها مفعل مفتوح
العين للموافقة ومفتوحة الميم لقيامه مقام الياء في المضارعة التى
هى مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال
الواوى كما ينبه عليه من المثال فلا حق استثناؤه كم
المثال الواوى بالاربع ان تم المثال الياء كلم الصحيح فان كان من يفعل بالفتح مفعل بالفتح [illegible]

[illegible]

ميش وبه قطع صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل
بالكسر فمفعل بالكسر لهوافقه نحو المبيت من البيت وهو لعب
القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بفتح نحو المبسر من اليسر
وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما ينبغي ان شاء
الله تعالى كما ان الصحيح واما المثال العاري المضاعف
فحكمه حكم المضاعف نحو صود من ودّ يودّ صرح به صاحب
المغرب ايضا وفيه نظر هذا على ان حكم وفي مثل حكم رهي كما نقل
بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفي كلام المفتاح ايماء
ايضا الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل
بسكون الفاء وفتح الباء وفي المعتل الى النية وبكسر العين منه
في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا ففتح
ثم كلامه اراد بباب يضرب بالصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقي
قوله والا ففتح شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين
وفي جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين

فاعرف هنا بلا مع العقل الان اشتباهم في هذا البلد مثلهم قولهم مع قلة بان قلم تقريبا بعضهم مع فهم كلامهم

الحكم وان كون ثم جواب منع كم دمي بيح الامات دائماً دليل النافي
بنقض الحمل عليه وبر شدك البيهج مصدر الميمي على مفعل بالفتح
كما صرح به في الصحاح فانه اي اسم المكان بكسر العين اي من مفعل
فبناء المثال العلوي الغير المضاعف في جميع الابواب نحو الموعد
في مكسور العين فلم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصل الموسط
في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته والموجل في مفتوح العين
وانما كسر في الجميع ولم يفتح في مثل يطئ ان وزن يفعل بفتح الفاء
والعين اذ لو فتح لطئ ان وزنه يفعل بفتح العين لانه ليس
من اسمي الزمان والمكان ولا يطئ في الكسر ان وزنه يفعل بالكسر
لان يفعل لا يوجد في كلامهم ففيه تحصيل الكسر في الجميع ولم
يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد بالكسر
اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المسافة بين الفتحة
والواو مخرجه بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانهما قريبة
بينهما ولم يضم اصلاً لانه عديم النظير في كلامهم لانه
مفعل لم يوجد في كلامهم الا نادراً كما ذكره في باب يفعل بكسر العين في الافعال لكنهما مفعل بكسر العين

نايد

منقوض بعيد بخلاف الواوى المكسور فانه قريب بعيد فعلم بعض تعقبهم

من قلة تدبرهم النظر فى كلامهم لان مفعلا لم يوجد فى كلامهم كما فى

صيغتى من باب يفعل بكسر العين لا للاشتراك كلتيهما مفعل بكسر العين "باطل"

للموافقة الاخر الناقص اليائى اذ الواوى لا يجئ من يفعل بالكسر

فانه اى اسم المكان بفتح العين منه فيه اى فى الناقص اليائى من يفعل

بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا

عن توالى الكسرات كما يجئ فى باب الناقص ان شاء الله تعالى احدهما

حقيقة وهى كسرة العين والاخر بان تقديرتان اعنى الياء

كما انه بفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل بالفتح

للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين فيه

لانتفاء مفعل بالضم نحو مغزى وفى الفتح المراد فى خفة او للفرار عن

توالى الكسرات فيها ايضا اذ لو كسر العين فى المفتوح العين والمه

والمضمومة يلزم توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء لتطرفها

وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس تعلقا

بفعلها للتعلقة وان كان صالحا له لكاد لا يحو تخصى بالمكسور العين لان قوله الاخر الناقص

نسخه
فانه مندرج فيما بعد

مستثنى ما يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه و
انما لم يتعرض لبيان حكم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل
بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص
لمانع علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل وهو في يفعل مفعل بالفتح
فيهما وكذلك في يفعل بالضم لانه لما اتفق في كلامهم مفعل بالضم صار
حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض ولا يبنى من يفعل
بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة
ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره وانما
الجواز ان يبنى هنا بسبب مفعلا فتقسم موضعه اى موضع يفعل
بالضم يبنى مفعل بالكسر فقد تم لان ما اعطي لمحصول ومضبوط
بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصول وهذا كالتقسيم
الاعراب التقديري على اللفظي لذلك ومفعل بالفتح واعطي
للمفعل بالكسر احد عشر اسما اى نحو المنسك وانما الحج نقطة نحو
مع ان الظاهر ان يقول في المنسك على البدل لئلا يتوهم
فيكان ذلك المعطوفات ان ما اعطي للمفعل هو المثال فقط ويتوهم بذلك خلاف المقصود

العدد ولكونه الى الطبع على صدق رجآء بذكر المعدودات

الجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب

والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص

هذا وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطى الباقي

من احد عشر اسماء للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة

الفتحة ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في الاحكام

المذكورة لكم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله وهو يوم عا شوراء

كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء

في اسم الآلة وهو اى اسم الآلة اسم مشتق يخرج به طرف القدم

من يفعل مبنيا للفاعل يخرج اسم المفعول زيدت الميم موضع

حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم

بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكره في اسم الفاعل

وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل و

المفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم

واقوى ولهذا افعلها الادوات مقيمة الفاعل بنحو الهاد العلة الناقصة الخارجة عن العمل

في الفاعل والغاية ولا وجوم يكون اشتقاق المبني للفاعل وقوله

للآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه

يخرج ما عدا المعرف هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من جزء

محل واضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك

في تعريف رباح غلام زيد اي رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد

ليس من المعرفية في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف

اليه خارجان عن المعرف فلا دور وحينئذ دخل الآلة في الحد دد

لا يمكن لان يدفع الدور بان يقال اذ ادخلها في الحدود الاصطلا حية

وهنا في الحد اللغوية لان المراد في موضعيه بالآلة معنى واحد

وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا

واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن في فقط جميع

ووقف من غيره في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال

المتعدية لان الآلة لا تكون الا للافعال المتعدية فلا يكون للافعال

اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا

علم ان الكلمة الآلة للافعال المتعدية بالجمع اسمها ايضا الآلة من الافعال المتعدية وجميعها مفعل بكسر الميم

وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانه الاصل
له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل
وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض
كمنقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرد بالزيادة تشهد
للاول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب
فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة
عليه ومن ثم اي ومن اجل ان صيغة مفعل قال العلماء الصرفيون
المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر
الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة
اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين
للحالة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا النقل
بيتان مرتبان من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل
للآلة الا انه اورد البيت الثاني لبيان بناء النوع على سبيل
الاستطراد تتميما لبيان اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فان
فان قلت انه وكسر الميم في اسم الآلة فلم بني على الكسر الذي هو الفتح ليقام مقام الواو

المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعَل ويفعُل بالفتح والضم
ولما لم يكن طلب الحكمة موجبا الآن في العدول عن الاصل فلم يكن طلبها
في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته هنا موجبا ولو وجد احد من
الوجه وطلبها في عدم الضم فتناله لالتباس بمفعل باب الافعال
ويجيء اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة
بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجيء على مفعل بكسر الميم وفتح العين
نحو مكسحة ويجيء اسم الآلة عند سيبويه حال كونه مضموم العين
ومضموم الميم شاذا مخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه
في الحركة مثل عين ما اشتق منه اي مضارعه المبني للفاعل كالمضرب
بكسر العين والمقتل بضمها والمنصر بضم وبفتح الميم في الكل ليقام مقام
الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع
في مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل في مضمومه وفتح العين
العين في مكسوره ومضمومه للتخفيف فيما يكثر استعماله كان القياس
ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فما ضم الميم والعين
فانه عند القياس نحو المسعط بالضم الآلة التي يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الانف

والمنخل

والمنخل بالضم ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان
من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني ان المسعط والمنخل كل
واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه
السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق
المسعط على كل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس باله
مصطلح وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخواته اي حكم اخوات
هذا المذكور من المسعط والمنخل في انهما من اعداد الاسماء عند
سيبويه ومن اسماء الالة عند غيره على غير القياس وتلك
الاخوات هي المدق والمدهن والمكحل والمحرضة ا
والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه
فجعله اثنين او اكثر سمي به لتضاعف الحرفين فيه
انما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة
التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة
بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم
المهموز في جميع ذي ترتيبهم على اعتماد على افهام في ترتيب الصحيح او اسم اللغوي

وخص ببحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث والاحكام

لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز التجانس بين فيه وهو ما يكون

فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية

من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي لمضاعف

الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدة

اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير

كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم

اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من ووفيه

ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد وفيه وف علة في بعض

المواضع نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد

الاخيرة ياء وكيع تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى

وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا هذه دعاية

الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو

سر يسر اصلهما سرر يسرر لم يراعي الترتيب في ذكر امثلة

الابواب الثلثة حيث قدم ما عينه مضمون بنظر الى القوة بناب بنا ركيته في قم

عين للمضارع وان قل نحو خلاف اضرب ومن فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو غض يغض
ولا يجيء المضاعف من باب فعُل يفعُل بضم العين فيهما
مجيئاً تاماً الا مجيئاً قليلاً نحو حبّ فهو حبيب ولبّ فهو
لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون لعدم دخله في التمييز
اي من فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين الغابر انما ذكره
في الوزن تبعاً لساير الابواب اعلم انه لم يجيء من الباب
الرابع ايضاً الا مجيء مصدره على فعالة بفتح الفاء في الصحيح و
قد لببت يا رجل تلب لبابة اي صرت ذا لب وحكى يونس
بن حبيب ولبب بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف
انتهى وللمضاعف لا يجيء من الباب الثالث والسادس
اصلاً ولما كان المضاعف مما يلحقه الادغام ناسب ان يبين
كيفية لحوقه فقال ـــــ واذا اجتمع فيه اي في المضاعف
حرفان من جنس واحد او متقاربان في المخرج يدغم الحرف
الاول في الحرف الثاني ان لم يمنع مانع لفظي الملحق متعذرا اذا اجتمعا في كلمة واحدة وفان سبق بن

ولم يدغم الاولى في الثانية ثقل على اللسان من مخرج الحرف ثم الى هذا
المخرج مرة اخرى نحو قول ومدود فاستثقلوا ان يزيلوا السنتهم
عن شيء ثم يعيدوها اليه اذ في ذلك كلفة على اللسان وتشبه
ليشبه مشي المقيد الذي يضع احدى قدميه في الموضع ويرفع
عنه الاخرى ويعود ثانيا على الفه المألوف فاذا ادغم زال ذلك
الثقل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الادغام فانهما
يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة
شديدة نحو مدّ اي مدّ مدّا مدّ مدّا مدّت مدّنا مددن واذ قد
علمت سبب الادغام في المتجانسين فقس عليه المتقاربين
اذ مخرجهما وان كان متغايرين في نفس الامر لكن بعد انتقال
اللسان من مخرج احدهما الى مخرج الآخر كالانتقال من مخرج الى قريب
منه ومقاربته له كما ذكر لكن اذا ادغم فلا بد من ان يقلب
احدهما الى الآخر والقياس قلب اولهما الا ان يعرض عارض
كما سنذكر ان شاء الله تعالى نحو اوجع شطاه وقالت طائفة
مثال لادغام الحرفين المتقاربين وانت تعلم ان الحرفين المتجانسين اذا كانا في الكلمتين نحو قد صدت

بيادنهم لا يستقيم في كلمتين بل المجموع الكلمتين مضاعفا
فصلا من المتقاربين في كلمتين فتمثيل المتقاربين في المخرج
بهذين المثالين لا يلايم قوله واذا اجتمع فيه وفيه فان اه اذا تعني البانه
في بنى راجع الى المضاعف المتقارب من المتباعد وذلك
انما يكون بتعريف مخارج الحروف فيه اذا اردت ان تعرف
مخرج كذا فيكل الى وهذا القدر من البيان اجمال لا يسمن من
ولا يغنى من جوع وان اردت التفصيل فاستمع لما نتلو عليكم اعلم
ان الحروف الواقعة في لغة العرب اصولها تسعة وعشرون
وفاوان مخارجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين
الحرفين المخرجين والا فلكل حرف مخرج على حدة والا يلزم تماثل
الحرفين لان مخرج الباء بعينه مثلا لا يحصل الا بالباء ومن مخرج
الفاء بعينه لا يحصل الا الفاء فلابد وان يكون لكل حرف مخرج
ليحصل الحروف المختلفة الا انهم جعلوا مخارج بعض الحروف
المتقاربة في المخرج كمخرج واحد لغاية مقاربتها فحصل خمسة
عشر في المواضع ثلثة الى ادبعة الحلق والفم والشفتان الاول مخارج الحلق وهى

ثلثة اقصاه ووسطه وآخره ووجوه سبعة فالهمزة والهاء
والالف من اقصى الحلق على الترتيب فالهمزة من اقصى الحلق
وليس مخرج ادخل منه الى الحلق والهاء ايضا من اقصى
الحلق لكن لا بعين مخرج الهمزة بل متاخر من مخرجها من جانب
الفم والالف ايضا من اقصى الحلق لكنه متاخر عنهما من جانب
الفم ولكن يتلو بعضها ببعضها فقد عد فيخرجها مخرجاً واحداً
باعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتين
من وسط الحلق على الترتيب ايضاً فالاول العين ثم الحاء
من جانب الفم والغين والخاء المعجمتين من ادنى الحلق على
الترتيب فالاول الغين ثم الخاء فمجموع الحروف المنسوبة الى
الحلق ثلثة مخارج الثاني مخارج الفم وعشرة اولها مخرج
القاف وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى وثانيها
مخرج الكاف وما هو اسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً
وما يليه من الحنك الاعلى وثالثها مخرج الجيم والشين المعجمة
والياء بنقطتين تحت من وسط اللسان وبين وسط الحنك الاعلى

ورابعها

ورابعها مخرج الضاد المعجمة من حافة اللسان وما يليه
من الاضراس وخامسها مخرج اللام من جانب وسادسها
مخرج الراء مما دون طرف اللسان وما فوقه من الحنك
دون طرفيه لكنه متأخر عن مخرج اللام من جانب خارج الفم
وسابعها مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك
كالراء لكنه متأخر عن مخرج الراء من جانب الفم وثامنها مخرج
الطاء والدال المهملتين والتاء بنقطتين من فوق من
طرف اللسان واصول الثنايا وتاسعها مخرج الصاد والزاي
والسين ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وعاشرها مخرج
الظاء المعجمة والثاء بثلث نقط والذال المعجمة مما بين
طرف اللسان واطراف الثنايا فهذه الى نحو العشرة من الفم
يتلو بعضها بعضا لما بيناه الثالث مما بين الشفة والثنايا
مخرج الفاء اي باطراف الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا
الرابع مما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه
المخارج ستة عشر لا ينضبط دونها بسيبويه ووافقه الشاطبي عليه واذا عرفت مخرج كل حرف

عرفت ان اي حرف يقرب من اي حرف في المخرج بهذا الحد
التقارب في المخرج وقد يتقارب الحرفان في الصفة مثل الهمس
والجهر فيدغم احدهما في الآخر بهذا الاعتبار ايضاً وان لم يتجانسان
او لم يتقاربا في المخرج على ما سيجيء ولما ذكر انه اذا اجتمع حرفان
متجانسان او متقاربان يدغم الاول في الثاني وجب عليه
ان يبين الادغام فقال الادغام بالتخفيف او الادغام بالتشديد
وهو من عبارات الكوفيين الادغام افعال وهو من عبارات
البصريين الادغام افتعال وقد اقتصر ائمة العربية على ادخال
الحرف في مثله او متقارب وتعريف صاحب الكشاف بانه اللباذة
الحرف في مخرج ما تعريف باللازم لان المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ
مشبهتين لا حرف واحد وقد اللبث في مخرج بقدر اللباثة الحرفية
لكن باعتبار ان الحرف اذا ادخل في مثله ونطق معه دفعة
كان كانت نطق بحرف واحد لكنه باللباثة في مخرجه بمقدار
اللباثة الحرفية وان كان الملفوظ في الحقيقة حرفين وبهذا
مايرتفع ما يتخالف في توجيه هذا التعريف لدى الافاضل العلامة والاخرين

ادغم اء

وقيل الادغام اسكان الحرف الاول وادراجه في الثاني
يقال ادرجت الكتاب اي طويته لا يقال ان قوله اسكان
الاول غير شامل لنحو مدّ مصدرًا فان اصله مدْدٌ والاول
ساكن فلا يمكن اسكانه اذ اسكان الساكن محال لانا نقول
لا نحب اسكان المتحرك للادغام على ان ابقاء الساكن
بحاله بالطريق الاولى فمعنى قوله اسكان الاول ان كان متحركًا
وابقاؤه ان كان ساكنا وانما اسكن الاول ليتصل بالثاني
اذ لو تحرك لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة واما الثاني
فلا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف
يظهر غيره كذا قالوا المدغم على صيغة المجهول وهو الحرف
الاول وانما سمي به لادغامك اياه والمدغم فيه وهو الحرف
الثاني وسمي به لادغامك الاول فيه حرفان في اللفظ في كلمة
كانا او في كلمتين هذا انما هو اذا عرفت الادغام بالتعريف
الثاني واما اذا عرفت بالتعريف الاول ففيه تامل وحرف

اذا كانا في كلمة واحدة في الكتابة او حكما كما في نحو مدّ فان اصله مدد يعني ان لفظ الصلة حرف في اللفظ

وادغم في الكتابة لان الالف بعد الميم يلفظ ولا يكتب
والغرض من هذه التمثيل ازالة استبعاد مخالفة الحروف
الملفوظة للمكتوبة في الكلمة قلة وكثرة وانما قلنا اذا كانا
في كلمة لانهما اذا كانا في كلمتين كانتا حرفين في الكتابة في
نحو قالبجت بي ربتهم ونحو الرحمن والليل واللفظ واللة واللهم
واما نحو للفظ وللة وللحم فقد اجتمع فيه امثال احدها فاء الكلمة
وثانيها لام التعريف وثالثها لام الجارة فادغم لام التعريف
في فاء الكلمة وجعلا حرفا واحدا في الكتابة وان لم يكونا من
كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلث لامات وتنزيلا للتي هي بمنزلة
الداخل بالقياس الى اللام الجارة وقوله فاجتماع الحرفين
المتجانسين او المتقاربين على ثلثة اضرب بيان لما اجمله
بقوله اذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد او متقارب
في ان الوجه يدغم الاول في الثاني في الضرب الاول ان يكونا متحركين
في كلمة واحدة يجب فيه اي الضرب الاول الادغام والعلة
في وجوبه انه اذا انفك ثقل دفعة بالحرفين دفعة واحدة كان اخف من قولك بعد بالاظهار

الحرفين وهذا مما لا ستة فيه ولان زمان الحركة بحرفه

المدغم اقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما قل زمانه

اخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب واما قولهم ضبب

البلد اذا كثر ضبه وقطط شعره اذا اشتد جعودته ففك

الادغام فيهما شاذ جيء به لبيان الاصل الاول في الحاقيات

اي في الكلمات التي زيد فيها احد المثلين للالحاق فلا يجوز

الادغام فيها فعلا كان او اسما فالفعل نحو جلبب وشملل

الملحقين بدحرج والاسم نحو قردد واصله قرد فزيد للالحاق

بجعفر دال فصار قردد وانما لم يدغم حتى لا يبطل الالحاق

يعني ان الالحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين

الملحق والملحق به حركات وسكونا فلو ادغم الملحق

زالت المساواة المذكورة وبطل الالحاق وانما قلنا

انه صناعة لفظية لان الغرض من الالحاق ان يعامل الملحق

معاملة الملحق به في الجمع والتصغير وغير ذلك من التصاريف

التعظيم نحو مثنا وزادد وقريدد [illegible] وجميع ولا تشك في انه

حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى فلو ادغم فان موازنته للحمد به
فلا يعامل معاملة فبطل غرض الالحاق والاوزان مجرور
معطوف على الالحاقيات اى يجب الادغام في الكلمة التي
اجتمع فيه وفان متحركان متجانسان الا في الاوزان التي
يلزم الالتباس فيها اذا ادغم فانه لا يدغم فيها مع انه اجتمع
فيها وفان متجانسان نحو صكك وهو بفتحتين عيب في رجل
الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وطلل وهو بفتحتين ما بقى
من اثار الدار وجدد وهو بضم الجيم وفتح الدال خط فظهر
الحمار حتى لا يلتبس بصك بفتح الصاد وتشديد الكاف
وهو كتاب القاضي وسر الراء جمع سرير وطل وهو المطر
الضعيف وجد بوزن سر وهو بئر في الطريق يعني لو ادغم
مثل سرر لم يعلم انه جمع سرر وجمع سرير فلذا لم يدغم المراد
للالتباس بان القسم الثاني اكثر استعمالا في الخفة اولى
به ومما لا يدغم عند بعضهم للالتباس نحو اقتتل مع انه
اجتمع فيه وفان متجانسان متحركان اذ لو ادغم التبس بقتل لان وزن التاء الاولى اذا نقلت

الى القاف استغنوا عن الهمزة فصار عند الادغام قتّل فلم
يعلم انه ماض من التفعيل او الافتعال كما يجئ ولا يدغم في مثل
تتباعد وتتنزل مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان
لانهم كرهوا وجوب الادغام فيما لا يؤدي وقوع تاء اخرى
بعدها اليها فصار في حكم التقاء المثلين في كلمتين فلهذا لم
يلزم الادغام ولذلك احتاجوا الى الحذف اذ بالادغام
يحصل قدر من التخفيف فلما كرهوا عدلوا الى تخفيف الكلمة
بالحذف لئلا يلزم فوات التخفيف بالكلية مع كونه
مقصودا فحذفوا احدى التائين كما مر كذا حققه ابن
الحاجب وقيل لم يدغم مثل تتباعد وتتنزل حذرا من اللبس
بالماضي لانه لو ادغم واجتلبت الهمزة وقيل اتّباعد واتّنزل
لم يعلم انه ماض وهمزته للاستفهام او مضارع همزته للوصل
ولما كان مظنة ان يقال اذا لم يجز الادغام في الاوزان التي
يلزم الالتباس فيها يجب ان لا يدغم مثل ردّ وفرّ
لحصول الالتباس ايضا اذ لم يعلم انه مكسور العين او مفتوح العين فاجاب عنه بقوله لا يلتبس في مثل

في مثل ردّ وفر وعضّ اي لايقع الالتباس فانّ كلّ واحد

منها ماخذ اي باب هو لانّ يعلم من يردّ بضمّ الراء ان اصله

ردد بالفتح لان مايكون عينه مضارعه مضموما لايكون الا

ان يكون عين ماضيه مفتوحا كنصر ينصر ومضموما نحو

حسن يحسن ولايمكن ان يكون الماضي مضموم العين ايضا لان

المضاعف لايجئ من باب فعل يفعل بضمّ العين فيهما الا حبّ

ولبّ كما مرّ فيعلم ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس

وفرّ ايضا اي كذلك يعلم من يفرّ بكسر الفاء ان اصله فرر بالفتح

لانّ المضاعف لايجئ من فعل يفعل بكسر العين اصلا فيهما

فتعيّن الفتح في الماضي وعضّ ايضا يعلم يعضّ بالفتح انّ اصله

عضض بالفتح لان مايكون عينه مضارعه مضموما لايكون الا ان يكون

عين ماضيه مفتوحا كنصر ينصر ومضموما ايضا نحو حسن

يحسن ولايمكن ان يكون الماضي مضموم العين ايضا

لان المضاعف لايجئ من باب فعل يفعل بضم العين فيهما الا حبّ

ولبّ كما مرّ فيعلم ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس وفرّ ايضا اي كذلك يعلم

بضم التاء اصله

بكسر الثاني وان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجي من

فعل يفعل بكسر العين فيهما فتعين الفتح في الماضي وعض يعض

بالعين بعض بالفتح ثم ان اصله عضض بالكسر لان المضاعف

لا يجي من فعل يفعل بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي ولا يدغم

في بعضها لكن جوازا او القياس وجوب الادغام فيه لاجتماع

الحرفين المتجانسين المتحركين صح لا لقطع الضم الثقيل على الياء

الضعيف في يحيى يعني انهم كرهوا وجوب الادغام فيه لانهم

لو ادغموا في الماضي لزمهم ان يدغموا في المستقبل ايضا طردا للباب

واذا ادغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لان

الياء المدغم فيها لا بد ان يكون متحركة وهو مرفوع ولذا

استدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه

كما ذكره المص وبعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام

وتركه وكلا النظرين صحيح تدبر و قيل انما لا يدغم حيي في بعض

اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة اى غير ثابتة في الكلمة

دائما لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حيیوا فاسكنت الياء الثانية ونقل ضمتها الى الياء الاولى

ثم بكسر العين في بعض اللغات ويدغم

بعد سلب حركتها فالتقى الساكنان وهما الياء والواو فحذفت

الياء لان الواو علامة الجمع فصار رضوا وفيه اعلال آخر وهو

انه حذفت ضمة الياء ونقلها على الياء فالتقى الساكنان فحذفت

الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الاولى لاجل الواو وكذا فيحيى وتقلب

الفا تارة اخرى لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو يحيى اصله يحيي بفتح

الياء الثانية وفتح الاولى فلما لم يكن ثابتة في الكلمة دائما لم يكن

مدغما في الماضي ولا في المضارع والضرب الثاني من الضرب

الثلثة ان يكون الحرف الاولى ساكنا والثاني متحركا يجب فيه

الادغام ضرورة اي اضطرارا لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول ولم

منهما ساكنا فقيل ما فدا واردد وهما الادغام لا غير فيكون الاد غام

ضروريا ابدا اي بخلاف ما اذا كان متحركا فانهما يحتملان اسكان الاول

والادغام واعلم ان ما ذكره المص ليس على الاطلاق بل هو بناء

على الغالب او بيان بالنسبة الى ذات المثلين مع قطع النظر

عن مانع خارج وذلك لان الهمزتين اذا اجتمعا لا يدغم

الا ان يكونا عينين فانهما تدغم كسآل واما نحو ادّ از واما نحو قول سيبويه الهمزتان ليس

فيهما ادغم في قولك قرأ ابوك وقراء اباك لانهما لم يقعا
موقع العين وكذا الالف لا يدغم في مثله لانه ساكن ولو يدغم
ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها الفا والف يمنع الادغام
في الالف مطلقا اذ لا يتصور ان يكون مدغمة في شيء من الحروف
ولا ان يكون فيها غيرها اما امتناع كونها مدغما فلوجوب
محافظة ما فيها من اللين واما امتناع كونها مدغما فيها فلان
المدغم فيه لا بد وان يكون متحركا والالف لا يكون الا ساكنة وكذا لا يدغم
في مثل قوول مجهول قاول مع انه اجتمع فيه حرفان من جنس
اولهما ساكنة للالتباس لانه لو ادغم في مثله لم يعلم انه فُعّل
بتشديد العين او فوعل مجهول فاعل فرضي اصلهما وكذا لا يدغم
في نحو قالوا وما في يوم وان اجتمع حرفان من جنس واولهما ساكنة
لانهم كرهوا الادغام فيه لما يؤدي اليه من زوال المد الذي هو من
مقتضاها في هذا المحل لان الواو والياء حروف المد وانتفاء
المد يخفف عندهم كذا قيل فثبت ان ما ذكره المصنف على
الاطلاق فيما لو قصد ادغام وهو مخالف فعل بفتح الفاء وسكون العين اشارة الى ان مد المصدر

للفعل ماضي لانه لو كان فعلاً ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون

من هذا الضرب بل من الضرب الاول بخلاف المصدر فان قلت

ان قوله على وزن فعل لا يفيد الاشارة الى ان هذا مصدر

لا فعل ماض اذ يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وساكنا قلت

يعلم بالابهام ان عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل

واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالابهام ايضا ان مدا ههنا مصدر

وايضا الابهام يكفي اولا اعتداد به لانا نقول لو طرح هذا

القول واكتفى بقوله نحو مد لم يلتفت الى تفقد الابهام زيادة

الالتفات فاذا قيل على وزن فعل يهتم بتفقد الابهام لزوما

واهتماما ويكتفي بهذا الاشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن

اسكانه والضرب الثالث من الضروب الثلاثة ان يكون الحرف

الثاني ساكنا سكونا لازما ويكون الاول متحركا نحو مدّ فن وظلت

والادغام فيه اي في هذا الضرب الثالث ممتنع لعدم شرط

صحة الادغام وهو تحرك الحرف الثاني لانه لا يستقيم تحريك

الثانية منه

بدون او

طلنت ادنا

يجوز ما قبل الضمير

الفاعل الاول

الا ساكنا كما ترى

ولهذا اذا كانا

في الكلمة

لحرفين

نحو قولك رسول الحسن فان الاول متحرك والثاني لام التعريف
وهي ساكن فيمتنع الادغام لما ذكرنا من عدم شرط الادغام وهو
تحرك الثاني وقيل انما يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لانه لابد في الاد غام
من تسكين الحرف الاول ليمكن الادغام فيجتمع حرفان ساكنان
فتقرأنت في ورطة اي ورطة الهلاك وقال ابو عبيد اصل الو رطة
ارض مطمئنة لا طريق فيها وتقع في ورطة ان اوقعه فيها والمراد
من الورطة الاولى ههنا عدم ادغام المثلين ومن الثانية
اجتماع الساكنين وقيل انما يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنة
لان الادغام انما هو للتخفيف وهي حاصلة بدون الادغام لحصول
الخفة المطلوبة بالساكن الثاني وتحصيل الحاصل محال
وما توهمه ان يحصل الثاني مزية من الادغام فهذا تحصيل الحاصل
وانما يكون ذلك انه لو لم يكن خفة الادغام اقوى من خفة الساكن
وهو ممنوع فاجاب عنه بقوله مع عدم شرط صحة الادغام
وهو تحرك الثاني يعني ان علة امتناع الادغام في مثل ما ذكر مجموع
الامرين الاول دليل الاول لا الاول فقط وهو ما يوجد في كل جود واحد اي صوف المتجانسين

تخفيفا في بعض المواضع مع امتناع وجود الخفة بالساكن
نظرا الى اجتماع الحرفين المتجانسين مع ان القياس ان لا يحذف
كما لا يدغم نحو ظللت بفتح الظاء المعجمة وكسرها اذا اصله ظللت
بكسر اللام الاولى وظللنا بالضم اذا اعلمت بالنهار دون الليل
فحذفت اللام الاولى تخفيفا لتعذر الادغام وحذف اللام اما
مع حركته فيبقى الظاء مفتوحا واما بعد نقل حركتها الى ما قبلها فيجوز
الفتح والكسر في الميم ايضا وانما حذفت الاولى دون الثانية
لان الادغام في الصورة حذف الاولى فكانهم انما حذفوا ما كانوا
يدغمونه هذا ما اختاره المتن وبعضهم قالوا حذف الثاني اولى لان
الثقل انما حصل منه وكذا امسست اصله مسست فحذف احد
السينين كما مر وحذف احد المثلين في بعض المواضع تخفيفا كما مر
وما قبلها تخفيفا في نحو تقضى البازي اصله تقضض كما مر وعليه
اي على حذف احد المثلين تخفيفا قراءة بونس كنا بنزح قرأ وقرن
بكسر القاف وهو طايفة الثاني في بيوتكن في قوله تعالى من قوله
دونه ان يكون هنا ... اللفظ على حذف احد القافين انما يصح لو قرئ لكون قرن ... لكونه في قراءة يقرئ فارا

من باب الثاني ايضا لانه ليس بمضاعف فلا يكون مما نحن فيه اصله
اي اصل قِرن بكسر القاف اذا كان من القرار اِقْرِرْنَ بوزن اِضرِبن
اذ المضارع تَقْرِرْنَ بكسر الراء الاولى فحذفت حرف المضارعة
واجتلبت همزة الوصل كما هو الاصل في اخذ الامر فصار اقررن
فحذفت الراء الاولى تخفيفا كما حذف احد المثلين في مثل ظلت
ومست تخفيفا فنقل وكسرتها التي هي الكسرة الى القاف الحذف
قبل النقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شايع ولهذا
قال بعض المحققين ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس اذ لا امتناع
في ذلك فلا يرد ان يقال الفاء في قوله فنقل تدل على كون النقل
بعد الحذف اذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان ثم حذفت
الهمزة لعدم الاحتياج اليها بتحريك القاف بالكسر فصار قِرن
وقيل ان قرن بكسر القاف ماخوذ من وقر يقر وقارا او الوقار
الحلم وهو مثال من الباب الثاني لا مضاعف فلا يكون هذه القراءة
على حذف احد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستتباع الاحتمال في قرن
مع تقديم اللام واذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من قررنا بالمكان بفتح القاف وهو اي اقررن بالفتح

لون في اقررن بالكسر على صيغة المتكلم وحده في الموضعين والقرا لملاقاة
الاستقرار فيه وحاصله ان اقرر مضاعف يجيء من باب الثاني
فلا من اقرر بكسر الراء ثم لما خفف بالحذف والنقل بعد قرن
بكسر القاف فيكون مشابها للاجوف وقد يجيء في اللفظ فاذا قلت
قرن بكسر القاف احتمل ان يكون من القرار وان يكون من الوقار
فلم يتحقق كونه من المضاعف الذي نحن فيه واما اذا كان قرن من الباب
الرابع وليس الثلث صح تكون القاف مفتوحا فيكون اصله اي اصل
قرن بفتح القاف اقررن بالفتح اي بفتح الراء الاولى فنقل فتحة
الراء الى القاف ثم حذفت الهمزة فصار قرن بفتح القاف وجميع
ماذكره المصنف من الوجوه الثلاثة في قرن مذكور في الصحاح قوله
هذا اي كون الادغام ممتنعا عند كون ثاني المثلين ساكنا اذا كان سكونه
اي سكون ثاني المثلين لازما اي غير منفك عنه مثل ظللت ومددت
ومددن واما اذا كان سكون الثاني عارضا اي ثابتا بالجزم او الوقف
يجوز الادغام وعدمه نحو امدد امر اللمخاطب بفك الادغام ومد
بضم الميم وفتح الدال وكسرها اصله امدد فنقلت ضمة الدال الى الميم للادغام فاستغني عن الهمزة فيقول

همزة الوصل

الدال

الدال الثانية بفتحة للخفة اى لخفة الفتحة وعدّ بضم الميم
بكسر الدال لان الكسر اصل فى تحريك الساكن كما مرّ وعدّ بالضم للدال ل
والميم للاتباع اى لاتباع وكسر الدال اضعف لحركة العين فقد
جاز فى مدّ الحركات الثلث هذا اذا لم يكن بعده شئ واما اذا كان
ياء او حرف ساكن فالكسر لازم نحو مدّه ومدّ القوم وان كان
بعده الف او هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مدّا او مدّها واما
اذا لحق واو او هاء المذكر فالضم لازم نحو مدّوا ومدّه وكذا عضّه
وفرّه وفرّ بكسر الراء وشدّد كنحو مدّ كذا افنح ومن ثمّ اى من اجل
ان الضمة فى مدّ للاتباع لا يجوز فى تفعل الراء لعدم الاتباع لان
فرّ من الباب الثاني فيكون عين مضارعه مكسورا فلا اتباع فى ضم الراء
للاتباع واما فى تفعل الفاء فيها ادغام لكن الادغام [illegible]
فيلتبس ماضيه قلت يفهم من هذا الكلام ان الامر سكونه عارض
وقد مرّ ان الامر عند البصريين مبنى على السكون الاصلى لعدم ثبات
اللام والاصل لا يكون عارضا قلت ان بنى تميم يدغمون فى نحو مدّ
لحمو [illegible] تاما اللغة بعلمها ويبرزون الامر منزلة فى الادغام اذ الامر واخذ من المستقبل فكان

الامر فرع والمستقبل اصل له فيكون سكون الامر كسكون المستقبل
عارضا كالمجزوم واذا كان عند البصريين مبنيا فاجرى الامر مجرى
المستقبل في الادغام اعتبارا لحمل الفرع على الاصل فيقال مد كما يقال
لم يمد ويمد كذا ذكره ابن الحاجب ولا يجوز الادغام في مثل امددن
اي لا يجوز الادغام في الامر اذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا
لا يجوز الادغام في الماضي اذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك
وهي تسعة امثلة نحو يمددن تمددن امددن مددنا مددتم مددت مددتما
مددتن مددت مددنا لان سكون المثل الثاني فيما ذكره المقصود فيما
ذكرناه لازم لا عارض فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمدد وامدد
ومثل مددت على مذهب بني تميم مع ان سكون الدال في مددت عارض
لعروض السكون في لم يمدد وامدد حيث لم يدغم قلت ان السكون في
مددت وان كان عارضا لكن لا ينفك مع تاء الضمير وكانه لازم
وفي نحو لم يمدد فينفك عنه في الجازم وامدد تنزله بمنزلته والثاني
قلت التاء منزلة الجزء من الكلمة لانه فاعل والفاعل كالجزء والجازم
كلمة مستقلة فلذا الفرقة بنو تميم بينهما فادغموا في نحو لم يمدد وهو فانها منزلة من الامر ولم يدغم اصح في نحو

مددت وظللت واددن وغير ذلك مما يتصل به المرفوع المتوكل
الا في شذوذ يدى كذا في شرح الكافية التصريف فاذا علمت ذلك
فاعلم ان تحريك الثاني في مثل لم يمدد واحدد للادغام نظرا الى عروض
سكونه لا ينافي في جزمه وسكونه لان هذه الحركة انما هي لاصل
الادغام فيكون معارضة لسكونه والعارضة كالسكون فلهذا الايد عم
تحليل الجني ولمن يحاني فان قلت كيف يجوز ان يكون الحركة والسكون
عارضين معا في شيء واحد حالة واحدة قلت جاز ان يكون
عارضين باعتبارين فان السكون في مثل لم يمدد عارض باعتبار
ان اصله يمدد بالرفع فاسكن عند دخول الجوازم عليه
ثم حركوا بعد هذا السكون لاصل الادغام اعتبارا بالاصل فكانت
وكذا بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة الى السكون الحاصل له بالجازم
وبعض اعتبار الاصل في مثل لم يمدد انه جاز تحريكه بعد السكون
لكونه متحركا في الاصل لان الحركة الاصلية باقية بعينها ونحن
نبهانه بحركة جديدة واذا اتضح الحال عندك في مثل لم يمدد
اتضح امره للامر ايضا فله قد تقرر انه مبني على السكون هذا واعلم انه سيقرر الوقف كالحكم

اى عارض لا عتداد به فلا يبالى فى الادغام وتقول فى الامر من المضاعف بالنون الثقيلة اى اذا اتصل به نون التاكيد المشدّدة مدّنّ مدّانّ بضم الميم وفتح الدال فيهما ومدّنّ بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة مدّنّ بضم الميم وكسر الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة مدّان امددنانّ وبالخفيفة اى وتقول فى الامر من المضاعف بالنون الخفيفة مدّن بضم الميم وفتح الدال ومدّن بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة ومدّن بالكسر وحذف الياء اكتفاء بالكسرة واسم الفاعل من المضاعف مادّ اصله مادد بوزن ضارب فادغمت الاولى فى الثانية بعد سلب حركتها وكذا مادّان مادّون مادّة مادّتان مادّات وموادّ واسم المفعول ممدود لا يمكن الادغام لان الواو يتوسط بين المثلين فيمتنع الادغام واسم الزمان والمكان ممدّ بفتحتين اصله ممدد بفتح الميم والدال الاولى فنقل حركة فتحة الدال الى الميم وادغم فصار ممدّ واسم الالة مِمدّ بكسر الميم الاول وفتح الثانى اصله ممدد بكسر الميم الاول وسكون الثانى وفتح الثالث ثم ادغم فصار ممدّ وكذا ممدّان ممدّون ممدّة ممدّتان

مدان مدون

ممدّات والمجهول من الماضي مُدّ بضم الميم وفتح الدال اصله
مُدِدَ فادغم وتقول للمضارع يُمَدّ بضم الياء وفتح الميم اصله
يُمْدَد فادغم ويجوز الادغام اذ وقع قبل تاء الافتعال
حرف من حروف اَثْ دَ ذْ زُ سَ شُ صَ ضْ طُ ظِ اي اذا وقع
حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز ادغامها في تاء
الافتعال اما بجعل التاء من جنس الفاء لهذا سمع اصلها مع
او بالعكس لجواز التعدد وجاز ايضا تركه لكن لا في كلمة كلها اذ
في بعضها لا يجوز البيان سيما في الجلي فان الادغام فيه ضروري
وستطلع على تفاصيلها وفي تخصيص المقام بجواز الادغام
عن تفصيل سائره اعتمادا على ما سيجي من التفصيل مقدمة
اعلم انه كما جاز الادغام اذا تقارب وكان في المخرج نظير الى هذه
المقاربة وان لم يتجانسا كذلك يجوز الادغام اذا تقارب
وكان في الصفة وان لم يتجانسا اولم يتقاربا في المخرج وذلك
الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والاستعلاء والاطباق
ويتميز ذلك والاجناس باعتبار الصفات نوع اليها ثنتي عشر صنفا بعضها مذكور في الكتاب وبعد

وبعضها غير مذكورة فيه ولكن نقتصر الكلام بالمذكورة فيه
وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها
يتداخل فيها الحروف بمعنى ان الحرف الواحد يقع في صنفين
منها او اكثر بحسب ما تعرض فيه من الصفات كالفاء فانه قد يعرض
له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون
من المستعلية اذا فهمت ذلك فاعلم ان الحروف الاربعة عشر الذي
ذكرها المص بقوله اتشذ رشهي ضط ظلوي اذا وقع قبل
تاء الافتعال يجوز ادغامها في تاء الافتعال لان بعضها
مجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج وبعضها
متقارب لها في الصفة وذكر لها اربعة عشر مثالا على ترتيب
ذكر هذه الحروف كما ترى في قوله نحو اتخذ خبر مبتدأ محذوف
تقديره وهو شاذ يدل عليه عطف قوله ونحو اتجر على
قوله اتخذ وبيان الشذوذ فيه ان اتخذ من الاخذ فيكون اصله
ائتخذ بهمزتين فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
ايتخذ ثم ابدلت التاء من الياء وادغم التاء في التاء لكن لما لم يكن الياء لازمة لعودها

همزة اذا جعله ثلاثيا كان ادغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا

دون شرط الادغام اللزوم على ما يجيء هذا اذا كان اصله اخذ يجوز

ان يكون اصله تخذ فح يكون ادغام تاء الافتعال فيه قياسا كما في الجس

واعلم انه يجوز الادغام وتركه على الوجه الاول واما على الثاني فالاد غام

واجب في الصحاح يقال اتخذ وافي المثال بهمزة بين اي اخذ بعضهم

بعضا والهجيا نا فتعال ايضا من الاخذ انا انه ادغم بعد تليين

الهمزة وابدالها التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا

ان التاء اصلية فبنوا منه فعل يفعل وقالوا تخذ يتخذ وعليه

قراءة من قرا لتخذت عليه اجرا ادغم الجر اصله اتجر فنقل الى

باب الافتعال واجتمع حرفان متجانسان اولهما ساكنة وهو

تاء الافتعال وثانيهما وهو تاء تجر فوجب الادغام فوزنه

وكذا اتاد بنقطتين من فوق ويجوز فيه اثاد بثلث نقطة ضا بطة

ولما تحقق ان الادغام هو جعل حرفين من مخرج واحد دفعة واحدة

من غير فصل بينهما لقرب من الخفة وجب اذا قصد ادغام المتقا ربين

ان تقلب احدهما الى الاخر لاستحالة الادغام اذا لم تقلب وبرز كما هما دفعة الادغام بينهما في التقاء

الاول على حاله في لفظ الثاني في الحقيقة فالقياس ان يقلب
الاول ثم يسكن اذا كان متحركا فيحصل الادغام بادخال الاول
في الثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس فيقلب الثاني الى الاول
وذلك في نحو اذبحتودا في اذبح عتودا فيجري فيه على خلاف الاصل
ويقلب العين المتاخرة حاء فيجتمع حاءان ثم ادغم الحاء والمتاخرة
في الحاء المتقدمة ويقال اذبحتودا فيخرج من الحاء المشددة الى
التاء وسقط الهمزة من اللفظ وانما لم يجر الاصل وادغموا الثاني
في الاول على خلاف القياس كراهة من الخروج من حروف ضعيف
الى حروف اثقل منه لان العين اثقل من الحاء لان في العين قدر
من الشدة وهي قريبة من الهمزة فلاجل عارضا العارض قلب
الثاني الى الاول وكذلك في اذبحاذه في اذبح هذه كذا حققه ابن الحاجب
اذا علمت ذلك فاعلم ان قلب الثاني الى الاول اما مع جواز الاول
الى الثاني ايضا واما مع عدم جوازه فالثاني مثل اذبحتودا والاول
مثل اثاسيا وبقال ثادن القتيل اي قلت قتيله فانه يجوز
فيه قلب الاول الى الثاني بالعكس لان التاء والثاء يشتركان في المخرج بقطعة من الدرسة

الحروف العربية تنقسم الى مهموسة ومجهورة والمهموسة هي
الحروف التي يجري النفس معها لدى النطق بها والمجهورة
بخلافه وانما سميت مهموسة لان الصوت بها ضعيف
اذ الهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى لا تسمع الا همسا وهذه
الحروف ضعيف الاعتماد عليها في موضعها حتى يجري معها النفس
وهي عشرة وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والثاء
والصاد والسين والتاء والفاء والشين ويجمعها ستشحثك
خصفه وايضا سكت فحثه شخص والاولى احصر من غيرها والثاني
احسن لان له معنى ايضا لان الشحث في الالحاح في المسئلة والشحاذة
والشحاذ الكدى يقال اكدى الرجل اي قتل ضبه وخصفه
اسم امرأة ومعناه ستكدي عليك خصفه للمراة واذا عرفت
المهموسة فالباقي من الحروف مجهورة وهي تسعة عشر حرفا وستعرف
مع الخبر تفصيل ان شاء الله فيكونان اي لما كان التاء والثاء من
المهموسة فيكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسة والا لم يكونا
من جنس واحد نظرا الى الذاتية والانهج فيجوز لك الادغام فانا بجعل التاء بثلث نقط ثاء

اى بقلب الاول الى الثانى وهو الادل وبالعكس اى بقلب
الثانى الى الاول فهو خلاف الاصل لان التا والثا متقاربان فى
صفة الهمس فيجوز قلب احدهما الى الاخر وقال بعض المحققين
قلب الثانية الى الاولى فصيح الكثرة استعماله فى كلامهم وان
كان على خلاف القياس لكن قلب الاولى الى الثانية افصح لكونه
جاريا على القياس وكذا ان لا يجوز فيه غير ادغام الدال فى الدال
لانه اى الشان انقلبت التاء دالا لبعده من الدال فى المهموسة
ولقرب الدال من التاء فى المخرج بل يخرجان من جنس واحد
فيدغم قاعدة اعلم اذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلثة
احرف وهى الدال والذال والزاء تقلب دالا مهملة لان هذه
الثلثة مجهورة والتاء حرف المهموسة وبين المجهور والمهموس
تضاد والجمع بين التضادين ثقيل فارادوا التجانس فيهما وابدلوا
من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال لان التاء زائدة والزائد
اولى بالتصرف وصورها ثلث اولها ما يكون فى فاء الفعل واله
مملة وثانيها ما يكون فى فاء الفعل ذال معجمة وثالثها ما يكون فى فاء الفعل زاى المعجمة واذا انتقش فى ذهنك

هذه القاعدة فنقول ان اذّان في القرون الاول ان اصله اذتين
على زنة افتعل الا ان الياء التي هي عين الفعل لما تحركت وانفتح
ما قبلها قلبت الفا فصار اذتان ثم ابدلت التاء دالاً لان تاء
الافتعال من المهموسة والدال الذي وقع فاء الفعل من المجهورة وبين
المهموسة والدال الذي والمجهورة تضاد والجمع بين المتضادين
ثقيل وهذا اعني قوله لبعده من الدال في المهموسة فوجب قلب
احدهما الى حرف يوافق الاخرى طلبا للخفة فابدلوا التاء دالاً
لقربها في المخرج ثم ادغم الدال الاولى الاصلية في الدال الثانية المنقلبة
من التاء على سبيل الوجوب لانه اجتمع مثلان اولهما ساكن فصار
اذّان بتشديد الدال ومعناه مستقرض وهذا الذي قوله لا يجتمع
حرفان من جنس واحد في كلمة هذا ما فهمته من كلام المحقق
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقاً لما ذكره المص وقيل
لا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو جعل كذلك
لم يعلم انه من الدين ام لا واعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب
التاء الاولى الى الثانية غير القياسي يجوز فيه وجهان احدهما قلب الثاني الى الاول والثاني امتناع القياسي وهو قلب

للاول الى الثانى ولذلك قال بعضهم ان مثل اذان واتمع شاذ على

التاذ وفي الصورة الثانية هي اذكر بعد البيان بالذال المعجمة

لان اصله اذتكر على زنة افتعل فابدلوا من التاء دالا لما ذكرنا

من ان الدال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فارادوا

التوافق بينهما فابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال

المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهورتان متوافقتان في الصفة

لا في الذات ولا في المخرج ولهذا جاز الادغام ولبيان ذلك واليه اشار

بقوله يجوز فيه اذكر بالدال المهملة بقلب الاول الى الثاني كما يجوز

اذكر بالذال المعجمة بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس لكن

الاول اقوى وافصح لكونه على وفق القياس ومجيئه في التنزيل

واذكر بعد امة وجوز البيان اذ ذكر ترك الادغام فعله لان الدال

والذال من الحروف المجهورة اه دليل على جواز الوجه الثالث والمجهورة

هي الحروف التي لا يجري النفس معها مع الحس عند النطق بها

على خلاف القياس في المهموسة وانما سميت مجهورة لان يقع

القوة بها عند لزومها ووقوع النفس الاعتماد عليها في موضعها فمنع الصوت ان يجري ذلك

بحر

لانّ الجهر الصوت المرتفع انما لم يبيّن المجهورة كما بيّن المهموسة
بقوله ستشحثك خصفه لانها يعلم من المهموسة لانّ الحروف
تنحصر في المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون
والمهموسة عشرة فبقي تسعة عشر وهي المجهورة فلا يعدها
لظهورها وانما اختار ذلك لقلّة الحروف المهموسة والجوهري
جمعها في قوله ظلّ قوربض اذ عزا جند مطيع فيجعل التاء
دالاً كلمة ادّان اي لبعده من الدال في المهموسة ولقرب الدال
في المخرج وقد عرفت معناه فيجوز لك الادغام نظرا الى دوجها
اى اتحاد الذال المعجمة والدال المهملة في المجهورة فيجعل التاء المهملة
ذالاً معجمة فيجتمع ذالان ثم ادغم الاول في الثاني فصار اذّكر
بالذال المعجمة المشددة ويجوز جعل الذال المعجمة دالاً مهملة فيجتمع
دالان ثم ادغم الاول في الثاني فصار ادّكر بالدال المهملة المشددة
ويجوز لك البيان وهو اظهار كل واحد من الدال والذال نحو
اذدكر لابيان كل واحد من التاء والذال اذ قلب التاء دالاً واجب صح
كما مرّ نظرا الى عدم اتحادهما اى التاء والذال في الذات والمخرج وان اتحدا في الصفة ومن القرب الثالث نظرا الى ان

اصله ازتين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار ازتان الا ان التاء لما كان من المهموسة والزاء من المجهورة
الشديدة فكان بينهما تضاد فابدلوا من التاء دالا طلبا
للتوافق بينهما كما قربنا بينهما في الصورتين الاولين فيكون
ازدان مثل اذكر في جواز جميع ما ذكر فيه ولكن لا يجوز الادغام
في ازدان بجعل الزاء دالا يعني بقلب التاء دالا اجتمع فيه الزاء
المعجمة والدال المهملة فالقياس في ذلك جواز الوجوه الثلثة اي
الادغام بقلب الاول الى الثاني وبالعكس والبيان كما في اذكر
ولكن لم يجز الادغام بجعل الزاء دالا مع ان القياس جوازه
لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت اعلم انهم قسموا
الحروف الى الصفير وغير الصفير والصفير هي الصاد المهملة
والزاء المعجمة والسين المهملة وانما سميت الصفير لان المتكلم حروف ٣
يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من الحق الشين
بها وجعل حروف الصفير اربعة وغير الصفير اقسام ستة
فان اردت التقسيم فعليك بالمطولات وهي قاعدتهم انهم لم يدغموا الصفير في غيره لفوات الصفير

ههنا اى لفوات هذه الصفة فيها عند الادغام في غير
الصغير وحفظها مقصود لان لبعض الصفات فضيلة
كالغنة والمدة والخفة فيجب محافظتها فلو ادغم حرف
ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الصفة الفضيلة فاتت
فضيلة حرف الاول بسبب الادغام وكانت ردية واما
ادغام في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة ولهذا قال
الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوي مشفر
فيما يقاربه لان كل واحد منها ليس يقاربها اذ في الشين
تفش وفي الضاد استطالة وفي الفاء وقد مر من التفشي وفي الياء
مدة وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام
يبطل بعض الفضائل والصفات والمزايا والا لما فات
مع كونها مقصودة ومطلوبة فامتنع الادغام محافظة
عليها وتحرزا عن فواتها ولا حروف الصفير في غيرها لفوات
الصفير منها الى هنا عبارته واذا علمت ما تلوناه فاعلم
ان الراء من حروف القوة وفيها امتداد الصوت ليس في غيرها وامتداد الصوت يقتضي

فيجب حفظها لانه نوع تخفيف وتحسين والذال
ليس فى الصغير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فاذا ادغم
الزاء فيه زالت تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند
الادغام ايضا فتصير كوضع القصعة الكبيرة فى القصعة
الصغيرة وكما لا يدغم القصعة الكبيرة فى القصعة الصغيرة لا شاء
اياه فاذا قلبت الزاء والتاء تقلب اولا دالا فيزول امتداده
ثم يدغم فلا يصير كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة وليس
انه كلام المصنف على محافظة الفضيلة فكانه قال ان فى الزاء
امتدادا مطلوبا فلو ادغم فى الذال يجب محافظته ايضا فان تلب
دالا فيصير كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة بلا ريب
قوله او لانه عطف على قوله لان الزاء اعظم اى لا يجوز الادغام
بجعل الزاء دالا اما لما ذكرنا من عظم الزاء دالا او لانه يوازنه
اى يلتبس انه بالزاء باذان بالدال اذ لو ادغم بقلب الزاء
دالا لم يعلم ان اصله اذنان من الزانية او اذان من الذين ذكو
اسمه اصلا استغنى بجوهرها الادغام بجعل التاء سينا نظرا الى الحاد سماع الصفير لان السين والتاء

تاءً وان كان على وفق القياس لعظم الشين

من المهموسة لكن لا يجوز فيه الادغام لجعل السين
في امتداد الصوت تاءً من حرف لصغيره وقد عرفت ان
فيه امتدادا والتاء ليس فيه فلا يكون فيه امتداد فلو
ادغم السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في
القصعة الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز ان يقع الخ ويجوز البيان
لعدم الجنسية بينهما في الذات فاستمع بما نتلو عليك
ونحو اشتبه اصله اشتبه مثل استمع يعني يجوز الادغام فيه
بقلب التاء شينا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما
في المهموسية ولكن لا يجوز الادغام بجعل الشين تاء على وفق
القياس لعظم الشين في امتداد الصوت اذ هو حرف
التفشي ايضا على وفق ما مر واللام في السين نفسا فلو ادغم
في التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقع البتة ويجوز البيان
لعدم الجنسية بينهما في الذات نحو اشتبه ونحو اصبر اصله
اصتبر يجوز فيه اصطبر بقلب التاء طاء والطاء صادا لان
الصاد من الحروف المستعلية المطبقة لكن التاء الحروف تنقسم الى مطبقة ومنفتحة

والمطبقة وهي التي ينطبق على مخرجها الحنك اي ينتهي اعتماد اللسان
على مخارج هذه الحروف النطق عليه ما يحاذيه من الحنك
الاعلى والتصق ظهر اللسان والحصر بينهما الصوت وهي الصاد
والضاد والظاء والطاء وسبب [illegible] التسمية بها ظاهر
والمنفتحة غير المطبقة اي ما ينفتح الحنك عند النطق بها عن
اللسان ولا ينطبق اللسان بها وهي ما عدا الحروف الاربعة
فهي خمسة وعشرون حرفا وسميت منفتحة لانك لا تطبق
بشيء منها لسانك فيه فتحة الى الحنك وايضا ينقسم الحروف
باعتبار آخر الى مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع
اللسان بها الى الحنك طبقت او لم تطبق وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء والغين المعجمة والقاف وعبر عنها المص بقوله
و ٩ وفيها صض طظ ضغق فتلك المستعلية اعم من المطبقة
فكل مطبقة مستعلية بدون العكس ولذلك قال الاربعة
الاول منها مستعلية ومطبقة والثلاثة الاخيرة وهي الخاء
الغين والقاف مستعلية فقط والخاء مجرى بها لان اللسان يعلو بها الى الحنك والمنخفضة

ماعدا هذه السبعة فيكون اثني وعشرين وفائدة معنى الا
الانخفاض فيها يفهم مما ذكره في استعلائه فهي ما لا يرتفع اللسان
بها الى الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها لان اللسان
لا يعلو بها وقوله والتاء من المنخفضة عطف على قوله
لان الضاد من المستعلية قاعدة اذا وقعت تاء الافتعال
بعد احد الحروف الاربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية
وهي الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء كما تقلب
اذا وقع بعد الدال والذال والزاي دالا مهملة كما مر وذلك
بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافي وجمع المتضادين
ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء ليوافق الحروف المطبقة في الاطباق
ليسهل النطق بها ولم يعكس الامر لان التاء زايدة وفي الزايد
اولى بالتصرف وصورها اربع احدها ما يكون فاء الفعل صادا نحو
اصطبر والثاني ما يكون فاء الفعل ضادا نحو اضطرب والثالثها ما يكون
فاء الفعل طاء نحو اطلب ورابعها ما يكون فاء الفعل ظاء نحو اظلم
ولذا فرق بهذه القاعدة تنبيه على ذلك اعتبر من الصورة الاولى لان اصله اصتبر فجعل التاء
طاء لثقلها

طاء وإليه أشار بقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج فصار
اصطبر كما في ست أصله سدس لأن تقديره سُدْس فجعل السين
الأخيرة تاء والدال أيضا ثانيا تاء لقرب السين من التاء
في المهموسية وقيل لما بينهما من التقارب في المخرج لأن السين
من مخرج التاسع من مخارج الفم والتاء من مخرج الثامن منها أيضا
كما مر فلا واسطة بينهما وقرب التاء من الدال في المخرج فاجتمع
حرفان من جنس واحد ثم أدغم الأولى في الثانية فصار ست
بتشديد التاء والتشبيه في جعل الدال تاء يعني جعل التاء
في اصطبر طاء لعلة ذكرناها كما جعل الدال تاء في ست لذلك
العلة وتفصيله أنه لما جعلت السين الأخيرة تاء لقربها من التاء
في المهموسية اجتمع الدال والتاء وهما متضادان لأن الدال
من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فوجب قلب أحدهما
إلى حرف من مخرجه لتوافق الأخرى فقلبوا الدال تاء وأدغم
الأولى في الثانية فصار ست وقوله ثم يجوز لك الإدغام معطوف
على قوله فصار اصطبر أي بعد صيرورته اصطبر يجوز لك الإدغام فيه بجعل الطاء ما أدغم صلى فيه

لمباعدة بينهما لأن الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب إبدال التاء إلى حرف من مخرج لتوافق الصاد في الإطباق فجعل التاء طاء ص

العكس

نظراً الى اتحادهما في صفة الاستعلائية وان لم يتحدا في الذات ولا في المخرج نحو اصبّر ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الضاد طاء على دفع القياس صح

القياس لعظم الضاد من الطاء في امتداد الصوت لان الضاد
من حروف الصفير والطاء ليس منها وقد مر ان حروف الصفير
لا يدغم في غيرها اعني لا يقال اطّبر بتشديد الطاء ويجوز بالبيان
نحو اصطبر لعدم الجنسية في الذات ومن الصورة الثانية وهي
ما يكون فاء الفعل فيه ضاداً معجمة نحو اضّرب لان اصله اضترب
مثل اصبّر في جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد اعني يجوز
فيه اضّرب لانه يجب قلب التاء طاء لما ذكرنا في القاعدة فاجتمع
الضاد والطاء فيجوز قلب التاء ضاداً على خلاف القياس نظراً
الى اتحادهما في الاستعلائية ثم ادغمت الضاد الاولى الاصلية
في الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضّرب وايضا يجوز اضطرب
بالبيان بعد قلب التاء طاء نظراً الى عدم اتحادهما في الذات
ولكن لا يجوز اطّرب بقلب التاء طاء وقلب الضاد طاء ايضا وادغام
الاولى في الثانية على دفع القياس لزيادة صفة الضاد من
حروف الصفير وقد مر انها لا تدغم في غيرها قال بعض المحققين
ولا يجوز قلب الضاد طاء وتقول اطّرب للادغام لامتناع ادغام الضاد في الطاء لانك لو قلت ذلك لتذهب الضاد

نفسك باذنالك اياها في الطاء دون صورة الثانية وهو ما يكون

تاء افتعل طاء نحو اطلب لان اصله اطتلب فقلبت

التاء طاء فح لا يجوز فيه شيء من الوجوه الثلثة الا وجه

واحد وهو الادغام اى ادغام الاول في الثاني فقط

على وفق القياس لاجتماع الحرفين من جنس واحد احدهما

الطاء المهملة الاصلية والثانية الطاء المنقلبة من التاء بعد قلب

تاء الافتعال طاء لمباعدة بينهما في الصفة لان التاء من

المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون بينهما تضاد

وتناف فوجب ابدال التاء الى حرف من مخرجها لتوافق الطاء

التي قبله فقلب طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج كما بينا

في القاعدة والادغام فيما هذا شانه واجب فلا يجوز اطتلب

بالبيان من الصورة الرابعة وهو ما يكون فاء افتعل ظاء المعجمة

نحو اظلم لان اصله اظتلم فقلبت التاء طاء للعلة المذكورة

في القاعدة فصار اظطلم فح يجوز فيه الادغام بجعل الظاء طاء

اى بقلب الاول الى الثاني ثم الادغام وفق القياس فلا الوجه هذا فقول سيبويه والظاء والطاء له بقلب

الثاء

اى بقلب الثانى الى الاول على خلاف القياس كما قيل

فى اصطلح اصلح لمساوات بينهما فى المخرج وفى الصفة

اليف لانهما من المستعلية المطبقة ويجوز البيان اى كل

من الطاء والظاء لعدم الجنسية بينهما فى الذات وهو ضربان

حتى الاول مثل اطلم بتشديد الطاء المهملة ومثال الثانى

اظلم بتشديد الظاء المعجمة ومثال الثالث اظطلم بتقديم

المعجمة وراى هذه الوجوه الثلثة فى بيت زهير ويظلم

احيانا فيظطلم قوله ونحو اتقد مبتداء وخبره محذوف

وهو اصله او نحو محذوف لدلالة المقام عليه قبلك

تقدير الكلام نحو اتقد اصله اوتقد فجعل الواو تاء بنقطتين

من فوقها وجوبا لانه ان لم يجعل الواو تاء يصير ياء بنقطتين

من تحت لكسرة ما قبلها وسكونها فيلزم ان يكون الفعل

مرة يائيا كما فى الماضى نحو ايتعد ومرة واويا كما فى المضارع

نحو يوتعد لعدم موجب القلب اى لعدم موجب قلب الواو ياء

فى المضارع وهو انكسار ما قبلها قوله اويلزم لولا الكسر او عطف على قوله فيلزم واوهنا

بمعنى الواو اى لو لم يجعل الواو تاء بصير ياء فيلزم الصلوة الى
الكسرات الثلثة فى الماضى والاربع فى المصدر لان الياء
كسرتان فوجب قلبها تاء وادغامها فى التاء الافتعال
فيقال اتقد وبقيت التاء لانهم قلبوها ايا ما كثيرا لمواخاة
بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة فى وجاه ووراث ووخمة
وما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وناس يقولون ايتعد
ياتعد فهو موتعد بالهمزة واعراب قوله وكذا الشر تجعل
الياء تاء كاعراب قوله وكذا اتقد تجعل الواو تاء وحاصله
انه اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء تقلب تاء وتدغم فى تاء
الافتعال كبنائهم الافتعال من اليسر اى قمار وعلة ذلك
فرار عن توالى اربع الكسرات الثلثة فى الماضى والاربع فى المصدر
لان الياء كسرتان ولما قلبوها تاء وادغموها فى تاء الافتعال
لاجتماع الجنسية فقالوا اتسر اى لعب بالقمار ولا نزعه
ان يقال قولكم اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت
تاء وتدغم فى تاء الافتعال فرارا عن توالى الكسرات منقوض بحيث ابتغل لان سالياء فيه

وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب ولم يدغم اجاب
بقوله ولم يدغم الياء بقلبها تاء وان لزم ذلك الكسر
في مثل ايتكل اي في الافتعال الذي بني من المهموز الفاء
نحو ايتمر وايتكل من الاكل اصله ائتكل بهمزتين فقلبت
الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ايمان
لان الياء ليست بلازمة اي ثابتة في جميع تصريفاتها
يعني يصير تلك الياء همزة اذا اصلها اي ايتكل همزة ثانيا
وقلب الكل او وصله وقلب واي تكل ومن شرط
الادغام ان يكونا الحرفان لازمين ومن ثم اي من اجل
ان شرط الادغام ان يكونا ثابتين لا يدغم حيي في بعض
اللغات مع انه اجتمع فيه حرفان من جنس واحد لفقدان
شرط الادغام فيما لان الياء الاخيرة غير لازمة كما تر
نقله وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله ولا يدغم
هي عطف جملة الاسمية على الفعلية وهو جائز ضعيف
لفوات التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال

بنى ة المهموز الفاء لانه من الاخذ كما بنى ايتمر من الامر

ايتكل من الاكل فيكون الياء فيه غير لازمة كما فى ايتكل واذا

كانت الياء غير لازمة تكون المنقلبة منه غير لازمة

ايضا فيفقد شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام فيه

شاذا وقد مر تفصيله ولما فرغ من بيان الحروف

الاربعة عشر التى وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية

ادغامها فى تاء الافتعال شرع فى بيان الحروف التى

وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية الادغام فيها فقال

ويجوز الادغام اى ادغام تاء افتعل فيما بعده اذا وقع

بعد تاء الافتعال حرف من حروف تدذز سصضطظ

اى اذا وقع من هذه الحروف التسعة عين الكلمة وبنى

منها افتعال يجوز لك ادغام تاء الافتعال فيها بجعل

التاء من جنسها والبيان وان اجتمع مثلان نحو تقتل

من قتل اصله تقتتل وانما مثل بالمستقبل في هذا الباب

وفى باب التقدم لان الادغام لاجتماع المثلين كما هو ليان تاء الافتعال وشبه بالادغام

الادغام والبيان فى مثل اقتتل للثقل وان كان القياس يقتضى وجوب م

علم الادغام

غير لازمة بخلاف الدالين في مدّ وقد اشار الى انه

الى هذا الفرق وقال انما جاز الادغام في اقتتل

ووجب في شدّ ومدّ لان كل واحد من الدالين في شدّ

ومدّ لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء الافتعال فانه

يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها وذلك في الصور

التي يكون في موضع العين حرف فما يجتمع فيه المتقاربان

بالطريق الاول ويبدّد اصله يبتدد اي يسرع

ويعذّر اصله يعتذر من العذر ويزّع اصله ينزع

ويبسّم اصله يبتسم ويقسّم اصله يقتسم

ويخصّم اصله يختصم ويغشّل اصله يغتسل ويطّر

اصله ينطر ويرطّم اصله يرتطم وقوله ولكن لا يجوز

في ادغام هذين استثناء من قوله ويجوز الادغام

اي يجوز الادغام وتركه في هذه الامثلة لكن اذا

ادغم لا يجوز فيها الا الادغام بجعل التاء مثل العين

لانها الافتعال لانها بعدها التي يلي فيه الكلمة تاء واما في يجرع

جعل العين مثل التاء لضعف استدعاء المقدم
الذي هو التاء   المؤثر ان يقتضي جعله مثل نفسه
بقلبه اليه وانما ضعف استدعاء المقدمة العين المتأخرة
لان التاء زائدة والعين اصلية والاصل قوي والزائد ضعيف
فلو جعل العين تاء يصير القوي ضعيفا ولو جعل التاء عينا
يصير الضعيف قويا وليس جعل الضعيف قويا باصل الخفيف
تفضلا هذا اذا كان استدعاء بعد واصله ما مضى فالى بعد   له
وذكر الفاعل مثل كاد يكون ان يكون بعد والمجهول ايضا   نا
الى ما يقوم مقام الفاعل والباقي واحد فافهم وعند بعض
الصرفيين لا يجوز هذا الادغام اي ادغام تاء الافتعال
في هذه الحروف في الماضي لئلا يلتبس ماضي باب الافتعال
بماضي باب التفعل لان الشان عندهم اي عندهم لا يجوز
الادغام تنقل حركة التاء اي تاء الافتعال الى ما قبلها على
تقدير الادغام وتحذف الهمزة المجتلبة للاستغناء عنها
ثم يدغم التاء الاولى في الثانية فيصير قتل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم انه

الذي هو نتيجة الفعل ومعنى اقتضاء المؤثر

فاقه

ماضي من التفعيل او من الافتعال فلم يجز الالتباس لم يدغموا
وقس عليه ما عداه وبعضهم جوز الادغام مع الالتباس
اكتفاء بالوزن التقديري وعند بعضهم يجوز الادغام لان
لم يوقع الادغام عندهم ليس بنقل حركة التاء الى ما قبلها
حتى يلزم الالتباس بل بينه بقوله لجيء اي الماضي بكسر الفاء
نحو خِصّم وقِتّل بكسر الخاء والقاف لان الشان عندهم
كسر الفاء لالتقاء الساكنين يعني اذا قصد الادغام في الثلاثة
من هذه الابواب سكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان
لان فاء الكلمة ساكن ايضا والاصل في التقاء الساكنين
ان تحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن حذف احدهما لئلا يلزم
اجحاف الكلمة فحرك الاول فحذفت الهمزة لاستغنائها عنها
مثلا اذا قصد الادغام في اقتتل اسكنت التاء لم يمكن
الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك القاف
بالكسر على الاصل فاستغني عن الهمزة ثم ادغم التاء في التاء
فصار قِتّل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس عليها ما عداها

وعند بعضهم لغة في الماضي بالفتح المجتلبة نحو اخصّم بكسر
الفاء وكسر الخاء بالتحريك على الاصل وفتحها بنقل حركة
التاء اليها وفتح الصاد وتشديدها والا التباس فيه الصـ
فيجوز وانما في الماضي بالفتح نظرا الى سكون اصله اي سكون
الخاء في الاصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض ولم يجز ف
الفاء ومع اثبات الهمزة يجوز في مستقبله اي مستقبل اخصّم
واضرابه كسر الفاء وفتحها معا اما الكسر فتحريكا على الاصل
واما الفتح فبنقل حركة التاء اليها كما يجوز كسرها وفتحها معا
في الماضي نحو يخصّم بكسر الخاء وفتحها اصله يختصم واسكنت
التاء للادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركت بالكسر
على الاصل او نقل فتحة التاء الى الخاء ثم قلبت التاء صادا
وادغم الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه ويكون في فاعله
اي اسم الفاعل من هذا الباب ضم الفاء للاتباع اي لاتباع
وكسرة الميم مع جواز فتحها وكسرها ايضا لما ذكرنا في المستقبل
نحو مخصّم بالحركات الثلث في الخاء يعني في مصدره اي في مصدره اخصّام خصّاما بكسر الخاء

اصله اختصاما فالاعمى لالتقاء الساكنين وحرك اولهما
بالكسر على الاصل يعني اذ قصد الادغام في الاختصام سكنت
التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحرك
الخاء بالكسر على الاصل فاستغني عن الهمزة ثم ادغم التاء
في الصاد فصار خِصّاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديد تا
وهذا هو المذهب الثاني او نقل كسرة التاء الى الخاء
وحذفت الهمزة للاستغناء وادغام التاء في الصاد كما هو
المذهب الاول ويجيء مصدره اخصاما بالهمزة المجتلبة بكسر الخاء
اعتبارا لسكون الاصل ويجيء خَصاما بفتح الخاء ان اعتبرت
حركة الصاد المدغم فيها اي لم يحذف الهمزة بكسر الخاء وان
امكن النطق بها اعتبارا لسكون الخاء في الاصل وعروض
حركتها ولم يجز في اخصام فتح الخاء على كلا المذهبين وهو ظ
لمن له ادنى دربة وتدغم تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها اجرادا
باجتلاب الهمزة ليمكن الابتداء بها اذ لو ادغم التاء فيما بعدها
لوجب تسكينها ليمكن الادغام فيتعذر الابتداء به فوجب اجتلاب همزة الوصل كما مر في باب الافتعال

على الفتح الصاد المدغم فيها حركة
لا على سكون الصاد المدغم فيها

اى كما يجوز ادغام تاء الافتعال فيما بعده اذا كان بعده

حرف من حروف تد زذ سصضطظ يجعل التاء مثل ما بعده

تاء ادغام في هذه الحروف التسع سوى الضاد ويجعل التاء مثل

ما بعده من التاء قال ابن الحاجب واما تاء تفعل تفاعل فيدغم

فيما يدغم فيه التاء من الطاء والزاء والسين واذا تقرر ذلك

فلا يلتفت الى ما ذهب اليه الشارحون من انه اذا وقع تاء

تفعل وتفاعل حرف من حروف تد ذز سصضطظ ومن احد

عشر حرفا هذا وانما ادغم التاء في الحروف التسع للدلالة

على المبالغة وليس لعل السامع باصله نحو اطهر بكسر الهمزة وفتح

الطاء وتشديد ها اصله تطهر بتشديد الهاء فاسكنت

التاء ثم ادغم في الطاء بعد قلبه طاء واجتلبت الهمزة فصار

اطهر وكذلك اذين واذكر وادثر واتبع واصبر واطهر

واسمع واضرب اصلها تذين وتذكر وتدثر وتتبع وتصبر

وتطهر وتسمع وتضرب واثاقل بكسر الهمزة وتشديد الثاء

اصله تثاقل فقلبت التاء ثاء وادغمت في الثاء واجتلبت همزة الوصل فصار اثاقل

والطاء والدال والذال والثاء والتاء والضاد

وادغم

وكذا اتّابع واذّارؤ واذّاكر واثّبتن واسّامع واصّابر
واضّارب واظّاهر اصلها تتابع وتدارؤ وتذاكر وتثابت
وتسامع وتصابر وتضارب وتظاهر ولا تدغم تاء الاستفعال
فيما بعده وان في تلك الحروف التسعة التي جاز ادغام التاء
فيها لان ما بعد تاء الاستفعال لا يكون الا ساكنا ابدا ومن
شرط الادغام تحرك الحرف الثاني فيمتنع الادغام فلا يدغم في
نحو استطع لسكون الطاء تحقيقا ولا في نحو استدان لسكون
الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي تاء استفعل في بعض
المواضع تخفيفا لا في كلها نحو اسطاع اي بكسر الهمزة دائما
فسرناه بقرينة مقابلة بفتح الهمزة يسطيع بفتح الياء واصلها
استطاع يستطيع فحذف التاء كما مر في ظلت اي كما مر جواز
حذف احدى المتماثلين للتخفيف عند امتناع الادغام لسكون
الثاني لان الطاء والتاء وان لم يكونا من جنس واحد الا انهما
لما اتحدا في المخرج كانا كانهما من جنس واحد فيجوز التخفيف
بالحذف وقد يدغم تاء استطاع في الطاء مع بقاء صوت السين فيقال اسطاع وهو نادر لما فيه

من الجمع بين الساكنين كذا قيل واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة
يكون السين زائدا على خلاف القياس لان اصله اطاع
فلا يكون من باب الاستفعال كاهراق اي كزيادة الهاء على
خلاف القياس في اهراق لان اصله اراق هذا مذهب
الى سيبويه فيكون مضارعه يسطيع بضم الياء قال ابن
الحاجب ضعف الاعتداد بالسين عنده اذ ليس يفيد معنى وذكر ابو البقاء
انهم زادوا السين ليكون عوضا عما دخل الكلمة من التغيير لان
اصلها اطوع يطوع وما قيل ما ذكره المص انه لو فتح الفاء لصح
نفي كونه من باب الافعال وزيادة السين شاذة بل شاذ
فتح الهمزة وجعلها همزة القطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع
بالفتح الباب الثاني من الابواب السبعة في بيان المهموز
فقدمه على المعتلات لان الهمزة حرف الصحيح وان كان في
ذاته لكنها قد تخفف وتحذف في غير الاول ولا يقال له اي
للمهموز صحيح وان وقع حرفا صحيحا لصيرورة همزته حرف
علة في التليين كما نراه دايما ولذلك يقال له ملحق المعتل وهو اي المهموز على

على ثلثة اضرب احدها محذوف الفاء نحو خذ والثاني محذوف العين
سل والثالث محذوف اللام نحو قرا هذا امر عقلي ان اعتبر
وجود الهمزة في الكلمة ثلاثية والا فبناء على الغالب اذ لم يجئ
من الرباعي ما يكون كالاولا لا الا وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في
تحمل الحركات الا انها قد تخفف لانها حرف ثقيل اذ مخرجه
ابعد من مخارج جميع الحروف لانه يخرج من اقصى الحلق وهو شبيه
بالتهوع المستكره لكل واحد بالطبع فخففها قوم وهم اكثر
اهل الحجاز وهم قريش روي عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه
قال نزل القرآن بلسان قريش وليسوا باصحاب نبر ولولا ان جبرئيل
نزل الهمزة على النبي عليه السلم ما همزنا وحققها الآخرون وهم
تميم وقيس والتخفيف هو الاصل قياسا على سائر الحروف الصحيح
فيخفف عند الاولين بالقلب وحذف التلين وجعلها بين
بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها فان
كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الالف
وان كانت مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة وبين الياء وان كانت مضمومة فجعلت بين مخرج

الهمزة وبين مخرج الواو وهو بين بين المشهور وقد يجعل
الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف التي منها حركة ما قبلها
وهو بين بين الغير المشهور ثم جعلها بين بين عند الكوفيين
ساكنة وعندنا متحركة ضعيفة بحيث يقرب بها الى الساكن ولذلك
لا يقع [illegible] بجواز وقوع الساكن غالبا فلا يقع في اول الكلمة
قوله والحذف مجرور معطوف على قوله بالقلب او جعلها بين بين
على اختلاف المذهبين فيه الاصل في تخفيف الهمزة ان يجعل بين بين
لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذ قلب الهمزة عوض
ثم الحذف لانه اذهاب بغير عوض الاول وهو القلب يكون اذا كانت
الهمزة ساكنة ومتحركة ما قبلها سواء كانا في كلمة او في كلمتين فحينئذ
تقلب الهمزة بشئ اي بحرف يوافق ذلك الشئ حركة ما قبلها اي ما قبل
الهمزة للين حركة الساكن اي طبيعته واستدعاء ما قبلها
فان كانت ما قبل الهمزة فتحة قلبت الفا نحو راس اصله رأس
بالهمزة الساكنة ثم قلبت الفا وان كانت حركة ما قبلها ضمة
قلبت واوا نحو لوم اصله لؤم بالهمزة الساكنة وان كان كسرة قلبت ياء نحو بير اصله بئر

بالهمزة

بئر بالهمزة الساكنة وهذه الامثلة للهمزة الساكنة التي في كلمة
واحد مع حركة ما قبلها ومثال الهمزة الساكنة التي في كلمتين
مع تحريك ما قبلها نحو الى الهدى ائتنا والذي اؤتمن ومن يقول ائذن
لي الاصل في الاول ان يقال الى الهدى ويقال ائتنا بقلب الهمزة
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان اصله ائتنا بهمزتين لانه امر
الاتيان لكن لما سقطت الف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان
الف الهدى والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل فحذف الالف لانها
في اخر الكلمة والتغيير بالاخر اولى وقبلها الدال المفتوحة فصار
دال الهدى اتنا بمنزلة الراس فقلبت الهمزة فيه الفا
كما قلب همزة راس واما الذي اؤتمن (ائتمن) بهمزة ساكنة التي هي فاء افتعل
بعد الهمزة الوصل فسقطت همزة الوصل ايضا في الدرج فالتقى
ساكنان ياء الذي وقبلها الذال المكسورة فصار ذيتمن الذي
اتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء كما قبلها في بير واما في
يقول ائذن لي اصله اءذن بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل وهي
فاء اذن فسقط همزة الوصل في الدرج وباشرت لام يقول الهمزة فصار يقولذن لي

من نفعل أئنك بمنزلة لوم فقلب الهمزة واوا لما قبلها في لوم
كذا احقق وكل ذلك قلب الهمزة بشيء يلائم حركة ما قبلها
في كلمة او في كلمتين جايزلا وايضا اذا كان ما قبل الهمزة غير الهمزة
واما اذا كانت ما قبلها همزة الف فان كانت في كلمة واحدة يجب قلبها
نحو آمن واومن وايمان كما سيجيء والثاني هو تخفيف الهمزة بجعلها
بين بين المشهور ويلحق اذا كانت الهمزة متحركة وكانت متحركا ما قبلها
ثم يقلب الهمزة في هذه الصورة اي لم يحذف ولم تقلب بشيء لان
تثبت كما هي لتعذر تحريكها اي تحقيق طبيعة الهمزة اما مفتوح
المتحركة مع تحرك ما قبلها واقسام ذلك تسعة لان الهمزة اما مفتوحة صح
او مكسورة او مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور
او مضموم والحاصل من ضرب الثلثة والثلث تسعة فان كانت
الهمزة مفتوحة فما قبلها اما مفتوح الف نحو سأل او مكسورة
نحو مائة او مضمومة نحو مؤجل وان كانت فما قبلها مضموم الف
نحو لؤم او مفتوح نحو رؤف او مكسور نحو مستهزئين وان
كانت مكسورة فما قبلها اما مكسور الف نحو مستهزئين او مضموم نحو سئل او مفتوح نحو سئم

والقياس في الصور التي كلتها ان يجعل بين بين لانه فيه تحقيقا
للهمزة مع بقية من آثارها المليون دليلا على ان الاصل الهمزة لكن في
الصور التي منها لا يمكن جعلها بين بين واشار اليهما بقوله الا
اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فان الهمزة
في لم يجعل بين بين بل يجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او يجعل
ياء ان كان ما قبلها مكسورا كمير بكسر الميم وفتح الياء اصله مئر
بفتح الهمزة وهي جمع المئرة وهي العداوة وجون بضم الجيم وفتح
الواو اصله جؤن بفتح الهمزة وهي جمع الجؤنة بالضم وهي سلة
مستديرة ملبسة ادما يجعل مع العطار وكذلك مائة وموجل
وذلك لان الفتح كالسكون في اللين اي في لين حركتها فقلبت الهمزة
بشئ في حال الفتح كما تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في
في سال في الحال ان همزة مفتوحة ضعيف واما قبلها مفتوح
ايضا قلنا فتحتها صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الجنس
يتقوى بالجنس فلهذا لم تقلب الفا ولما توجه ان هذا الجواب
منقوض بقوله الا ان على الاصل كالمرئة لانه ما قبل الهمزة المفتوحة مع انها تقلب الفا ايضا

اجاب بقوله وكون الهمزة هناك المرتفع شاذ لا هناك اصله لاهنا ك
بفتح الهمزة فقلب الفاعل خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم
المكان من رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت هذا وقال
المحققون انهم لم يجعل الهمزة بين بين في هذين الصورتين لانهم
لو جعلوها بين بين المشهور تقرب من الالف بكون حركتها فتحة
وقبلها الفتحة او الكسرة وهما يقعان قبل الالف وكذا البعيدة
قبل ما قرب منها ولم يتعرضوا للشيخ لقلة وقوعه بعد المشهور لانه
فرعه واعلم ان ما ذكره المصنف من استثناء الصورتين مذهب
سيبويه ونقل بعض المحققين ايضا قال ابن الحاجب وحكي عن
يونس جعلها بين بين في الصورتين المستثناة ايضا والحق
ما قاله سيبويه والثالثة وهو تخفيف الهمزة بالحذف
يكون اذا كانت الهمزة متحركة وكان ساكنا ما قبلها فحذف
الهمزة جائز اولكنه تثبت فيه اولا يجعلها ساكنة للبين بكسرها
في الجملة قبل ذلك التبيين لي ورية الت كي اي بسبب
مجاورة الالف نحو الحذف بالاجماع الساكنة نحو المطي وكتنا الا ما قبلها اذا كان ما قبلها واو نا

حرفاً صحيحاً او واواً او ياءً اصليتين او مزيدتين لمعنى من المعاني
اي لا يكون زائدتين للجر المد وما يشبهه بل زائدتين
لمعنى كالالحاق والتصغير وانما فسرنا به بقرينة
مقابلة لقوله واذا كان واو او ياء مدتين او ما يشبه المد
كياء التصغير جعلت مثل ما قبلها ثم ادغم فالحاصل اقسام
ثلثة القسم الاول ما يكون قبل الهمزة المتحركة حرف صحيح
ساكن نحو مسلة بفتح السين واللام جميعاً وملك بفتحتين
الفاء اصله مسألة باثبات الهمزة المتحركة وقبلها ساكنة
فاسكن الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها
الى السين فصار مسلة وملك باثبات الهمزة المفتوحة
قبلها لام ساكنة فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء السا كنين
ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ملك من الالوكة وهي الرسا لة
قال الكسائي اصل ملك مالك بتقديم الهمزة من الالوكة وهي
الرسالة ثم قلب وقدمت اللام فقيل ملاك ثم حركة همزة
لكثرة الاستعمال فصار ملك وقوله والاحمر باثبات الهمزة ونقل اللام على الاصل مبتداء

وضمه يجوز فيه لحمر بفتح اللام وحذف الهمزتين لان الالف اي
الهمزة الاولى انما جيء لاجل سكون اللام ولتعذر الابتداء به وقد
انعدم سكون اللام لانه نقل حركة الهمزة الثانية اليها فحذف
لانتفاء التقاء الساكنين فامكن الابتداء باللام فاستغنى عن الهمزة فحذفت
فبقي لحمر وهو قليل ويجوز الحمر باثبات الهمزة الوصل وقد انعدم
سكون اللام لكن حركة اللام عروضها وعدم الاعتبار بالعارض
ثم لم يستغن عن الهمزة من الاكثر فعلى هذا الوجه يقال من لحمر بفتح
النون وفي لحمر بحذف الياء لالتقاء الساكنين فكما يجب في الوجه
الاول اذ يقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر باثبات الياء لعدم التقاء
الساكنين اعتبارا بالحركة العارضة القسم الثاني ما يكون قبل
الهمزة المفتوحة واوا او ياء ساكنة اصليين وهو على ضربين
احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون
الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى والمصنف لم يذكر للضرب
الاول من هذا القسم مثالا ونحن نذكره كسوء بفتح السين
وضم الواو وشيء بفتح الشين وضم الياء واصلهما سوء وشيء بابدال الهمزة وسكون ما قبلها بابينهما

واسكن

فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين فيهما فتقلب
حركة الهمزة الى الواو والياء فصار سو وشي وهو مثال القرب
الثاني لعلة نذكرها ان شاء الله القسم الثالث ما يلي فيه الهمزة
المفتوحة واوا او ياء ساكنة زائدتين لمعنى وهو ايضا ضربان
احدهما ما يلي الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون
الهمزة في كلمة وقبلها في كلمة اخرى مثال الضرب الاول مما يكون
ذكره بقوله وجيل بفتح الجيم والياء والاصل جيال باثبات
بهمزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع والياء ههنا زائدة
للالحاق بجعفر لكنه بمنزلة الاصلية في تحمل الحركات فخففت بالاسكان
والحذف ونقل فتحها الى الياء فصار جيل لا يقال ان الياء المتحركة
اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا فلم لم تقلب هذه الياء الفا مع انها
متحركة مفتوحة لانا نقول قال ابو علي انما امتنعوا من قلب هذه
الياء الفا لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في التقدير
وحركة الياء عرضية في حكم المعدوم فلذلك امتنعوا من قلبها
الفا وكذلك حوبة بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوءبة باثبات الهمزة

المفتوحة بعد واو ساكنة وهي القربة الواسعة والواو هنا زائدة
للالحاق بجعفر اينق لكنه بمنزلة الاصلية في تحمل الحركات فخففت
الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحها الى الواو فصار جوبة هذا
وقوله وابو ايوب مثال للضرب الثاني اي لما يكون الهمزة في كلمة
وما قبلها في كلمة اخرى لان اصله ابو ايوب باثبات الهمزة المفتوحة صح
وقبلها حرف اصلي وهو الواو الساكنة فخففت الهمزة بالاسكان
والحذف ونقل فتحها الى الواو وقالوا ابو يوب بنقل الثاني
من الواوات المفتوحة الى الياء المشددة المضمومة من غير ادغام بينهما
والما اتى هنا المثال لمناسبة قوله واتبعي امره في ان همزة في كلمة
وما قبلها في كلمة اخرى وهو مثال للضرب الثاني من الثلث
ذكرا ابن الحاجب اصله ابتغي امره بالغين المهملة من الابتغاء
وهو امر المؤنث والاستشهاد فيه ان الهمزة لما تكون فيه وكانت قبلها ياء مزيدة لمعنى التانيث فخففت بالحذف ونقل
فتحها الى الياء التي هي ضمير المؤنث وقيل ابتعي امره بنقل
الثالثة الى الياء المفتوحة الى الياء الساكنة اقول جاز ان يكون بالعين المهملة ايضا امرا للمؤنث فافهم
اليه

فاسكنت الياءات الاصلية ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما مرّ
في ارمينن بيانين وانما خفف اللام بالحذف في اقسام
الثلثة كلها لان حذفها ابلغ للتخفيف وقد بقي من عارض
ما يدل عليها وهو الحركة المنقولة الى الساكنة التي قبلها
وقد جاء في القسم الاول غير الحذف نحو مراة وكماة بالالف
فالهمزة اصلها مرأة وكمأة باثبات همزة مفتوحة فنقلت
حركتها الى الساكن الذي قبلها فتكون متحركا وبقيت الهمزة
ساكنة فقلبوها الفا كما في راس وهو شاذ عند سيبويه و
الكسائي والفراء يجوز انه مطرد ويجوز تحمل الحركة على حرف العلة
في هذه الاشياء يعني جيل وحوبة ابو ايوب وابني بره لقوتها
لكونها نائبة عن همزة مفتوحة فيكون كانها اصلية ولقوة الحر كة
عليها هذا الكلام دفع لما يتوهم من ان حرف العلة لا يجوز تحمل الحركة
عليها قياسا على ما سيأتي من نحو خطيئة واذا كان ما قبلها اي
ما قبل الهمزة حرف لين حال كونه زائدا لغير الالحاق نظر الى ذلك الحرف
فان كان واوا او ياء مدتين اعلم ان الواو والياء اذا كانت من كلمة لا للالحاق يعني سمها وما للحق بالواو

اللين لانتفائهما عنهما بل يسمى حرف العلة وان كانتا ساكنين
يسمى كل واحد منهما حرف لين ايضا لما فيهما من اللين والاتساع
بخرجهما لانهما تخرجان في لين من غير خشونة على اللسان فان
كانت حركة ما قبلهما من جنسهما بان يكون ما قبل الواو مضموما
والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد ايضا لما فيهما
من اللين مع الامتداد نحو يقول ويبيع والاسم وان لم يكن حركة ما [قبلهما]
من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما واما الالف
فيكون حرف علة وحرف لين ومد ابدا اذ لا يكون الا ساكنة و
لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فباعتبار الاول يسمى حرف لين
وباعتبار الثاني يسمى حرف علة والحاصل ان الالف يكون
حرف علة ومد ولين ابدا والواو والياء تارة يكون حرف علة
فقط وتارة حرف لين ايضا وتارة حرف مد ايضا فحرف العلة
اعم من حرف مد واللين وحرف اللين اعم من حرف المد وكل حرف
مد حرف لين بدون العكس اذا علمت ذلك فنقول معنى قوله
واذا كان ما قبلهما حرف لين نحو زيد اذا كان ما قبل اللام حرف علة ساكنة زايدة لا بمعنى مقصود

بل لمجرد الالحاق بغير نقل الى حركة ما قبلها ومعنى قوله واذا كان

واوا او ياء مدتين اذا كان ما قبل الهمزة ياء او واوا ساكنة زايدة

لمجرد المد وما قبلها مكسور الياء او واوا ساكنة زايدة لمجرد المد وما

قبلها مضموما وما يشبه المد كياء التصغير ذكر ابن الحاجب ان

ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزايد لمجرد المد لانها لزمت السكون

لزوم حروف العلة فمتى وقعت قبل الهمزة ولم تبعد الياء ادغمت

قوله قلبت جواب اذا اي قلبت الهمزة المتحركة في الصور

الثلث المذكورة مثل ما قبلها فيجتمع مثلان ثم ادغم المثل الاول

في الاولى في ثانيه الذي هو المنقلب عن الهمزة وانما خصها

الهمزة في هذه الصورة بالقلب والادغام ولم يخفف بالحذف

مع نقلها الى ما قبلها لان نقل الحركة الى هذه الاشياء يعني

الياء والواو وياء التصغير يقتضي اي يؤدي الى تحميل الضعيف

اي تحميل الحركة الضعيف وهو غير جايز وهذا الدليل لا يخلو من

ضعف اذ الحرف الضعيف قد يحمل الحركة العارضة والاولى

ما ذكره بعض المحققين انه اذا كان ما قبل الهمزة المتحركة واوا او ياء مدتين كان فيهما

بقلبهما وفاً من جنس الساكن الزائد قبلهما وادغامها فيها
لتعذر التاء وكثرتها على الياء والواو اذا كانتا مدتين
مجردتين لا يقبلان الحركة بعد ان مدتهما ثابتة في كلمهما اذ لو كان
زالت المدة عنهما مع انه استغني عن تحريكهما بالقلب الذي
بهما وذلك في الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز
وانما لم يتنقلوا الهمزة ههنا بجعلها بين بين لان في جعلها بين بين
تقريبا من الساكن وهم لا يجمعونه بين الساكنين وما يقاربه
كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله ونحو فعل مجهول وفعله
نحو خطيئة بتشديد الياء المفتوحة قائم مقام فاعله والاصل
خطيئة باثبات الهمزة المفتوحة بعد ياء ساكنة زيدت
لمد الوزن فعيله كصحيفة الا انهم ابدلوا من الهمزة التي
هي لام الكلمة الياء فاجتمع ياءان والاول منهما ساكنة فادغم
في الثاني وقيل خطية وكذلك مقروة بالواو المشددة المفتوحة
واصله مقروءة وافيئس بضم الالف وفتح الفاء وكسر الياء
وتشديدها تصغير افؤس بمثل الكتب جمع كلب والاصل افيئس باثبات الهمزة بعد ياء

بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ياءان اوليهما ساكنة

وادغم فيما بعده وقيل اخي فان قيل يلزم تحميل التضعيف ايضا

اى كما في الثقل في الادغام وهو الياء الثانية وانتم لم تجوزوا قلنا الياء

الثانية اصلية فلا يكون ضعيفة بخلاف الياء الاولى كيا جيل اى

كما لا يكون ياء جيل ضعيفة لانها وان كانت زائدة لعوض

الالف كانت كانها اصلية في تحميل الحركة اذ قد سبق ان العوض

من الالف معاملة الملحق به في الاحكام اللفظية وان كان بينهما

عطف على قوله وان كان ياء او واوا اى وان كان ما قبل الهمزة

المتحركة الفا نحو المد وقبله فحينئذ جعل الهمزة بين بين المشهور

لا غير لان الالف لا تحمل الحركة اى لا تقبلها لكونها ميتة فلم يمكن

التخفيف بالحذف ونقل الحركة ولا بالادغام لان الالف لا يقبل

الادغام ايضا لان الادغام يستلزم تحرك الثاني فهذا غير ممكن

ههنا فتعين جعلها بين بين فان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة

والواو نحو تساؤل وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء

[illegible]

جعلها بين بين لسكون اللف وقرب الهمزة بين بين من الساكن
وسم بجمعه بين الساكن وما قرب منه سوغ ذلك ان احدها
اخفا ما الالف فكانه ليس قبلها شى ثوثانيهما ذابة المد الذى
فيها فانه قايم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجاربردى ولما فرغ
من بيان الهمزة الواحدة شرع فى بيان الهمزتين الملتقيتين فقال
واذا التقى الهمزتان اى فى كلمة وكانت الاولى منهما مفتوحة
والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية الفا وجوبا مطردا كما فى احد
بوزن فعل اصله اءخذ بهمزتين اولهما همزة التفضيل مفتوحة
وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا لسكونها
وانفتاح ما قبلها فصار آخذ وكذا آدم وهو ابو البشر اصله
اءدم بهمزتين الاولى زايدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة
فقلبت الثانية الفا فصار آدم ولا يجوز ان يكون الاولى فاء
الكلمة والثانية زايدة لوجهين الاول لانه يكثر زيادة همزة
اولا وقلت حشوا والحمل على الاكثر اولى الثانى انه لو كان
كذلك لكان وزنه فاعلا لكن مالا يجر الا بجر وهذا على انه افعل كما في ما حوذ من الادمة

لا يجوز ان يكون على وفاعل بفتح العين كاتم بان يكون الالف
زائدة غير منقلبة عن الهمزة لان الزائدة تجب فيه ايضا الا في ائمة
بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كازمنة جمع زمان فالاصل
ائممة باثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى وبين
الميم فنقلوا اولا كسرة الميم الى الهمزة الساكنة ثم ادغموا الميم في الميم
الثانية فصار ائمة بفتح الهمزة الاولى وكسرة الثانية ثم
قلب همزتها الثانية الفا نظرا الى سكون اصلها وانفتاح
ماقبلها كما في آمن فاجتمع ساكنان ثم قلبت تلك الالف المنقلب
من الهمزة ياء لاجتماع الساكنين وهما الالف المنقلب والميم
المدغمة ثم حركت من جنسها فصار ايمة هذا مختار البصريين
وان كان مخالفا للقياس لان قلب الالف ياء مع ان ماقبلها
مفتوح ليس بقياسي بل القياس ان يجعل الهمزة الثانية
ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع في كتب القوم
وعند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية بالالف من لا يلزم من
اجتماع الساكنين في غير حده وقرء عندهم ائمة الكوفيين بالهمزة بادغام الميم فلا يلزم اجتماع الساكنين

في مدة جائز وهو ان يكون الحرف الاول مدة او الثاني مدغما
فلم لا يجوز اجتماع الساكنين في آمّة مع انه مدة لان الاول
مدة والثاني مدغم كما في دابّة قلنا الالف المنقلبة من الهمزة في آمة
ليست بمدة لان الالف انما يكون مدة اذا كانت حرف علة فانما
يكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس
كذلك لانها منقلبة من الهمزة واذا لم يكن الالف مدة فكيف
يكون في آمة اجتماع الساكنين في حده مع فقدان شرطه قوله
واذا كانت مكسورة عطف على قوله وكانت الاولى مفتوحة
يعني اذا اجتمع وكانت الاولى منهما مكسورة والثانية ساكنة
تقلب الهمزة الثانية ياء وجوبا مطردا لسكونها وانكسار
ماقبلها كما في ايسر بكسر السين اصله إئسر بهمزتين امر حاضر من
اسر يأسر من ضرب يضرب فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها
وانكسار ماقبلها فصار ايسر وكذلك ايت امر من اتى ياتي
واذا كانت الهمزة الاولى مضمومة والثانية ساكنة قلبت
الثانية واوا وجوبا مطردا لسكون الثانية وحركة ماقبلها ضما او تقول اوتي الحديث بالمد واو

اصله

أصله ءءخذ وكذلك أومن مجهول آمن وإنما لم يجوزوا الجمع بين
همزتين في كلمة واحدة وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيتهما لأنهم
يخففون في كلامهم الهمزة الواحدة في الأكثر فإذا اجتمعتا لزم
الثانية البدل لأن التلفظ بالثانية الساكنة عسير كذا قيل
فحاصل ما ذكره المص أنه إذا اجتمع همزتان كانت الثانية ساكنة كذا
تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الأولى وأما خذ وكل ومر فأصلها
صعاب لا تجد ولو جيء بها على الأصل لقيل أوكل وأوخذ وأو
مر بالواوات الساكنة المنقلبة من الهمزة لأن ما قبلها الكل مضمومة
وأما إذا أمر منها فيجتمع همزتان أحدهما همزة الوصل وهي
ساكنة والثانية مجتلبة وهي مضمومة لأن كلها من باب
الأول وكان القياس قلب الثانية واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات أما في القياس فخففوا
الهمزة الثانية بالحذف فبقي ما بعد الهمزة المحذوفة متحركا فاستغني
عنها فحذفت ألفه فبقي كل وخذ ومر هذا ما أراده المص لكن
يجيء تحقيقه وبيانه في الفن القياس كذلك وحذف بعده الوجوب والالتزام وأما

في فيه القياس الخفي لقوله تعالى وامر اهلك في التسر
فيه ان من لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل في كثرة الاستعمال في باب
السير حتى انبت ما فيه فيه الحذف بلا خلاف فجعلوا له حكما متوسطا
وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا على القياس وحذفها
على خلاف القياس الا انهم اذا ابتدءوا به كان مر عندهم افصح
من اومر استثقالا للهمزتين واذا وصلوا اي ابتدءوا بغيره قبله
كان وامر على الاصل افصح من ومر لانهم اذا قالوا وامر وصلوا اي
ابتداء بغيره قبله كان وامر على الاصل افصح من ومر لانهم اذا
قالوا وامر فقد استثقلوا من حرف الوصل المهموزة لاجل الحذف
وبهال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل فلا يستثقل
وهذا الذي ذكرناه من انه اذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية
ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الاولى اذا كانتا
اي الهمزتان في كلمة واحدة واما اذا كانتا في كلمتين بان يكون
اوليهما في آخر الكلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى ويكون الاتمام
اثنى عشر الثانية ملتوحة وقبلها اربعة اضافة بتخفيف بذلك لفظ افذ بعد جاء دون

ومن تلقاء نفسه ولم يبدراء ويكون مكسورة وقبلها الا بتو
بتحقق بذكر لفظ ابن بعدما مضمومة وقبلها الا ربع بتحقق
بذكر لفظ اولئك بعدها ففيها مذاهب تخفيفها اما بفصل
بينهما او بلا فصل وتحقق احديهما ثم اختلفوا فمنه المذهب
الاول فمذهب سيبويه الى ان الهمزة خفف جاز وكذا لحصول
التخفيف بها واختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال
انما يحصل من اجتماعهما فوطا اشتريها وهي التي تخفيف جاز لكنهم
قد ابدلوا الاول المثلين حرف العلة في مثل دينار وديوان
اصلهما دنّار ودوّان بالنونين والواوين وكان ذلك
للتخفيف وكذا في الهمزتين واختار الخليل فلان فذلك
والثانية بقوله تخفف الثانية عند الخليل لان الثقل
انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول
الاستثقال لحزه وتدحا يشرطها اشار الى المذهب الاول
بقوله وعند اهل الحجاز تخفف الهمزتان كلاهما لانه اوفى
بمقصود التخفيف واما تحقيقهما وعدم تخفيفهما بلا فصل بينهما لعدم لزوم

اجتماعهما اذ قد ينفك احدى الكلمتين عن الاخرى و

لم يذكره واما تخفيفهما مع وصل فقد ذكره بقوله وعند

بعض العرب تقم اى تدخل على صيغة المجهول بينهما اى

بين الهمزتين الف للفصل نحو قول ذى الرمة فيا ظبية

الوعساء الارض الليّنة وصلا جلاجل بالجيم المفتوح واللام

المهملة المفتوحة اسم لموضع ونقا واسم موضع آانت

ام سالم صيبة قال بعض المحققين انهم ما محوا على اثبات الهمزتين

فزادوا الالف بينهما هرباً من اجتماعهما قال ولا يجوز اتباع

تلك اللغة لما ذكر من كراهة اجتماع تلك اللغات وذكر ابن الحاجب

في شرح المفصل لم يثبت ذلك بوجه اقحام الالف بين الهمزتين

اى قلب
الالف مثل آانت وشبهه ولا تحقق الهمزة بوجه من الوجوه لكن التخفيف

اذا وقعت في اول الكلمة اى اذا ابتداء بها واما اذا وقعت

الهمزة في اول الكلمة ولكن لم يبتدأ بها بل بشئ وقد جاء اشتراطهما

معاً الثانية وقعت في اول الكلمة واما لم تحقق اذا ابتدى

بها لقوة المتكلم في الابتداء والا لم تحقق وجعل بين بين لقرب الهمزة المبتداء

ويجوز اثبات الهمزة بدون الالف ... النصف ... اصطلاح ...

المراد ...

عن اول الكلمة

المبتداء من الساكن فكره ان يبتدأ بما يشبه الساكن ولكلم

يجز بين بين وهو الاصل في التخفيف كما من حمله البا في عليه

ولا يرد عليه نحو خذ فخففت الهمزة الاولى ولا نحو قل اصله

اقول لانا نمنع ان اصله ذلك لانه ماخوذ من تقول فحذفت

حرف المضارعة وسكن الاخر للجزم فصار قول فحذف

الواو للساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة مع

سكون القاف فلا يستحق الهمزة ولا تخفيفها ولو سلم

سلمنا ان اصله اقول لكن اعل [illegible] للنقل حركة الواو الى

القاف فحذف الواو لالتقاء الساكنين فاستغني عن همزة

الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج

اليها كذا ذكره الجاربردي موافقا لما ذكره ابن الحاجب

قوله وتخفيفها اي الهمزة بالحذف من اول الكلمة في ناس

اصلها اناس شاذ جواب عن سوال وارد على قوله ولا

تخفف الهمزة في اول الكلمة واناس جمع لا واحد له من لفظه

كالقوم والرهط وكذلك الله اي الاله كاناس في حذف الهمزة من اوله شاذ فحذف

على خلاف القياس لانهم قالوا القياس فيه ان يحذف الهمزة
من اوله تخفيفا لكثرته في الكلام فصار لاه ثم ادخلوا عليه الالف
واللام ثم ادغم اللام الداخلة في لام الكلمة فصار الله اعلم
ان اله فعال بمعنى مفعول من اله بالفتح الاهة اي عبد اله
مالهة اي معبود كقولنا امام بمعنى موتم ففي هذه الالف
واللام مذهبان احدهما ان يكون همزة للقطع حالة النداء
حيث يقال يا الله بالقطع وثانيهما ان يكون للتعريف لا للتعويض
وهو مذهب جمهور ائمة النحو واستدلوا عليه بانه لو كانت
عوضا عن الهمزة لما اجتمعتا بالمعوض او للتعريف لبيان المذهبين
هذا وقد جوز سيبويه ان يكون اصل اسم الله لاه بغير همزة
من لاه يليه اي استتر ثم لما ادخلت عليه الالف واللام اجري
مجرى اسم العلم كالحسن والعباس الا انه يخالف سائر الاعلام
من حيث انه كان في الاصل صفة وقولهم يا الله للقطع بقطع
الهمزة انما جاز لانه ينوي الوقف على حرف النداء وتفخيما للاسم
كذا في مختار الصحاح وقيل اصله الاله فحذفت الهمزة الثانية المكسورة تخفيفا

لعل

فنقل حركتها اي كسرتها الى اللام الساكنة قبلها فصار الالِه فا
جتمع لامان متجانستان متحركتان فاسكن الاول للادغام ثم ادغم
في الثاني قياسا فعلى هذا الابتداء حذف الهمزة شاذ لان الهمزة
اذا تحرك وسكن ما قبلها كان القياس في تخفيفها ان يحذف
الهمزة واعطي حركتها الى ما قبلها كما في مسئل لا جرد وكما في يرى اي في
مضارع راى مطلقا دون ماضيه اصله يرأي فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لينت الهمزة بحذف حركتها فيجتمع
الراء والهمزة والالف المنقلبة من الياء فاجتمع ثلث سواكن
اي الهمزة والالف والراء ثم حذفت الهمزة واعطي حركتها التي هي
الفتحة للراء الذي قبلها فصار يرى وهذا التخفيف واجب
في يرى حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع اليه الا في الضرورة
كقول الشاعر الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأ
ويسمع دون اخواتها المراد من اخوات كلمة يرى الكلمات التي فيها
الهمزة سواء وجد حرف العلة او لا لكثرة الاستعمال في يرى دون
اخواتها مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل من الكلام فهذا شرط طلب فيمن يجمع

بهذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا على قياس من لم يبق
انتفى واحد منها لا يجب التخفيف ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب
التخفيف مشروط بهذه الثلثة لا يجب ان يخفف ويقال ينأى وينا
اي يبعد بل يجوز بعد قلب الياء الفا ان التخفيف الهمزة بحذفها
ونقل حركتها الى النون قبلها ويجوز ابقاؤها لفقدان الشرط
الاول وهو كثرة الاستعمال ولا يجب التخفيف بل يحذف الهمزة ونقل
حركتها الى السين قبلها في يسأل لفقدان الشرط الثاني وهو اجتماع
حرف العلة بالهمزة ملاصقا بفتح الميم والراء والتنوين في مرأى اسم
مكان من رأى بل يجوز بعد قلب الياء الفا ان يخفف الهمزة بحذفها
ونقل حركتها الى الراء قبلها وان لم يستعمل كما سيجيء وجاز ابقا و ما
لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف العلة مع الهمزة في الفعل
وعلى ابقائها قول الشاعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فانت
بمرأى من سعاد ومسمع ونقول في الحاق الضمائر مستكنة كانت
او بارزة في رأى رأيا رأوا رأت واعلال الياء والة في آخر رأه
سيجي في باب الناقص ان شاء الله تعالى فلم يذكره هنا المستقبل واه عند الحاق الضمائر بريه

يرى كما ... يريان يرون

يرفعه ويحكم برونه كحكم يرى في التخفيف والاعلال لكن حذف على
صيغة المجهول الالف المنقلبة من الياء الذي في يرونه لاجتماع
الساكنين بواو الجمع ولم يحذف ذلك الالف في يرى فالتقى ساكنان
في هذا هو الالف وواو الجمع بعد ما تحذف الالف لان الواو علامة
ولهذا يرون ولم يحذف هذا الالف في يرى لعدم التقاء الساكنين
ثم نقلت الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والواو فحذفت
الهمزة والالف وكتبها الى ... الى القراءات كن قبلها كما
في يرى فصار يرونه قيل ويجوز ان يبقى الهمزة اولا ويحذف
ثم تقلب الياء الفا فتحذف ... فكم يرون
في الاعلال كحكم يرى الا ان الحذف الهمزة في يرونه لاجتماع الساكنين
بسبب اتصال واو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال فقط لفظا ومعنى
وكتب حتى عميا ففقد ضبط عشرا ... وكتب الياء في يريان
لفظا الخفة لتراه الحركة اى عروضها ... ان هذه الكلمة عادمة
لاصل الالف فيها لان ما قبل الالف لابد وان يكون مفتوحا
ولهذا الالف لكانت مفتوحة في المفرد ولا تقلب الياء في يريان مع وجود علة القلب

وهو تحركها وانفتاح ما قبلها لانها اذا قلبت الفا يجتمع كناه
الف التثنية والالف المنقلبة من الياء ثم يحذف فيلتبس
بالواحد اى فيلزم حذف الالف المنقلبة من الياء لان الف
التثنية علامة فيبقى ياه فيلزم التباس التثنية بالمفرد فى مثل
لن يرميا اذ لم يعلم انه مثنى ام مفرد لم يحذف منه حرف او مثنى حذف
النون بدخول لن ولهذا لا يقلب الفا وهذا التباس فى
التلفظ لا فى الكتابة لان الف التثنية يكتب على صورة الالف
لانها ليست منقلبة من الياء والف المفرد يكتب على صورة
الياء لانقلابه منها فقوله يرميا بدل من قوله بالواحد تقدير
الكلام فيلتبس يرميا يرى فى مثل لن يرى واصل ترين ترأيين
كما ذكر نقلت حركة الهمزة كما يحذف فى يرى اى حذف
وكسرتها فالتقى ساكنان الراء والهمزة فحذفت الهمزة واعطى
لما الراء قبلها فصار ترييين ثم قلبت الياء الاولى التى هى
لام الكلمة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايين بسكون
الالف والياء ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فى غير حده فصار ترين بفتح الراء

تري

وسكون الياء وكونها لقلب الياء الاولى التي هي لام الكلمة الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الساكنين الالف
والياء بعد ما صار ترايين ثم نقلت الهمزة فحذفت واعطي حركتها
الى الراء فصار ترين ويستوي فيه اي في جمع الضمير الى يرجع
الى ترين اي لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطبة
بعد تخفيف الهمزة والاعلال الياء صيغة لتقول فيهما ترين والفرق
بالوزن التقديري كما اشتغل به في ترميين وبيانه ان الياء في الواحدة
ضمير كما في ترميين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة واما في الجمع
فالياء لام الكلمة واما الياء التي هي ضمير الفعل محذوفة فيها
فوزنه ترين تفعين اذا كانت واحدة وتفعلن اذا كان جمعا كما مضى
هذا التمثيل في باب الناقص انتهى [illegible] واذا ادخلت عليه
النون الثقيلة في الشرط اي اذا اردت ادخال النون
الثقيلة على ترين الذي هو المخاطب المؤكدة عند دخول الشرط
الجازم عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا اصل
اما بكلمة الشرط ان ما فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما فصار اما حذفت منه

النون اى نون الاعراب اوّلاً علامة للجزم فبقي الياء ساكنة ثم
ادخلت النون الثقيلة فيجتمع ساكنان الياء والنون الاولى
فحذفت وكسرت ياء التأنيث اما التحريك فلدفع التقاء الساكنين
واما الكسر فلما ذكره المصنف قوله متى يطرد بجميع نونات
التأكيد اى متى يطرد النون الثقيلة الداخلة على ترمين بجميع
نونات التأكيد الداخلة على جميع الافعال في كون ما قبلها
مكسورا كما حذفت نون الاعراب عند دخول نون الثقيلة وكسرت
الياء التي قبلها في اخشينّ الّا ان النون فيه حذفت للوقف
لانه امر المواجهة الحاضرة وفي مثل اما ترينّ حذفت للجزم بحرف
الشرط وبقي تمامه اى تمام الحذف والكسر في باب اللفيف
ان شاء الله تعالى الامر الحاضر من داى دِ ديا دُوا دي ديا دين
لما وجب التخفيف في مضارعه داى كما مرّ يجيء صيغة الامر الحاضر
بعد التخفيف على هذا الوزن لانك حذفت حرف المضارعة من
ترمي بقي ما بعده متحركا والياء تسقط من آخره علامة للامر فبقي
على حرف واحد وهو الراء وتبنى عليه التثنية والجمع وقد يجيء امر الحاضر منه على الاصل
لودا

نحو ارأ كارع لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترأى بقي

ما بعده ساكنة فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط في آخره

فصار ارء ثم بعد ذلك يجوز تفريعه على هذا الاصل في مضارعه

بناء على قلة استعمال الامر بالنسبة الى المضارع لكن التخفيف

افصح ولهذا لم يذكر المص تخريجه على الاصل كما ذكره الزنجاني حيث

قال اذا امرت منه قلت على الاصل ارء كارع وعلى الحذف ره في

الامر الغائب على ما ذكرنا من جواز الامرين فيجوز ليرء على التخفيف

وليرء على الاصل ولا يحذف الياء الثاني في تراءيا ووجد علة وتحرك

الياء وانفتاح ما قبلها نظرا الى ان ياءه لم تقلب الفا

لئلا يلزم الالتباس بالواحد في مثل ان يرى فيلزم تثنية امر الحاضر له

نظرا لتثنية الغائب من المضارع ولو قال نظرا الى مثل تريان بالتاء

الفوقانية كما وقع في بعض النسخ لكان اظهر لان تثنية

امر الحاضر ماخوذ من تثنية الحاضر من المضارع ويجوز استعمال

هذا الامر بهاء الوقف كره يعني لا يجب استعمال هذا الامر على

الوقف دائما لكن اذا استعمل على الوقف يجب الحاق هاء السكت في آخره لئلا يلزم

الابتداء والوقف على حرف واحد الذي هو غير جائز فلان الابتداء
لا يمكن الا بالمتحرك والوقف يقتضي السكون فلو كان الابتداء
والوقف على حرف واحد يلزم ان يكون الحرف الواحد متحركا
وساكنا معا وهو غير جائز واما اذا الحق هاء السكت فلا يلزم
ما ذكر لان المراد بها التوصل الى ابقاء الحركة التي قبلها في الوقف
كما ان همزة الوصل ليتوصل بها الى ابقاء السكون الذي بعدها
في الابتداء وقوله "حذفت الياء من اوه" لاصل السكون بياه
لانه اخذ الامر الذي على حرف واحد من تراه على الاصل بعد حذف
الهمزة من ارأى ونقلت حركتها الى الراء فاستغنى عن الهمزة فصار
راى ثم حذفت الياء علامة للامر فبقي على حرف واحد وتقول
بالنون الثقيلة المؤكدة في الامر الحاضر رين ريان رنّ بضم
الواو لمجانسة رين بكسر الياء للامر دياه ريان بفتح الياء
في رين لانعدام السكون يعني ان الامر من الفعل الصحيح مبني
على السكون لسقوط الحركة ومن الناقص بسقوط لام الكلمة
منزلة الحركة سنة كما مر فاذا دخل عليه النون المؤكدة يكون الامر الصحيح مبنيا على الفتح

قوله همزة اي همزة ادعي كما حذفت في تقوى ح

وكان كانت اعيدت الحركة المحذوفة واعيدت اللام المحذوفة
في الناقص لان حذفها انما يكون لبكون الاخر ساكنا فلما ادخل
النون عليه يجب ان يكون ما قبلها متحركا فاعيد ما حذف لاجل
السكون وهو لام الكلمة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح
فيقال ارمين بالياء المفتوحة كما يجيء الامر باعادة الياء في ارمين
لانعدام سكون ما قبل النون ولم يحذف واو الجمع في رده بضم
الواو مع ان القياس الحذف كما في اضربن والفرق لانعدام
ضمة ما قبلها يعني انما يحذف واو الجمع من الامر عند دخول نون
التاكيد اذا كان ما قبلها ضمة يدل على الواو المحذوفة بتقدم
الضمة لان الراء قبلها مفتوحة فلو حذفت لم يوجد ما يدل
عليها فلم يحذف بخلاف اغزن لان ما قبل النون الثقيلة
فيه مضمومة وهو الزاء لان اصله اغزووا بضم الزاء والواو
الاول من لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو ثم حذفت
من التقاء الساكنين لان الثانية علامة الجمع فبقي اغزوا بضم
الزاء ثم لما ادخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والاولى من النون الثقيلة

فحذفت الواو لانه كانت علامة للاله هذه الضمة التي بدلها

عليها وتقول بالنون الخفيفة دين باعادة الياء وفي نحو

دولة بضم الواو دين بكسر الياء اسم الفاعل من داي يداي داي

اصله دايي فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فاجتمع

ساكنان الياء والتنوين لان التنوين عبارة عن نون ساكنة

فحذفت الياء لان التنوين علامة التمكن فبقي داي داييان

على الاصل اه اي داودة داية دايان دايات ودواى

داوى داوون داوون على وزن فاعلين فاستثقلت

الضمة على الياء بعد سلب كسرتها لاصل الواو فصار دوان

داوى دواى على وزن فواعل سكنت الياء للثقل ثم

حذفت لطول البناء ثم عوض التنوين من الياء او من

فصار دواء والبواقي جاد على الاصل ولا يحذف همزة اي همزة

اسم الفاعل مع انه ماخوذ من المضارع وقد عرفت انه لا يستعمل

باللزوم فناسب انه يحذف همزة الفعل لما يجيء في اسم المفعول

من ذي وقيل لا يحذف همزة لانه ما قبلها الف والالف لا تتحمل الحركة ولكن

كتبها

يجوز تليينه لجعل همزته بين بين المشهور بجعل الهمزة بين مخرجها
ومخرج الالف كما يجعل في سائل وفي على هذا اي على يرى
ارى يرى اراءة يعني كما يجب التخفيف في مضارع راى لكثرة
استعماله دون اخواتها قال ابن حاجب الماضي من الرؤية على زنة
افعل حذفت الهمزة حذفا لازما في الماضي والمستقبل جميعا وقيل
ارى يرى فالتزموا كلهم التخفيف لكثرته في كلامهم ولهذا
لم يلتزم في قوله نأى وناى على ونأى اعطى يعطي بل جوز
في جواز التخفيف لعدمه لانه لم يكثر تلك الكثرة الا ههنا فبانه
موافقا لما في الجاربردي واما كيفية التخفيف في ارى يرى
فهو ان اصلهما ارأى يرأى على وزن اعطى يعطي فنقلت حركة
الهمزة الى الراء الساكن قبلها فبقيت ثم حذفت واعلال الياء
ثم وذكر في شرح الهادي انه يحتمل الحذف ههنا وجها
آخر وهو انه اجتمع في ارأى همزتان بينهما حرف ساكن واتى كون
حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على
حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب ومنها الالف التي هي لام الفعل

فلا يستقل ههنا هي بحجره دفعي واعترض عليه بعض الفضلاء
بان هذه العلة توجب الاطراد في مثل بناء مضارع بناء
بناء وقد عرفت انه ليس بواجب واصل اداوة اداوى على
وزن الكرام فحقق الهمزة ثم نقل كسرتها الى الواو وحذفها فصار
ادايا وقلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد الالف
الزائدة فصار اداءى ثم وضع الياء من الهمزة فصار اداءة
هذا احد الوجهين فيه والآن قد اخترنا واذا علمت ما تلوناك
كله ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من ان معنى قوله
دون ماضيه هذا انه يجب التخفيف في مضارعه دون
ماضيه كما يجب في مضارع راى دون ماضيه وانما ذلك
لقصور نظرهم في تحقيقات القوم واستعمالاتهم فلا تكن
من القاصرين اسم المفعول من راى مرئي بسكون الراء و
كسر الهمزة وتشديد الياء اصله مرءوي على وزن مفعول
فاعل بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون
وادغم الياء في الياء وكسر الهمزة للياء كما وقع الاعلال هكذا في مرمى اصله كما من

واذا عرفت كيفية الاعلال في الموذي في اسم المفعول امكنك
القياس عليه سائر نظائره وهو مرايا من مرئي من
مرئية مرئيتان مرايا ومراءي ولا يجب بل يجوز حذف
همزته في اسم المفعول لان وجوب حذف الهمزة في فعله الذي
هو يرى على خلاف القياس بين النحويين لكثرة استعماله ولهذا لم يجب
في نظائره كما مر وكل ما يثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيئا
آخر غيره فلا يستتبع حذف همزة ذلك الفعل الذي هو يرى
المفعول الذي هو مرئي وغيره من اسم الفاعل والمكان
والزمان والآلة في وجوب التخفيف ومعنى فلان يستتبع
الشيء انه يطلب ان يكون ذلك الشيء تابعا لنفسه فيحذف
منها واذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع وحذفت
الهمزة وجوبا في نحو مرى بضم الميم وفتح الراء وتنوينه
وهو اسم المفعول من باب الافعال اصله مرءي بوزن مكرم
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنا ٥
الالف والتنوين فحذفت الالف في التلفظ واعطي التنوين لما قبلها ثم نقلت الهمزة

كهذه الهمزة في اكرم فانه يجب حذف الهمزة [illegible]

فاجتمع ساكنان فحذفت الهمزة فاعطي وكسرها لما قبلها
والتقى التنوين الياء فصار مرٍ هذا التخفيف بعد الاعلال
ويجوز بالعكس وقد مر نظيره وانما وجب ذلك مع انه وجب
حذف الهمزة في فعله الذي يرى على قياس بل التزم لكثرة
الاستعمال ايضا لكثرة مستتبع والقليل يتبع الكثير كثيرا وهو
اي يرى واخواتها كاسم الفاعل والزمان والمكان فانه
كان الحذف فيها غير قياس بخلاف مرئي فانه قرض استعماله
واحد فقط وهو مرى واسم الموضع من يرى الذي هو الثلاثي
مرى بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها واصله
مرئي على وزن مفعل فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت
فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء من اللفظ
واعطي التنوين لما قبلها فصار مرى والآلة مرى وهو
كالموضع في اصله وفي اعلاله ووزنه لكن الميم منه مكسور
واذا حذفت الهمزة اي اردت حذفها تخفيفا في هذه
الكلمات وهو اسم الفاعل والمفعول والمكان والآلة من يرى الذي هو الثلاثي يجوز لكن

حذفوها بالقياس الى نظايرها التى حذفت الهمزة منها تخفيفا

نحو سله وغيره الا انه اى حذف الهمزة فى هذه الاشياء

غير مستعمل فى كلامهم الجمهور من راى يرى الذى هو الثلاثى نحو

يرى اه الماضى ذكر راى راى يراى اه وفى المضارع يرى

يريان يرون ترى تريان اه وكيفية تحقيق همزة كلها مر سبق

واما اعلال بابه كاعلال يادعى يرمى كما سبق فى باب الافعال فقس

المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب باستقراء كلامهم دون

ما عدا باب السادس نحو اخذ ياخذ بفتح العين فى الماضى

وضمها فى المضارع ومن باب ضرب يضرب نحو ادب يادب

من المادبة بمعنى الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن

ومن باب فتح نحو اهب ياهب ومن باب فعل يفعل

علم نحو ارج يارج ومن باب اسل ياسل فلا يجيء من باب

فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة

ابواب من باب فتح نحو ساى يسى ومن باب علم نحو بئس يبئس

ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء من ابواب

ثم لا يخفف [illegible] كما فى المعلوم ايضا والمضارع يخفف كما فى المعلوم يضم يقال فى الماضى

من باب حسب نحو هناء يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ

ومن باب علم نحو صدأ يصدأ ومن باب حسن نحو وضؤ يوضؤ

ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في

المواضع الثلثة انما هو لقصد نحو ما مضى واما تقديم مثال

باب نصر على مثال باب ضرب لكثرة استعمال المهموز الفاء

من باب نصر بالنسبة الى استعماله من ضرب لكثرة استعمال فصيح

المثال اعني اخذ ولا يجيء من المضاعف الا مهموز الفاء نحو اذ

يأذ انما علم ذلك بالاستقراء والتتبع ولا يقع الهمزة موضع

فاء العلة والواو من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم

ان المهموز قسم من الاقسام وانما فهذا الحكم وما يتفرع عليه مردود

لاقامة الدليل ومن ثم اي من اجل عدم وقوع الهمزة موضع

فاء العلة لا يجيء في مثال الا مهموز العين واللام نحو وأد من

باب ضرب ووجاء من باب فتح ويسمى باسمهما فيقال مثال

المهموز العين ومثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز

الفاء واللام والاصح ان المهموز مهموز الفاء بعد العين نحو ابع وداء

اللام ولا يجيء في الناقص الا

نحو أتى من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء م

ويجيء

ولا يجيء في اللفيف المقرون الا مهموز العين نحو واه من باب
ضرب ولا يجيء في المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى من باب
ضرب ويكتب الهمزة في الاول اي حال كونها في اول الكلمة
على صورة الالف في كل الاحوال اي سواء كانت مفتوحة
نحو احد او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل وسواء كانت
اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء كانت
همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانما كتبت الفا
فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي اخف وفي التبري فابدلوا
الهمزة الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب
في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فزوده الهمزة وان لم تخفف
تخفيفا لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن اكثر
تخفيفها خطا لخفتها لان ما يدرك كله وقفة الكاتب عند
الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان
الالف لا يقبل الحركة فكيف يكتب الهمزة على الالف صورتها
في الاول الذي هي محل الحركات ويكتب في الوسط اذا كانت ساكنة بحرف حركة ما قبلها

نحو راس ولوم وذيب لان الكلمة انه لتوافق صورة الهمزة
حركة ما قبلها ولتوافق طريق تحقيقها واذا كانت الهمزة المتوسطة
متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة
نفسها حتى يعلم حركتها نحو سال ويلوم ويسم ونحو سال ولوم
وسيم وانما لم يورد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف
فيها فمنهم من يحذفها ان خففها بالنقل نحو سال ويلم ويسم
ان الادغام كسيل ومنهم من يحذفها المخفوضة بعد النقل فقط نحو
سيل وللاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو سال ومنهم من يحذف فيها
في الجمع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها
فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو دبية ومبر على طريق تخفيفها ان الاصل
ان يكون الكتابة بحرف الملفوظ ولو قال على طريق تخفيف
الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره ليشمل ما كان
ما قبلها وكلم ميرعونه فقد علم بطريق اولى لما ذكرنا على انهما كانا
مستثنيين ان تخفيف الهمزة في حكم اخواتها واذا كانت الهمزة
متطرفة حال كونها اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا

على وفق

لا وقفه وحركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضية والعارض
كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ ودفئ ويعلم
من هذا ان الطرفية اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم
يقرأ ولم يقرؤ ولم يرد فاولى ان يكتب على وفق حركة ما قبلها
وان كانت ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا يكتب
تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها لتطرفها وسكونها ولا على
حركة ما قبلها لعروض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء ودفء
بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها المطلقة
هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وجزء
فانما هو علامة الهمزة والعادة لها ليعلم ان هناك همزة في
اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطؤ والوطئ والخبئ بالواو
والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة
الخط الباب الرابع في [illegible] قدم ما يكون
حرف العلة فيه غير متعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل
العين لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة
معتل ويقال له

المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه اى الذى
اعتل فاؤه معتل بحذف الاضافة الى الفاء ولان احرف العلة لما كانت
فاؤه كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اقل الامر
ولانه لا يجب الاطراد فى التسمية ويقال له مثال ايضا لان ماضيه
مثل الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة
دفعا للتوهم كون المراد منها الصحة و وفيه و فا صحيح ليس
فيهما حرف علة و يلزم كونه مثله فى تحمل الحركات كوعد و وعد
وقيل انما سمى مثالا لان امره مثل الماضى فى امر الاجوف فى الوزن
نحو عدّ من تعد و زن من تزن قرة عين به لجده سواء ناله فى
الوزن وهو اى المثال يجيء من خمسة الابواب باب ضرب وعلم وفتح
وحسب وشرف نحو وعد يعد و وجل يوجل و وهب يهب و
وصب يوصب و وفق يوفق ولا يجيء المثال من فعل يفعل اى من باب
نصر بالاستقراء الا وجد يجد كما يجيء فى لغة بنى عامر وفى لغة غيرهم
من باب ضرب فحذف الواو فى يجد اصله يوجد فى قياس لغتهم لثقل
الواو وضمة بالعدم ما يكفيه دون اه يجد بالضم بلغة ضعيفة لخروجها عن القياس

والمثال

واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في الحذف بمعنى ان الحذف في كيد
على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء
اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في التحمل وعدم الاعلال
سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين كوعد ووعد ووقت
من الوقت هو تقدير الاداة وهو متعد لان من الوقت بمعنى القعود
في البيت فلا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان ووقد لد
في بنى على انه متعد ويبنى ويبنع ولم يجد من اليائي الا يسر
واعدا بينهما على قلة ونظائرها باكي ويمن ويمن وليسر
فلا تعلان في اول الكلمة لقصد التخفيف عند الابتداء فان الاعلال
انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم وعند الابتداء [illegible] فلم
يعرض له فتور وملل في التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف و
التسهيل وقيل انما لا يعلان في الاول اذ الاعلال مقدر سا
المجهول اي كون الحرف معتلا قد يكون بالسكون او بالقلب اي با
بالقلابه الى حرف العلة او بالحذف اي بكونه محذوفا وكلاهما
لا يمكن في الابتداء اما السكون فمتعذر لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اه كالسكون

القلب شذوذ لان المقلوب به غالبا اصل نحو بعض حروف
للابدال يلى نحو حرف العلة يعنى ان الالف التى زايدة فى المنصوب
للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة اى الالف لا يكون الا
ساكنة واما انه لا يمكن الحذف [illegible] فلنقصانه اى فلزوم
نقصانه من العدد الصالح فى الثلاثى ولا سابع الثلاثى فى الزوايد
منه وانه لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول
ولا يعوض الا يقع التعويض بالتاء فى الاول ولا فى الاخر
مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان صح لا يلتبس الماضى
بالمستقبل بالتعويض فى الاول كو...ـد والمصدر بالتعويض
فى الاخر نحو عدة فى نفى المفرد وان اندفع الالتباس بالحركات
ثم اى من اجل ان عدم التعويض بالتاء فى الاول لئلا يلتبس
بالمستقبل لا يجوز اد فان التاء فى الاول عوضا عن الواو المـ
المحذوفة فى العدة بل ادخلت فى الاخر ولان اصل عدة وعد
بكسر الواو نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها مع اعتلال
نقلها وحذف الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها وعدة فحذفت الواو

لمثل ما ذكر ولزوم تاء التانيث كالعوض من المحذوف فانه ثلثه
احد الوضعين للحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة
ولا من نحو الوصال لعدم اعتلال فعله كي لا يوصل الالتباس اي لئلا يلزم
الالتباس بالمستقبل ويجوز الادخال التاء في الاول عطف على قوله
لا يحذف في الصلة مصدر من الوكل وهو التفويض الى الغير اصله وكلة
لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يلحقه علامة التانيث
وعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة
مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا
المحذف من عد الامر اذ اصله عدة نحو قوله انتم الذين اخلفوا ما وعدوا
لان التعويض من الامور الجائزة عنده لا من الامور الواجبة
فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف
اي حذف التاء في حال من الاحوال لانها عوض عن المحذوف وهو
الواو في العدة ولو حذف العوض انعدم بها ما يدل على المحذوف
فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز حذفها لان الاضافة
تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اي مقام التاء فيجوز حذفها لحصول هذا الاعتناء

جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا
وبيانه انه حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواه
مطلقا فلم يثبت به بهذا التقريب وكذلك اي مثل حكم العدة حكم الاقامة
اصله اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى
الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها
التاء في الاخر كما في العدة وكذلك حكم الاستقامة وكذا نظائرها كالاجابة
والاستجابة ونحو ذلك اي وكما يجوز ان حكمها حكم العدة حذفت التاء
في قوله تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة كما
حذفت في عدة الامر وتقول في الحاق الفعل يعد وعد وعدا وعدا
انه يكتب اي ويجب في وعدت ادغام الدال في التاء ولقرب مخرجيهما
فكانهما في حكم واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد لان اصله
يوعد بدليل انه حروف ماضيه حروف مضارعه والفاء في الماضي
واو فوجب له حذف الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب
ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة
التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية اي الواو وهي الضمة التقديرية الى الكسرة الحقيقية

الا الى الكسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يدعو
لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت في احديهما
وسقطت في الآخر وهذا الثقل وان لزم في اجتماع هذه الامور
الثلثة الا انه لما لم يكن اهون من فساد حذف الآخر في دع ثم
اى ومن اجل ثقل هذا الخروج ~~من الكسرة الى الضمة مثل فعل~~ لم
يجئ لغة على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة
الى الضمة وفُعِل بالعكس اى فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا
جعلوا هذه الصيغة في الفعل المبني لغير معلوم كما مر الا يجئ
بكسر الفاء وضم العين ولا على العكس فلما استثقل احديهما وحده
فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تقد واخواته الضم اى كيعد
فانه لم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها لان كلمة فالمراد المثال
وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويهب ويدع ويطأ لانه
اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذف الواو للعلة
المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوحا وكذا امثاله نظرا الى حرف
الحلق فانه حرف الحلق ثقيل فيه فتح العين معاونة لثقله الان يرد عليه انه

لم لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني كسرها بعد ما وقيل الضم بمثل
يعد بمثل يسع فانه ماضيه وسع بكسر العين فلم يحكم بانه في الاصل
يفعل بكسر العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة فة
الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التاويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم
والائمة نبهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها
مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه
ينفعك في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان في اصله ياء وعد
فلم توجد العلة الموجبة للحذف وانما لحقت التاء في المعدودة ما نعة
من سقوط الواو وانها لم يكن فائدة بحسب الظاهر واما في يوسر لانه
يلزم التقاء بسقوط الواو بين الثقل بالخروج من الضم الى الكسرة فلم
يترك الاصل ولان الواو تقوى بضم ما قبلها فهو يبنى على الثبات
الامر عداه وانما لم يذكر الحذف في الامر لانه فرع المضارع فيعلم
حكمه من حكمه اولانه ماخوذ من تعد بلا فا والفاعل واعد بلا شئ
العاد والمفعول موعد بلا شئ والموضع موعِد بلا شئ
العاد وزنه مفعل بفتح اللام وكسر العين والآلة ميعد اصله موعد على وزنه مفعل

بعلم

بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها

وهم اي العرفيون يقلبونها اي الواو ياء مع الحاجز الا نون في نحو

قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز

فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز اي في موضع يكونون اي

العرفيون اغلب منهم مع الحاجز اي بطريق الاولى واعلم ان ابن

الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حصينا حكم بان قلب واو قنوة

ياء شاذة لعدم كسرة ما قبلها ويعضده عدم كتابة بمرة في

بالالف وبك بالواو وذي بالياء ونقل السيد ركن الدين

نعم عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها في قنيت من

قنوت فانه مصدر قنوت قنوة فعلى هذا القول ان منقولا د

في قنية الثانية التي في كلام الزمخشري لما قاله ان ياء قنية ٥

مقلوبة من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك

ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمص الظهر اذ يرد على ابن الحاجب

جواز الامالة في شملال وعدم جوازه في عماد ويرد على

المنقول عن ابن القطاع ان المجيء قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت

فتوة بالقلب ايضا (الا) ... ...

اى المعتل العين فقدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولا نه

يصير في الاخبار على ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة

احرف والثلثة مقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف اجرى

مجرى الصحيح اى ما هو كالجزء له من الحرف الصحيح او لو قوع حرف

الزائد في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف

في المتكلم في الماضي ويسمى غيره بذي الثلثة بتعاله وقالا كان

المتكلم منه مأخوذ عنهما ثم اعتبر في صيرورته على ثلثة احرف

وان كان في الحالين الواو كذا الاجوف وانه وان كان جملة الالة

الحرفية تسمية للفعل الماضي للمتكلم لانه اتصال الضمير المرفوع

بالفعل خصوصا المتصل فانه يجوف من حروفه وهو اى الاجوف ب

يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول ومن

ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن

فلم يجيء منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفية

اصلا فقط بطا شاملا قوله في باب الاعلال اما سنعلق بقوله شاملا فيه بانوه

والمعتل خلاف الناقص ويقال له مجمع الحروف ه

قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيلزم
التقدير قال بعض الشارحين في باب الاعلال اصلا متينا دالا لجميع
انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما
صفة بعد صفة لاصلا لحذاء اي يحصل جميع المسايل والاحكام المتعلقة
بالاعلال منه اي من ذلك الاصل وبها اي ذلك الاصل قولهم ان
الاعلال في حروف العلة حال كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء
فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء
الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها كنحو سرو ميزان ه
يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف
العلة التي هي غير الفاء الابتدائي اربعة اوجه الحركات الثلث
والسكون ويتصور في ما قبلها ايضا اي كما يتصور في حروف
العلة كذلك اي مثل يتصور في حروف العلة في الحركات الثلث
والسكون فاضرب اربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة
من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية التي هي احوال
ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فيحصل لك ستة عشر وجها

ثم ان كان حرف العلة الساكنة التي فوقها اي ما قبلها كان ما قبل
حرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي ثلثة
عشر وجها الاربعة منها حاصل الفا كان ما قبلها اي ما قبل حرف
العلة مفتوحة وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو القول
مصدرا وبيع وخوف وطول ولا لقلب الصورة الاولى وهي ما
كان حرف العلة ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف
العلة اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون جعلت من
جنس حركة ما قبلها اي في جميع المواد للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم
الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد
ممتنع بالاتفاق واما الابتداء بالساكن الصامت اعني غير
حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات
لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء
ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن عن الحركات ولا يجوز
ان يعدم الحركة عن الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع بالاتفاق في بيانه

اصلم

اصله موزان فقلبت الواو ياء ويوسر اصله ييسر قلبت
الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اي الا وقت انفتاح ما قبلها
فانها لا تجيء حينئذ جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعني
ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة ما قبلها
مفتوحا فالخفة حاصلة ولا احتياج الى القلب وعند بعضهم يجوز
القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف
وقد جاء يبت اليك فتقبل تابتي صمت اليك فتقبل صامتي اي
توبتي وصومتي ذكر الواحدي في تفسير قوله تعالى ان هو ناه
لساواه قال ابن عباس تقوى هي لغة الى دوس وهي قبيلة من اليمن
ولعل نحو اغزيت اصلها بالياء واو ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت
فقلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا
ليغزي كما يجيء ان شاء الله تعالى وطردا للباب كيكرم وتكرم تبعا لاكرم
وكتبام تبعا لقام واطراد الباب لا تقتضي اصالة المتبوع و
فرعية التابع كما في اول الكتاب ونحو لي كينونة اذ اصله
كونونة بالواو لانه مأخوذ من الكون فعدل كان يجوز فيه سكون الواو وانفتاح ما قبلها

وانتم قلتم اذا كان كذلك لا يعل لان اصله اى اصل لفظ كينونة

كيونونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء

وسبقت احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء

في الياء فصار كيّنونة كما ادغمت في ميّت اصله ميوت على وزن

فيعل قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء فصار ميّت ثم

خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لانها لما

تغيرت بالقلب في الواو اتبعوا هذا التغيير الثاني بالحذف لان

التغيير يونس بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت

الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة

فيما نبت ولم يلتزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل

ان كينونة متغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة

الا نادرا كعصفوقة فقال الصرفيون منهم الخليل انه متغير

من كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله حتى تعود

الفضل كينونة وجد فيعلولة كقيعود وهو كل شيء لا بد دم

ثم قالوا ذاك
وبقيت كالتراب
قال الشاعر
وان بدا لكم ما اكتم الجبّ فيّا
فسعود بين

قال الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف
على وزن سرجوجة وهي الطبيعة ثم فتح الكاف اي غيرت
بابدال ضمته اولا فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند البصريين
حتى لا يصير الياء واوا في كل الصيرورة مصدر صار يصير
الشيوبة مصدر شاب يشيب والقيلولة مصدر قال يقيل
اذ لو بني على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو في الواحد
ياء تبعا للياءات في نحو كيكونة لكثرتها اي الياءات
بالنسبة الى الواو ولخفتها على ان الخفيف اولى من الثقيل وقوله
حتى لا يصير اه وقوله تبعا للياءات اشارة الى رد ما قيل
من ان الاولى في هذا المقام ما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو
ياء والضمة فتحة وجه وقوله من ثم اشارة الى ما تضمنه قوله
لكن شبها بالبناء والاصل قلة الواو والياء قيل لا يجيء من الواوي
غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة
مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهيع هيعا قال الامام ابن الجني

في الثلثة الاخيرة اي فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع
الحركات الثلث في حرف العلة كربيع وضحف وطول يكون حرف
العلة فيها للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله ذلين
حركة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان
والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار اليه الاول بقوله اذا كن
اي ان وجدت العلة في فعل الثلاثي او في اسم على وزن فعل شبه
بالشكل والى الثاني بقوله اذا كان في محل طرف بقوله اذا كن
وكونهما من عارضين اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة لها
فلا حاجة الى الاعلال والى الثالث بقوله ولم يكن ما قبلها
للفتح كم الستين اذ ليس في الفتح قوة الاستدعاء الواو
للعطف والجملة الحالية تعطف على اذا كان لان الحال في معنى
الظرف فيجوز نعطف عليه فيكون تقديره اذا كن في محل وقت
لم يكونا من عارضين وحال لم يكن ما قبلها في حكم الساكن
وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف
العلة تلك الاعلال وتم الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب

بسند ما في الفتح الالف اشارة الى الفتح وقوله

اضطراب

وحركة اذ لا يبقى فيهما على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها
واما الخامس فبقوله ولا الجمع فيهما على تقدير الاعلال اعلالان
اذ هو مخل بالكلمة واما السادس فبقوله ولا يلزم ضم حرف
العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض
واما السابع فبقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل لفوات
الغرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط الاول
لانه متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق
بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او ما بعدها من حيث
ترتب مفسدة او فوات مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه
وجعل باقي شروط قيود الطرفا او ثانيا ثم قدم الشرط الثاني
على الثالث لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة التي هي عرضة
للاعلال والثالث حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال
غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي لانه قوله غير عارضة والثالث
كان عدميا بحسب اللفظ الا ان المراد منه التحصيل على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
ودفع الثالث عن الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها

ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة

الاول على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاول متعلقة بقابلية

المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد

او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه ولا شك ان الاول

مقدم على الثاني وقدم الخامس لانه فساد في نفس الكلمة و

السادس فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان

دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني

بلفظ الا في حيث قال اذا كان لكونه مناسبا لكون الحركة لازمة

غير عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين

الاولين وتنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجود

والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف التي فرض ورود

الاعلال عليها والتعلق بغيرها دون ... اي ... اعلم ان الثلثة

بين اذا تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة بين نحو قال اصله

قول دعا اصله دعو فلما سكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود

الشرايط المذكورة فيهما لان الاول فعل حالنا اسم ثالث فعل وذو وجود بانه الشرايط فيهما

والكبير

ولا لبس انه يؤخر قوله ونعل مثل ديار مع سابقه الا قوله

للمتابعة في جميع ما لا يعل بحروف العلة لانتفاء الشرائط

لئلا يقع الفصل بين ما اجتمع شرائطه وهو بين ما لا يعل لانتفاء

شرائطه الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال للمعتد ورعاية

لمناسبة ما تقدم في تحقيق الاعلال واصل ديار دوار اعل

بتبع الواحد يعني دار وهو قد اعل كما مر ونعل مثل قيام اصله

قوام بتبع الفعل اعني قام وهو قد اعل كما مر ونعل مثل سياط

اصله سواط بتبع الواحد واعل وهو سوط وانما قال بتبع الواحد

واحده لم يعل تبع الواحد كما قال في ديار لان واحده لم يعل

بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي اي واو سوط وان

لم تعل الا انها شابهت بالالف في كونها ميتة اي ساكنة والالف

قد اعل فكان سوطا قد اعل لمشابهته بما اعل اعني تعل هذه

الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا على

وزن افعال وقت الوزن نظرا الى المعنى اذ هو معنى قوله ولا على

وزن افعال ولا عادته قبل حمل للمتابعة تلك الاشياء التي ديار وقيام وسياط واعل انه هذه

الاشياء التي هي اعلت بالتبعية وانه لم يكن من الثلثة اللاحقة

التي اشترطها ابن جني في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لما

ناسبتها في كون حروف العلة وما قبلها متحركين ذكرها بقوله ولا الغير

عطف على قوله يعز على قوله ومن ثم يعز نحو قال اي ومن اجل

ان الثلثة الاخيرة انما تقرآ اذا وجد الشرائط المذكورة اجمع

لا يعل نحو الحركة جمع حائك والخونة جمع خائن وصيدى وهو

الحمار الذي يميل عنقه لنشاط وقصوى اسم ما يقرب المدينة

لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين من بين اما انتفاء

الاصل الاول اي كون حروف العلة في الافعال فقط فلذلك لم يتعرض

المصنف له واما انتفاء الاخر الثاني اعني كونهن في اسم على وزن فعل

فتعرض له بقوله نحو دعوى عن دنه الفعل بعلامة التانيث

وهي التاء في الاوليين والالف في الاخيرين وقيل انما لم يعل حروف

العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على اصل صيدى بالياء وماضيه

عنه واو وعللا على لم يعل ايهما واوي ويائيا باي دم متم

لا يعلا لكونها الفتح الطرفية حركته بسبب التقاء الساكنين في بعض الشروط الثاني اعني عدم بدون

في هذه الاشياء قوله بدل من هذه الاشياء او حروف العلة م

وحركة واو القلة دون حركة لالتباس نحو عود واصيد لان حركة العين

في عود وحركة التاء في اصيد في حكم الساكن لان العين او التاء

في حكم الساكن اما العين في عود فحكم عين اعود لان بمعناه والتاء

في اصيد في حكم الف تحاود لان بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو

عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثي هنا على المزيد

لانهم يقولون الاصل في الواو والعين افعل وافعال بدليل اختصاصهما

بباب العيوب تحذوة وما دة منها فالثلاثي كالمزيد الاصل وهذا عكس

سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم

يلحظ الفرع اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال

عار يعار فقلت قائلهم وسائله بطرفي العيب عني اعارت عينه ام لم

تعار افاد الترخة في اعارت للاستفهام والالف في تعارا بدل له من نون

التاكيد المخففة اصله تعارن قال في الاقليد لقوله اعارت وجه

عندي وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف عور الرجل فالفعل

يسند الا الرجل الا الى جزء منه ولا شك ان العيب ملتصق الى الكل اعلى

دين من العيب الملصق الى الجزء فلما انتقلت دينه العين شاع ان لا يلتفت اليه كهنه عيبا على كله

عاد ليس من افعال العيوب فلذلك اعل واما لم يعل اعور لعدم
موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قبلها الفا او يكون متحركا
وما قبلها مفتوحا كما صرح به ابن الحاجب وههنا ليس كذلك اذ لا يتم
يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه
لم يعل عور الا ان ابن الحاجب يا فيه نفسه صبت قال ولم يعل باب اعول
واسواد للبس بالداعيين اذ نكل ولم يعل باب اعتور لعدم
موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال
فيه انما صح اعور لسكون ما قبلها الثم الا انه يقال انه نظر الا ان عور
الثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي اصل للسداسي ولم ينظر الى انفعال
الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب
المعنى نظرا في اعلاله الا انه كلي من باب فان فوجد موجب الاعلال
فاعل فحيكون ما قبل الواو في اعور في حكم المفتوح فوجب
يعل بالنقل والقلب لاستغنا والا انه لم يعل لئلا يلتبس بالحفا عف
فاعل ولم يعل عاذ لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو
ثم لم يبقى هو عليه اذ لم يحمل لحجاجا ودخ الجار مع ان الاول بالقبيل نفي الحركة اليه ولو

الجيم فيحا ودعى ان الشاكي لبس بجائز وقلب الواو القائم فحذف احدى الالفين لتحادل الساكنين فيلتبس باب علم في الوقف ومن ثم لا يعل نحو الجولان فتح بدل وحركة على اضطراب معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى كلمة ولو خرج عن وزن العفل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا فلم يذكره المص لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبعة والموتان نحو الجولان اي على الجولان في عدم الاعلال لانه لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيض والنقيض يحمل على النقيض ولم يذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لانه ادرجه الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في باب ونحوه يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى صفة الطباق ومن ثم لا يعل نحو طوى مما لا يجوز فيه اعلالان لانه فعل من طوى مرة اذ اصله طوى قلبت الياء الفاء فلم يقلب يعلل الواو الفاء لانتفاء الشرط الثاني وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعل الاعلال بالاول اذ لو لم يعل الواو

لانه يجوز عليه اى على الطوى في عدم اعلال الواو لانه لم يجتمع
فيه اعلالان فلا يعل نحو صيي بقلب الياء الاولى الفا حتى يلزم ضم
الياء في المضارع اى في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو
عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت العين في صيي
الفا وقلت صاى يجيء مستقبله يصاى بضمة فوجب العلة في مضارعه
الضم مثقلا لما عرفت من كراهته فان قلت فلم لا يعل نحو القود والصيد
حتى يبقى على الاصل يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك
للدلالة على الاصل يعني لو قلبت واو القود الفا وقيل القاد لم
يعلم انه واوي او يائي وكذا الصيد الاشياء الاولى من تلك الخمسة
عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما
مع الاعلال الاشياء لحرف العلة نحو يُسْر وبُيِع ويقُود ويلى
بيعو ويجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعنى يُسِر واوا لضمة
ما قبلها ولين حركة الساكن في مضارعه يسر او حرف العلة في الصورة
الثانية اعني بيع بنقل الحركة لثقل الكسرة على الياء خصوصا
بعد الضمة ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولين حركة التاء في مضارعه وهذه النوع

واذا ابطلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء في الصورة
الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو
الكسر الاصل في اعلال الياء ولهذا كان نبيع افصح فصار نبيع وهذه
افصح وحرف العلة تسكين في الصورة الثالثة اعنى يغزو
للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو وهنا تسكين الواو
فلا نقل حرف العلة في الصورة الرابعة نفى النقل على الواو
والمقصود من الاعلال التخفيف وهو هنا [illegible] ونحوه اى ومن
امثلة الفتح خفيفة لا تعلل كى غيبة بضم الغين المعجمة وفتح
الياء مبالغة غائب وكالنومة بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم
كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الدليل ان كل من تلك الوجوه
ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاصل
الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا وترمية
وفي الصورة الاولى اعنى موزان تجعل حرف العلة وهي الواو
ياء لما مر من ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة
ما قبلها وهي كلية الفتحة لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يعلل بناء بل دوال مع انه في الصورة

وفي الصورة الثانية وهي داعوة تجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها

الثانية لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تقلي بالحمل

لبعدها من الفعل لتقيل الا اذا كان الاسم منها على وزن الفعل

نحو تقول جود وزهد اي الدخل ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن

الفعل وهو طا في الصورة الثالثة وهي ما سكن حرف العلة

للخفة لنقل الضمة على الياء ثم حذف حرف العلة لاجتماع الساكنين

ثم يقع في مثل واو البيع ليسا نهائها عن التغير فصار دما ما الصورة

الرابعة وهي ترتيب مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال

اي تسكين الياء في ترتيبه لنقل الكسرة عليها ثم حذف لاجتماع

الساكنين الوجوه الثلاثة من خمسة عشر وجهها كائنة اذا كان

ما قبلها اي ما قبل حرف العلة صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه

مع حركة حرف العلة نحو يخيف ويبيع ويقول ليطول ويكتبن

اي حركة حرف العلة في هذه الثلاثة الا ما قبلها لضعف حرف

العلة لانها تتولد من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل

حرف العلة في حرف القاف في ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه وليتم

عليه الساكن السادس سكونه وانما قال لان الاعلال انما هو للتخفيف فاذا كان

سكونه عارضا للفصل الى الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب
الاعلال بخلاف ما كان اصلها من الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول
الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فهو نظير خاف ويبيع ويقول ولا يعل
نحو اعين جمع عين واسود جمع سود واقوس والثوب واشيب
مع انهما من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين
جمع باعتبار المعنى لانه نظير بالامثال فاذا قوبل بالامثال وهو
جمع انما القسم الا ما دل الا ... فيلتبس كل واحد من ذلك النحو
بواحد من الافعال مثلا اذا اعين التبس بمضارع عان
يعين بمعنى اصابة العين وكذا الداعي ... ونقل الحركة
اسود التبس بمضارع ساد يسود ولا يعل نحو اسود
من تلك الصور حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق ... ولا يعل نحو
قوم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال
اذ اصله قووم فلو نقل حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها
في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا لزم
الاعلال في الواو الاولى بنقل حركة لانه ... عن الحركة
ما قبلها ... اذ ... عن عوض الحركة

الحركة اذ لا تكون ثابتة متقررة دليلي في معرض الزوال بعد تحرك حرف
حرف بها الحركة الواو في دعوا القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او
وقفت على دعوا ابتداءً القوم لم تثبت بل تزول كالاول وحركة
الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت عارضة
الا انها ليست بحاجز بل هي احدى حروف الكلمة فكانها اصلية
غير عارضة ولذلك اعتد بالمجتلبة مع كسر الهاء ولم يجز افصم
من المجتلبة دفع الحاء كما مر وايضا لم يكتف باقتصار منع لالتزام
اجتماع الاعلالين بل قال حتى يلزم الاعلال في الاعلال لان
الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى فلا يعل
نحو الرمي فهو اعل في الوجوه الثلثة حتى يلزم الحرف الساكن في
آخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم
ثم قلب الياء الفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل او كسر
الميم في الحالة المنقولة هو الكسرة ولا موجب لتغييره وابقي الياء
فالموافقة حركة ما قبله اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء
واوا لضمة ما قبلها ويلزم في آخره حرف ساكن في الاصالة لا ضرورة
فتحرك لصيانة الياء

اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الى ثمة
الثقل وقوي عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه بخلاف
العصا فان ما قبله متحرك فيه وبخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال
محذور ولا يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها
من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير الاعلال
بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع
ذلك يستلزم محذورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما
في تقويم فلانه لو اعل وحذف لاجتماع الساكنين وقيل تقيم
يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر
في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله
من مضارع باه يبين في الصورة او ببناء ما لم يسم فاعله من
مضارع يفعل في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يعل
لفعل هو ام مفعال واما مفعل ومخيط فلا يعل مع انهما من الو جوه
الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص
من المقوال والمخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصرا فلا يعل مقول تبعا للمقوال والمخيط

بنما له اي لخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب الاصلية
اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيهما اذا اعلت كالمثال
اصولهما في التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي
اصيل في الاعلال اي ان ضرورة التبعية تحديد اجتماع الساكنين
مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء
بخلاف فان قيل لم لايعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل
في الاعلال قلنا لانه ابطل قوله اي القائل وقوله قوّم يقول
القول استتباع قام التقويم اي ابطل قوّم ان يطلب ويستدعي
قام تبعية التقويم في الاعلال فان كان ثلاثيا اصيلا في الاعلال
لقوة قوّم في الاصالة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس
قام الاقوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يتبعه في الاعلال
لا يصلح اقام ان يكون معقوبا بالعلل هذا جواب دخل مقدر
وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتفق قام في استتباع التقويم باقام
فانه قد اعل مثل قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه
اعل بتبعية قام ثم لم يعل بالاضافة والاستقلال الا انه اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر

او غير تام فلا يصح ان يبنى مقويا للتام وهذا معنى قوله لانه
اى تام ليس منه ثلاثي اصيل ولا يقال مثل ما اقوله فعل التعجب
واغيلت المراة سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المراة
الحامل واستحوذ اى اغلب مع انها في الوجوه الثلثة فتح بدليل
على الاصل لانه وادى اوياتي ونقول في الحاوى الضمائر قال قالا
قالوا قالت قالتا قلن اى واصل قلن كسرن قولن الواو الفا
كما اى كالجعل الذى مر في المضمنة الاشبه في الادلة بقرب الادلة
لتحركها منفتحا ما قبلها وهو ان تسكن الواو ثم نقل الفا واصل قلن
قولن كنصرن فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لالتقاء
الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف من بدلالة الواو المحذوفة
فصار قلن ولا يضم الفاء وهو هنا القاف في فعلن لتلك العلة
لان الاصل في النقل اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها
اى ان تفعل ذلك اى نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها
لا حذفها والابتداء بحركة اى في فاء تلك الدلالة لسكونها
اى سكون الواو في النقل اذ فكذلك اى نقل بوجود ما هو لحصل بعدم ولا يمكن هذا النقل اى

اى نقل حركة الواو فى قلى لانه يلزم فتح المفتوح لان حركة
الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو
محذور اذ لم يكن الاصل فيه او تحركه من مخارج لتلك العلالة
ولا يفرق بينه اى بين قلى فى الجمع المؤنث فى الماضى وبين جمع المؤنث
فى الامر وهو قلى ايضا لانهم لا يعتبروه الاشتراك اللفظى اى الاشتراك
الغير القصدى فانه يعنى الاشتراك يلزم من الاعلال بدون القصد
الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديرية وهنا الفرق
التقديرية حاصل اذ اصل قلى ماضيا قولن كما مر واصله امرا
اقولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك اللفظى فى يبعن وهو مشترك
بين المعلوم والمجهول اللفظى اى كالاشتراك قلى واكتفوا بالفرق
التقديرية بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما يبيعن بفتح الفاء و العين
ومجهولا يبيعن بضم الباء وكسر الباء او وقع الاشتراك بين الماضى
وبين الامر فى مثل قلى من غير الواضع اى من غفلة عن الوضع
الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولتلك ثانيا قصدا ناولا عن
الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى من غير تعمد الاشتراك وهذا انما يكون

على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية
فيكون السبب في وقوع الاشتراك في اللفظ في هذه الصورة واما على ان
يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعرية فلا يستقيم فعلى
هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي
من غير قصد الاشتراك من تلك الصورة على ذلك المذهب في فعل الاثنين
والجماعة من الامر والماضي في تفعل تقول تكسر تكسرا انكسروا في الامر
وتكسر تكسرا انكسروا في الماضي وتقول في تباعد تباعد تباعدا تباعدوا
امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل يكون نحو تدحرج تدحرجا
تدحرجوا ماضيا وامرا ولا تفرق لهما الا بالقرينة فعلى بضم العين
وفعلى بفتح العين نحو طلق اصله طولق وقيل اصله طلق لانه
اى انه تبعه الطوايل ولم يعلم لانه ليس على وزنه فقوله
ان اصل طلق طولق بضم العين لا طولق بفتح العين لان الفعيل
من الصفة المشبهة يجيء من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح
نادرا كالشهير من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلق
على طويل علم انه ليس طولا بالفتح بل طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بينهما

دليله في مستقبلهما اعني يفعل من يأتي فان اصل فعل خوف

بالكسر لانه باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق

عينا او لاما وليس في فعل ونحوها شيء منها عينا او لاما فلا يظن انه

من فعل بالفتح ولم يجيء فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوف

بالكسر اعني يفعل من يبيع ان اصل يبيع يبيع لانه لا يجيء

من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين

ان اصله يبيع بفتح الياء المستقبل من قال يفعل لانه اي يفعل لاه

يقول يقولان تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين

تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر واعلاله من

وجهان حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها وهو حذف الواو

بعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن اصله يقولن لاجتماع

الساكنين الامر قل اي قولا قولوا قولي قولا قلن اصله

اقول كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف كما مر في يقول ثم

حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة

الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها فصار قل فقدم حذف الواو على حذف الالف لانه سبب حذف الواو اعني الاجتماع

اجتماع الساكنين متقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الا متناع
الياء اعني تاه سبب اجتماع الساكنين وهو حذف حركة الواو
متقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف
ضرورة ولو منع التقدم الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي
وايضا دفع بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف لعل
ولحذف الواو في قل الحق وانه لم يجتمع فيه الساكنان لوجب
على تقدير تحريك الواو بانه يتصل حرك الحق لان الحركة فيه حصلت
بالخارجي وهو لام التعريف في الحق فيلزم حركة اللام في قل
الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع
٧ اللام في ص — الحركة — الساكنين تقديرا فحذف الواو فيه كذا في قولا هو قولن لان
فيها حصلت بالداخلية فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف
الواو لانه بمنزلة الداخلية ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلي و
انما قال بالداخلية للمبالغة في كونها بتلك المنزلة وسماه الف
الفاعل ونون التاكيد اما كون الفاعل بمنزلة الداخلي فلما قرر انه
الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فنوضح له بقوله وهو

اى نون التاكيد بمنزلة الدافع لانه تحقق معنى الفعلية لان
التاكيد فى الحادث يجوز دون غيره اى دون اصل انه بمنزلة الدا فعل
فعلوا معه آخره الى المضارع مبنيا كونه كفعلين مع وجود
سبب الاعراب وهو حرف المضارعة وصار آخره وسطا و الاعراب
فى الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين
كونه فى آخر الكلمة والتنوين لا يقع محلا للاعراب اذ ليس من كلمة
فما بمنزلة جزؤها فكذا الا ما يشابهه محل الاعراب وبحذف
الالف فى دعنا اصله دعون قلبت الواو الفا فحذف الالف لا قيام
الت كثير واه وصلت الحركة فى تاء دعنا بالف الفاعل الذى
هو بمنزلة الدافع لان التاء ليست فى نفس الكلمة لانها صيغت
بها بيان التانيث الفاعل لم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا
يعنى ان الحركة والموكد كليهما عارضان فى دعنا فكانت الحركة
فى حكم السكون والحركة وان كانت عارضة فى قولا الا ان الحرف
المتحرك ليس بعارض بل هو اصلى فيقوى الحركة بموجب انه لم
يحذف فى قولا اى فى الامر بنون التاكيد الشديدة ويقال بالخفيفة يقولان قولن بالضم قولن

بالكسر قولاة قلناة وتقول بالخفيف قولي بالفتح قولي

بالضم قولي بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل آنه قائلاة

قائلون قائلة قائلتان قائلات وقائل اصله قاول كناصر

فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء

اصله كساو من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في الطرف

وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا حصينا لكون المد ولين الخفية

فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اولتنزيلهم الالف منزلة الفتحة

فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاول لئلا يعود

الممدود مقصورا والمقصور اسم المعتل اللام يكون ما قبل آخره

نظيره فتحة والممدود اسم المعتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره

من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احد الالفين

في كساء او حرك الاول لم يعلم ان ما قبل آخره الف في الاصل ام

لا فهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يكن حذف احد

الالفين ولا تحريك الاول جعل الالف المنقلبة همزة دفعا

للتقاء الساكنين كذا واتفق الالفين لتوجههما ولا اعتبار للالف اسم الفاعل فقائل لانها ليست بحاجزة

اي في اصل الصحيح فتح كسعاد بن نظير

ما قبل حقيقة متمكنة فلا يمنع من لزوم القلب ما قبل الواو والقاف
مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان
وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لدفعه لانه
اسم الفاعل يلتبس بالماضي ولا يلغى الاعراب فلا لانه يعمل بالوقف
وكذلك كان الالف الاولى الثانية في عدم امكان سقوطها
للالتباس بالماضي وتحرك الاخيرة فصارت همزة ولم تحرك الاولى
لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة لاسم الفاعل او حملا على كسائر
ونقط هذه الهمزة كما نقط بها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي
احدى حرف كل كلمة منها منقوطة ... في قائل حيث قابل بيده
شاء فضاء وكان على القادسية دخل على واحد من ... القيمة
بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قابل بنقطة من تحت فقال
له ابو علي هذا احفظ من قال خطى فالتفت الى اصحابه كالمغضب فقال
قد افتتنا خطوتنا في زيادة مثله فقام وخرج من ساعة وقيل
اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو شاء
في الهواء ومنه الخ نحو لاع من الشرع التم والقيمة وهو احاق الشفا الغلبة الاصل مائع ولائع فحذف الالف المقلوبة

على غير القياس فصار كاع بوزن فال ومنه اى من القلب بالحذف قوله تعالى
وكنتم على شفا جرف هار اى هائر منهدم فحذف العين لما مر ويجئ
اسم الفاعل فى بعض الاجوف بالقلب المكانى ونقل وقوع ربما عن علما رفعه
فى الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما موضوع بإزاء الآ خ
نحو شاك اصله شائك اى اذا لم يقلب بالمكانى كان حقه ان يقال
شائك واصله شاوك من الشوك وهو على التسليم من باب علم فوضع
العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل
اعلال غاز فصار يقال جاءنى شاكٍ بالضم ~~وعليه حمل~~ ومررت بشاك
ورأيت شاكيا واما من قال جاءنى شاكٌ بالرفع ورأيت شاكا ومررت
بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التى هى العين طلبا للتخفيف وكذا فيه قلب
الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل
الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار
حادِوٌ فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يحتاج فى قلبك استبعاد
القلب المكانى اذ يجوز هذا القلب فى كلامهم نحو القِسِيّ بكسر القاف والسين
اصله قُوُوس بضم ما جمع قَوْس فقدم السين الى موضع الواو الاولى

واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما

فصار قفوو وبني الادغام اذ الاعلال يقدم عليه فوزنه

فلوع نحو عصو في جمع عصا ثم صير قفي بضم القاف اي قلبت الواو

اعني واو فعول والواو التي هي لام ياء بين لوقوع الواوين المذكورين

في الطرف في جمع والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت

الواو التي لام كانها وليت الضمة وكانه في التقدير قفو بواو

او نزل الواو التي هي المدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي ياء على حد

قلبها في ادل فصار قفوي فاجتمع الواو والياء السابقة سا كنة

فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة

لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قفي كما فعلوا هذه القصة

في عصو وفيه القلب بالنقل فصار عصي وزنه فعيل والاصل الا تباع

فيهما منه اي ومن القلب المكاني اينق وزنه افعل اصلها انوق جمع

ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة

فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصار اينق

المقول يقول اذا اصله يقوو رفاعه كالاعلال يجوز اي الحركة الواو الى ما قبلها فصار يقول فاصمه

فاجتمع ساكنان فحذف الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه
لان الحذف بالزائد اولى بالتغيير وحذف الواو الاصلي اي عين
الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان الواو الزا بدة
اي الواو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال
سيبويه في جوابه اي الاخفش اي في جواب دليله لا نسلم ان الواو
علامة المفعول بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة
انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه
من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان العلامة لا تحذف
بل انما لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير
المحذوفة وفيه اي في المفعول توجد علامة اخرى للمفعول الميم
فيكون وزنه مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم
الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح
الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف
هو الاصلي كالياء من قاض مع التنوين واذا التقى ساكنان
والاول يحذف الاول منهما قلنا ذلك انما يكون اذا كان الثاني في الساكنين وفي مبيعا

واما ههنا فليس كذلك بل هما وف علة وكذلك كقولك بيع

اصله مبيوع يعني اعل كما علال يبيع اى اعطى حركة الياء الى ماقبلها فصار

مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو

فحذف الواو لانه زائد عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء

وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء

المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا لضم ما قبلها وتسلم الياء من الالتباس

بالواوي وعند الاخفش حذف الياء على الغير على اصله لدفع التقاء

الساكنين ولم تتبدوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين

فصار مبوع فاعطى الكسرة الى ما قبلها لتدل عليها ولا يلتبس بالواوي

كما مر في بعت هكذا وقعت النسخة التي رايناها والصواب ان لفظة

مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حالة نوى اى كما اعطيت الكسرة

لما قبل الياء في بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان

فحذفت الالف ثم كسرت الياء لتدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي

فصار مبوع ثم كسرت جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

كما جعل ياء في ميزان لذلك فصار مبيع فيوم وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل

الموضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما اى
كاعلال الذى فى يخاف انه نقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت
الفا وكذلك كمقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء
وكسر الياء فاعل اى اوقع الاعلال فيه كما اوقع فى يبيع بلا فرق
واكتفى بالفرق التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين
اسم المفعول فانه تقديره اسم مفعول مبيوع ثم اسم مكان مبيع كما مر
وكيف لا يكتفى به وهو معتبر عندهم وذلك كما اعتبروا مثل ذلك [illegible]
فى الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت السكون فيه وهو سكونه اى
اللام كسكون قفل فى اسد بالضم [illegible] جمع اسد بفتحتين [illegible] اى
الفلك جمعا نحو قوله تعالى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين مسند الا
ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على [illegible]
كما فى الفلك المشحون وفى مثله ولذلك قال الله اذا قدرت سكونه
فى الموضع بتذكير الضمير راجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة
كما فى الفلك التى تجرى فى البحر ولو يقال جرين [illegible] جرت لثبوت الالف
فعلى وانما وجب ان يقال جرين لان الضمير الجمع لا يرجع الى

المرء واذا قدرت السكون كسكوت وترتب بضم القاف وسكون
الراء مصدر قرب وهو مفرد بكون اللغة وواحدا نحو قوله تعالى
في اللغة المشهورة فان اللغة هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان
المشهورات او المشهورات لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف
في التذكير والتأنيث والافراد مقولك ومعقولك وقد
تقدم انهما لا يطردان ولذلك لم يذكرهما المصنف والمجهول منه قال
اي اصله قول كسر فيها كسر الواو للخفة لان الكسرة ثقيل على الواو
خصوصا في ضمن ما قبلها نحو رقولك ادقلنا بالضم في الكل وهو
لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة لغة اعطي كسر
الواو ونحوك الى ما قبلها بعد حذف حركته فانه لم يذكر ملا اذ لا
اعطاء الحركة اليه فعل بالالتزام وكم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فهذا
قوله بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما
قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذا اعطاء حركة الواو
الى ما قبلها استلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة بينهما بحيث
قصد الى موافقة ما ذكره صريحا وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها

في لغة اخرى تشم كسرة ما قبل الياء ضمة اذا لو قرئ الاشمام بتذكير
يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود
الاشمام فيها ليعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اي ضمة مثل المقول
بمعنى القتل او ليدل ان ما قبلها مضموم في الاصل وحقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء
فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان
كما في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان حرف المضموم الموقوف
عليه ومعناه تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في ما وقف
نستعين تسكن النون وتضم الشفتين بعد اسكانها من غير حركة ما
كذلك بيع مجهول باع واختير والقيد وكذلك باب وبعن
ما اتصل به ما يسكن لامه وحذفت العين لالتقاء الساكنين من
نحو اخترت وانقدت له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع
على لغة قيل بالكسر الخالص وقيل فيه فرع لغة قد او بوع بضم الفاء لص
يعني يجوز فيهن ايمه في بيع واختير والقيد له دفعا لبعض لغات كسر ما قبل الياء في الكل المطردة

يعني يجوز فيهن صح

وضمة في كلاهما ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء
اذ اصله اقوم واذا لا ضمة لا اشمام في مثل ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو
الساكنة ايضا اي كما لا يجوز الاشمام لانه جاز الواو كان لانضمام
ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود في اقيم لما عرفت
انه اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم
والمجهول اما في قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ نقول في المعلوم
قال قالا قالوا قالت قالتا قلنا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي
المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف
وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة
قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف
وفي المجهول بكسرها وبعده فعلى لغة بيع في المجهول فنقول في المعلوم
باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك
اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع
التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ نقول
على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم النقاء بالفرق فانه اصل قلن في المعلوم التقديم

قُوِّلْنَ بفتح القاف وفي المجهول قُوِّلْنَ بضمها وكذلك اصل
بِعْنَ معلوماً بَيَعْنَ بفتح الباء ومجهولاً بُيِعْنَ بضمها فالضم والكسر
في المعلوم عارضان وفي المجهول اصليان واصل يقال في المجهول
يُقْوَلُ كيُنْصَرُ فاعل كاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها
وقلبها الفاً الباب الخامس في الناقص اي المعتل اللام ويقال
له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما في بعض الحركات
كما في حالة الرفع نحو يرمي ويدعو او في الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم
ويقال له ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار
عن نفسك نحو رميت وانما لم يسم الثلاثي بذي الاربعة اذ لا يجب
الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار دون غيره في الصيغ
وهو اي الناقص لا يجيء بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين
فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية
نحو رمى يرمي ودعا يدعو ورضي يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو
وتقول في الماضي المعلوم رمى رميا رموا رمت رمتا رمين
اصله رمي فقلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفاً في قال لذلك واصل دعوا

رضيوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وثانيا قلبت الفا
ء لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنان
تحقيقا وهما حركتا ما قبل واثنان تقديريتان في الياء لانها
مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطارية فيه
لكونها في محل التغيير وتبدلها وكان توالي اربع ليست في تلك المرتبة
من الثقل ولهذا جوزت ضربت ولم يجوزوا ضربت وكذلك الواو فيما قبلها
رضيا رضاوا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع الساكنين
ثم ضمت الضاد لانه صحيح من الحذف فصار رضوا بفتح الميم وكذلك
او مثل رضيوا في حذف لام الفعل بالاعلال مثلا لا ثم ضموا الضاد
فيدل في رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل من يصح واما الجمع
فلئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل فانه اصله رضووا
بدليل الرضوان فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار
رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع الساكنان
فحذفت الياء للالتقاء دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد
ثم ضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولعل الياء ثم الواو

في الهمز

في الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت

الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت

وحذفت في غزوا وتحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت

الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف

لانه يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اى الشان يجتمع فيه الساكنان

تقديرا وتمامه في قولنا صيت ولى صاكت تحذف الالف في دعتا لانه

حصلت الحركة بالتاء الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف

اللام في قولك ولا يخشوا حرف العلة في رميتن لما مر في الفصل فيه ان حرف

العلة الساكنة انما تحذف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مضموما

اما اذا كان ما قبلها مفتوحا لا تحذف لخفة الفتحة والسكون المتصل

يرمي اصله يرمي كيضرب فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل

الياء باسكانها في مثل يرميان لانه وكذا فتحته ومن خفيفة واصل

يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته

ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت

الياء واجتمع ساكنان
وحذفت فصار
يرمون بكسر الميم
وسكون الواو
ثم ابدل كسرة
الميم الى الضمة
لواو الجمع
مناسبة

وكلام المقتطف ههنا في الاعلال الاول لم يتعرض لابدال الكسرة
الميم الى الضمة الا انه يحتمل ان يقال في ... قوله في اعلال يدعون
ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا بين جمع الرجال وبين
جمع النساء في مثل يعفون من الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال
يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وذلك الواو فيه
في جمع الرجال وفي جمع النساء اصلية اذ اصله يعفوون بضم الفاء وسكون
الواو على وزن يفعلن والنون فيه ضمير وعلامة التانيث اي علامة
جمع المؤنث فوزنه يفعلن وفي غير ذلك ان الواو في يعفون اذا كان
جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب فاذ سقط
في الجزم والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا اصله يغزوون مثل ينصرون
استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع الساكنان فحذفت لام
الفعل فصار يغزون فوزنه يفعون ... ثم احمد من امل ان النون
في جمع النساء علامة لا يسقط في قوله تعالى الا ان يعفون اي المطلقات
ولو لم يكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب

واصل ترمين ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت للواحدة المخاطبة

تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاولى لكونها علامة
فصار ترميه فوزنه تفعين وهو اي ترميه مشترك
في اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديري فان اصله
اذا كان جمع النساء ترميه بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن
فوزنه تفعلن واذا ادخلت انت الجازم على يرمي تسقطت
الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان الياء في الكلمة الناقص
بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثم اي ومن اجل ان الياء تسقط
علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع ايضا
للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط
الحركة في الصحيح بحذف وتنصب انت الياء اذا ادخلت
على يرمي الناصب فتقول لن يرمي لخفة النصب تحمل الاعراب
الاعراب من الجزم والنصب والرفع لان المضارع معرب كما مر وقد
تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لم
يخشى لان الالف لا تحتمل الحركة اي لا تحملها كقوله ولو لم يخشوا
الطعم بعدم السوية امتنع اي طعام اذ لم يوجد كره واحد اصل ومنها وبها السكون الاصلي مسئلة

ادمِ اصله ادمي بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم
فبقي ادمِ هذه المشاكلة قوله فاذا دخلت الجازم تسقط الياء
علامة للجزم والا فالصواب ان يقال للوقف او للسكون كما في بعض
النسخ واصل ادموا ادميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت
لاجتماع الساكنين كما في يرميون بلا فرق واصل ادمي بالياء
للواحدة المخاطبة ادميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية
لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله
فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال
ترمين الا انه ذكره هنا لئلا يتردد السامع في بادي الامر في
اطلاق لفظ الياء اي الياءين هو الساكن والمحذوف ثم
حذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين دون الزائدة لانها ضمير
وتقول بنون التاكيد المشددة ادمينّ بفتح الياء ادميانّ
ادمُنّ بالضم ادمِنّ بكسر الميم ادمينانّ وتقول بالخفيفة ادمين
بفتح الياء ادمُن بضم الميم ادمِن بكسر الميم الفاعل دامٍ اصله
دامي على وزن ضارب فسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة

على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين
لانها نون ساكنة تتبع وكذا الآخر اى تابع لبعد الحركة لا كنون
من فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا اتبع وكذا وتابعة
بعدها وليس بعارضة الحرف كالحركات بل هى حرف مستقبل
نيدنا علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء في حالة
النصب بل تتحرك بالفتحة على ما هو مفتوح حالة النصب لخفة النصب
اى الفتحة على الياء وانما قال النصب الساكنة وهذا اكثر في كلام العرب
اصل رامون راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان
حذفت حركتها لما مر ثم حذفت لاجتماع الساكنين دون الواو لانه
علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة واذا اضفت
التثنية اى مثنى رام الى النفس اى الى ياء المتكلم وقلبت مع
الشرط اى فقد قلت راميان في حالة الرفع اصله راميان فلما
اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام
الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها دون المضاف اليه فلم
سقط النون حالة الاضافة لاجتماع الثقفين فصار راماي وقلت راميي في حالة النصب والجر

يا آن اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار
راميي ثم قلب رامى يا بادغام علامة النصب والجر اعنى الياء الثانية
في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة فاذا اضفت الجمع اى جمع رام
الى نفسك فقلت راميّ بياء بين في جميع الاحوال اى حالة الرفع
والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي اصله رامون سقطت
النون بالاضافة فصار راموي فادغم اى وقع الادغام في راموى
لانه اى الشان اجتمع الواوان اى الواو والياء من جنس واحد
في العلية اى في كونهما حرف علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون
فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار راميي فادغم الياء
الاولى في الثانية فصار رامِيّ ثم كسر الميم لتصحيح الياء فصار راميّ
واما في حالة النصب والجر فاصله راميين فلما اضيفت الى ياء المتكلم
سقطت النون فصار راميي ثم ادغم الياء الاولى في الثانية فصار
راميّ المفعول مرميّ اصله مرموي فادغم كما في راميّ في حالة الرفع
بلا فرق واذا اضفت تثنية اى تثنية مرميّ الى ياء الاضافة فقلت
مرمياي في حالة الرفع اصله مرمياني سقطت النون بالاضافة وفقلت في النصب والجر مرميي

بأربع ياءات أولها منقلبة عن واو للمفرد وثانيها لام المفرد وثالثها
علامة النصب والجر ورابعها ياء الإضافة وإذا أضيفت الجمع أي جمع مرمى
للمذكر السالم إلى ياء الإضافة فقلت مرميَّيَّ أي كتثنية إلا أن لام
الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية بأربع ياءات في كلا الأصلين
أي في حالة الرفع والنصب والجر أما في حالة الرفع فأصله مرميون فلما
أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون صار مرميوي فأعل كما في راميه
فكسرة الياء الأصلية لصيانة الياء المقلوبة وأما في حالة النصب
والجر فأصله مرميين فلما سقط بالإضافة إلى ياء المتكلم مرميي فأدغمت
الثالثة في الرابعة فصار مرميّ بكسر الثانية المدغم فيها المرفوع
مرميٌّ بفتح الميم أصله مرمويٌ قلبت الياء ياء وحذفت لالتقاء الساكنين
الياء والتنوين الأصل فيها أي في مرمى أنه يأتي على وزن مفعِل بكسر العين
لأنه من يفعِل بالكسر إلا أنهم وقع لتعادل الكسرات ففتحوا العين كما في
في فعل اسم المكان الآلة مِرمى بكسر الميم الأولى وفتح الثانية أصله
مرمي فاعل مرميٌ المجهول رُمي يُرمى مثل ضرب يضرب إلا آخرهما ولم يعتل
معي سلب ولكن الياء والجهة الفتح عليهما في عيسه وأصل يرمي يرمي كيضرب فقلبت الياء ألفا

كما قلبت في رمي معلوما وحكم الناقص الواوي كدعوة الغزو فحكم
الناقص اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي تماما
في هذا الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت
شقيا ليغزي اصله يغزو وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
كما في اوائل باب الاجوف وانما اورد الواوية عن اليائية مع ان الاصل
تقديم الواوي لسبق الواو لان الواوي لا يجيء من اقل الدعائم واليائي
يجيء منه وليتفرع عليه بحث الابدال بمناسبة الابدال الواو ياء
ولذا قال ومع ان الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان
حرف غيره للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن وكم
وبقوله غيره ردّ واداب داخل في النسبة وبقوله للادغام جعل
الطاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اي حروف الابدال
وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر
يتناول الكثير ويمكن ان يؤول الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة
الحروف اليها لتانيث الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها
منطقها طفق ثلاثا الزمخشري وهذا اللقب تنبيه ما جمع استنجده يوم صال نطو يعني

المجزوم

ومعنى استنجد استعان به ونظم ٢٦ قبيلة صال اى حمل من الجملة

وما قبل اه وحروفها عند الزمخشرى ثلثة عشر وهى طال فاهرج

بزية المفصل حيث قال فيه حروفه وحروف الزيادة الطاء والدال

والصاد والزاى والجيم فقوله استنجده يوم طال انهها هنا عبارة تخفيف

في الكتب المصنفة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاى في التفصيل الخ

نعم من الناس من يقول ثلثة عشر لجيم فقوله استنجده يوم صال بلي

منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة هى غير السين

واللام وثلثة من غيرها وهى الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب

اربعة عشر لجيمها قوله انصت يوم ودطاه ذلي انصتاى سكت

واليوم ظرفه وحده مبتدا او مضاف الى الطاء وهو اسم بعض وذا من الذال

خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اى سكت في هذا اليوم واعترض

على عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشرى والمص قال والواو

رد السمع وقد اذكروا الظم نعم ان المراد للاتصافه الادغام والا يدكر

اذكروا اظم اصلهما اذتكروا اظتلم فان الذال والظاء ليسا من حروف

الابدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمص نظر الى الوقوع في الجملة حيث حكم المبرد من بعض العرب

انه يقول استغنوا فلان ارضا يدا الخذ فيبدل من احدى النائين
سينا ولكن كان هذا الابدال ليس للادغام موافقة للقياس فقد ظفر ببعض
من سيدي استخذ لما يجي ان الله تعالى ثم شرع في بيان اي حروف من
الحروف المذكورة من اي حروف مبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف
المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا للكون
غيره مطردا غير موقوف على السماع في اقاده اي فيما سال من الالف
في نحو حمراء اي فيما فيه الف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف
سكرى لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت
قبلها الف لزيادة المد فلذلك لانها صارت كلام الفعل في ادنى زيادة
الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم
مقصورا كما كان وفات الغرض ثم جعلت الالف الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين حذوف الزائدة لزيادة
المد لتنبيه على مدتها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة
ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض
الكثر لانه لو قلبت الى احديهما لا يصح الا قلبها همزة كما في كساء ورداء لتحركهما وقبلها الف فهمزة

فيفتح اللام فيقلب الالف واوا ثم اي وهمزة اصلها الف همزة صحراء الف

في الاصل وليس باصلية لكنه مبدلة اي همزة صحراء همزة اي ابقاء و

همزة في نحو صحارى بفتح الراء جمع صحراء واذا اردت ان تجمعها ادخلت

بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما بعد الف الجمع في مصابيح

ومساجد ومحاريب فينقلب الالف التي بعد الراء ياء لكسرة التي

قبلها وينقلب الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء وادغم احدى

اليائين في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء

المدغمة للتخفيف كما في سعدي ثم ابدلوا من الياء الباقية الفا تخفيفا

في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى بعد ما كانت همزة صحراء

في الاصل همزة لما صار صحارى بالهمزة بعد الياء في صورة صحارى وصورة

من المقصود في هذا النحو مثال صحارى مع انه لم يكن يجعل

الهمزة في قطيئة اذ يجعل قطيئة بالهمزة ايضا فظهر صحراء ليست

باصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا

في نحو اواصل اي فيما اجتمع فيه واوان متحركتان في اول الكلمة

واواصل جمع واصلة اصله وواصل الواو الاولى هي الفاء

والثانية منقلبة من الألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالواو
التكسير كما في ضوارب ولم تحذف إحداهما للالتباس ولم تقلب
ياء لئلا يقع علوق أي الألف بين شبيهين الياء والكسرة
وإنما وجب قلب الواو في أوائل لئلا اجتماع الواوات عند العطف
مع أن الواوين إذا تحركتا فيهما من الاستثقال ما يجب
أن القلب ومن الواو التي هي عينه مكسورة تقلب الفاء نحو قائل
أي اسم الفاعل من الأجوف الواوي أصله قاول كما مر في باب الأجوف
في بحث اسم الفاعل أن همزته مبدلة وجب بأن الألف المبدلة
من الواو التي هي العين لعلة مر بيانها آنفا في نحو الواو التي
هي عينه مضمومة في أدور وأدؤر في جمع القلة من الاسم الثلاثي
الأجوف الواوي الذي واحده على وزن الفعل والأدور
جمع قلة الدار أصله أدور قلبت الواو همزة لثقل الضمة
على الواو في جمع التفعل مع كونه واحده على وزن فعل التفعيل
وإنما لم يقلبوا هذا الثقل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها لئلا يلتبس
بتكلم المضارع كما في أدور جمع دور كما مر وإنما قلب مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن

أدور

في دور فانه لم يجز قلبها همزة لان الضمة اللازم فادرت
ثقلة الحركة داما الذي واحده علي وزن الفعل فهو لثقل
بسبب كونه واحده علي وزنه الثقيل الذي هو الفعل فوجب
ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشري عد ادور من الجانب
سلعلة نظرا للاخرة التي حصلت بسبب سكون ما قبله بسبب سكونه
وسط واحده فانه كان بعد الاعلال ادور من الواوات التي هي لام
فتحرك اي في اسم معرب آخره واو قبلها الف اصله كساو فانما
قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة
على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المصنف لما في ترتيب
وقف الكلمة حيث قدم اواصل على قائل دون قائل
على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير
بالاول اول وابدلت الهمزة الفا من الياء وجوبا مطردا
نحو بائع اي اسم الفاعل من الاجوف اليائي كما ابدلت
الهمزة من قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبائع وكساء
وان كانت منقلبة عن الالف كما ذكره في الاجوف الا ان تلك الالف منقلبة عن الواو والياء

مقلوبة منها عنها لفقر الساقة كما صرح صاحب المعرب بهذا التفصيل

حيث قال لان الهمزة انما بدلت من الالف المبدلة من الواو والياء

واشار الى مذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة

عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم

لم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة

فاشار هنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارة هذا الابدال

من نفس الواو والياء واشار في الشافية الى المذهب الاول حيث

قال فقلبت الواو الفا ثم جعلت همزة وابدلت الهمزة جوازا

اي ابدالا جائزا فيه يجوز ان يترك بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا

من الواو المضمومة نحو اعده اصله وعده ونحو وجوه لثقل الضمة على

الواو ولم يجب لعدم كثرة دانه على وزن الفعل وابدلت جوازا

غير مطرد من الواو الغير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة

على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد اصله وحد في الحديث لثقل

الحركة على الواو ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد ووحد

روي ان سعد بن وقاص كان يشير باصبعين فقال النبي عليه السلام احد احد اي اشر باصبع واحدة واليد

٥

من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل
الحركة على الياء واُبدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو ال
فعلت والا فعلت اصلهما هل فعلت وهن فعلت وان كانه
في بعض الصحف لانه ما كتماء اصله ماه الا انه اغلب صورة الجلي
عليه مفقوده من الجائز حيث سكنت من التقييد ولم يفصله الجائز
ولازم او تفصيل المراد بالواجب ما له سبب والجائز ما ليس
له سبب وهو فليس لقلب الياء همزة سبب بل هو على قياس
القياس فيكون من الجائز فالجزم لا يأتي في الجواز وهذا شاذ
لقلته ومن ثم اي ومن اجل ان اصله ماه يجيء جمعه مياه وتصغيره مويه
فانهما يردان الشيء الى اصلهما وانما تعرض لبيان اصله وشاركه
بينهما على ان الابدال ههنا لازم والواجبا حكم سواء لما
دخل في حكم الجواز فلذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف
جوازا غير مطرد في نحو قوله هيجت شوقا المشتاق بكسر القاف
اي المشتاق اسم الفاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله
وهو الكسرة وهو ايضا شاذ لا يجوز نقلا عنده بادا تنبيه بر ثلاثيه البحصري ثم كذلك

وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة
وهي ارض غليظة فيها حجارة ورملة صبرًا اي اعطي
صبرًا هيجت حركت وردت يريد المشتاق نفسه ونحو
قراءة من قرأ وهو ايوب السختياني ولا الضألين
وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما اذ لا
مقتضي للعدول عن الفتحة الخفيف اصل الضالين بالالف
لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال
من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال من الالف عن الابدال
من الهاء لئلا يقع الفصل بينهما وبين اختيها نظرًا الى ان
الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف
في المشتاق غير لازم الابدال في باب مقدم على غيره فان قيل فعلى
هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو
والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان
غير لازم فلنا انه ليس بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما
ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال

من الالف

من الالف في نحو المنشأة اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما تقيل وانما
حمل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان اصح هذه
اللغة مطرد في جدا في الادب عن الثقات الكثيرة وان كونه في لغة
ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع
اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر فيما حكي
زهو في اصله عباب وهذا الابدال اشذ لكونه في غاية
القلة ولذا اورده والجاربردي بتقابل الماء ومثل الماء كتابة
عن اصلانه وهو جمع ورجعه اي جميع قوله لا يجوز فهي
اى الهمزة والهاء والالف والعين الستة منها ابدلت
جوازا اعني مطردا من التاء في استتخذ اصله اتخذ عند سيبويه
على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى
سينا ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر كون اصل
استتخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ كما مر تقريبا بهما

في التمرية التاء بينها ابدلت من الواو التي هي ما بعوانا ينمو مطرد ونحو تترى بضم التاء وفتح الماء والليم والعامة تقول ثلثين الماء اصلها وهمة

لانه من الوفاة بمعنى الثقيلة ابدلت التاء من الواو فهما لحمة
ومن الواو التي هي لام كخوات اصله اخوا بالتحريك فان حذفت
اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهي الواو لانه تقول
في التثنية اخوان ولم تتعرض عن المذكر وعوض للمؤنث فرقا
بينهما ولم تعكس لكثرة استعمال المذكر وان التعويض فرع كالمؤنث
وخصت التاء بالتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت
دون بنت لان الاصل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم
الثلاثي وكان الضم جعل دليلا على ان التاء عوض من الواو
ولاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف
الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنيتها اختان بالتاء دون
اخوان بالواو وان كان التثنية يرد على الاصل واما الالف
فلما تعقبت عن الواو فيه شيء فكان لم يكن فيه واو من الاصل
وان ثنتان لم يجمع فيه الا دليل العرب من جهتها وابدلت من الياء
جواز غير مطرد لان ثنتان اصله ثنيان في عدد المؤنث لانه
من ثنيته وثنتوا بفتح الثلاثة من باب الافعال انه احد بوا اصله سنوا بالياء واصله اسنوا بالواو بدليل

سنوا

سنوات ابدلت الياء من الواو فصار سنية ثم ابدلت
التاء من الياء فصار سنوة واما قلنا ان التاء ابدلت من الياء
دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقة
على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين مرارا غير مطرد نحو
ست اصله سدس كما مر في المضاعف ونحو يا قاتل الله بني السعلات
عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات الاصل الناس
والاكياس جمع كيس والمنادى محذوف اي يا قوم والسعلات
النساء الضعاف الجبانات وعمرو بن يربوع وشرار النات
صفة عمرو وعمرو وهو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع
عفيف يعني يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس غير
اعفاء وغير اكياس وذكر في ضرام من حكايات العرب ان عمرو بن
يربوع تزوج سعلاة وهي انثى افعى الجن وولدت له اولادا
ثم انفردت منه ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة
فعلى هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء مرارا
غير مطرد في لصت للص وابدلت في اللصوص اصله لص بتشديد الصاد اي التاء والسين والصاد

التاء من الباء جوازاً غير مطرد في الزعالت اصله الزعالب ابدلت
التاء من الباء لكثرة استعمالها جمع ذعلبة بكسر الذال وهي ناقة السريعة
واما الذعاليت جمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الخرقة النون منها
ابدلت من الواو والنون وقيل النون بدل من الهمزة والنون كما في نحو صنعاني
الواو والنون صنعاء ممدودة قصبة في اليمن لقرب النون من حروف اصله صنعاوي
العلة فابدلت النون من اللام على ضعف المخالفة استعمال الفصحاء
كن لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما اصلان لقلة التصرف
في الحروف نوع منها في الحروف زائدة وفي الحروف اذا وكذلك بديهم فيه
والجيم منهما ابدلت جوازاً غير مطرد من الياء المشددة في الوقف
لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما وسط اللسان وفشت كلمة في صح
الحجر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج بتشديد
الراء اصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف كقوله ابو علج اصله ابو علي
في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة
كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج اصله بالعشي والبرني والصيصي
البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء الجمع الود الوتد ادغم التاء في الدال صح

لا يقع الا لكونه المنقلبة على الياء الضعيفة وابدلت الجيم جواز

غير مطرد من الياء الغير المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال

الجيم من الياء المشددة كثير شايع في استعمال الفصحاء سواء

كانت متطرفة في الوقف كفقيج او في الوصل كابو علج او غير

متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر

كالمثال الثاني والثالث في قوله كما في اذنابها الشول من عبس

الصيف قمه الابل جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك

ما يتعلق باذناب من البوال وابعار ما يجف عليها في الصيف والاجل

اصله الايل وهو الوعل يشبه الجزاز المتعلقة باذناب الابل في الصيف

بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يجوز ذلك الا

في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال مشروط بشرطين

تشديد الياء والوقف والشعر ناب احدهما فهو قليل نحو لاهم

ان كنت قبلت حجتج اى حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج اى بي اقمر نهات

ينزي وفرتج اى وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهات

صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء بجعله فلله حجتي فو نسبتي له

البكي بكية للبحر مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة بحركة تثور الدا

ابدلت من التاء جوازا غير مطرد في نحو فزد اصله فزت واجدمعوا

اصله اجتمعوا والقرب مخرجهما والياء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد

في نحو فيه لاتحادهما في المخرج اصله ... وابدلت من الالف جوازا

غير مطرد في نحو حبيلة اصله حبلا بالالف ومن الياء في هذه اصله

بالالف دون الياء لانهما اتحادهما في الوقف والاكثر في الاستعمال الوقف

على حبلا وانا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف والبدل

من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي لانه ثبت ومما

ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتهما اي الهاء حروف العلة في

الخفاء ومن ثم اي ومن اجل خفاء الهاء كلا يمنع الامالة وهي ان ينحو

بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل بقربها وبمنعها الكلب عنا

واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة قبل الالف

او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف

كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها

بحرفين متحركين فسوغه ... عندنا ولم ددعان ... واما نحو لم يرد ان يضربها ويضربها وهو ... بيننا وقلت قبلنا او الكلمتين مثل الكلب ... ويمنع في مثل ...

وان شاذا اذ الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف
والكسرة بالكثير حروف بخلاف الكلمة عنبا فان الباء ليست كبقية
وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في
المفرد الذي في آخره تاء التانيث مالا في الاصل للفرق بينها وبين التاء
التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكس لانهم قالوا ضربه بالتسمية المعول
الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح
ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد الكسرة وابدلت الياء
من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما كان الواو ساكنا
وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الياء والواو وسكونهما
واستدعاء لكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا
وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب اي
فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا
غير مطرد من احد حرفي التضعيف نحو تقضى البازي في قول العجاج اذ الكرام
ابتدروا الباع بدر تقضي البازي اذ البازي كسر
الهمز ضبا به فضاء فانه ذكره اصله تقضض فاستثقلوا

ظلمة

ثلث فنا دادوع بابدلوان نكفرا هديتى بادكارة فالمفاعف

قال الجوهرى لم يستعلو انقضى من تفعل الا مبدلا ابدو اى عجلوا

الباع قد بعد اليدين وياتيتر بالباع من الشرف والكرم وهو المراد

هنا بداى سريع وتقضى بكسر الضاد ونصب الباء مصدر من التفعل

اصله تقضض ابدلت الباء من الضاد الاخيرة لما ذكر وخصت الاخيرة

بالابدال لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الباء لان الاصل

فى الابدال حروف العلة لكن لم ... دالوا ثقيلة بالنسبة الى الالف

والباء وقد يكسر ما قبل المبدل منه يكسر فى التصدية فيجعل

حرفا من مدية ... ما كما فى تقضى البازى فلا يصلح

الالف للابدال فى فتحة الباء ولانها لام الفعل وهو محل للتغيير

وكسرة الضاد للتقوية لاجل الباء كما فى التمنى والترجى وانتصابه

على انه مفعول مطلق لبدا اى اسرع ذلك الممدوح الى الاعرف

اسراع البازى عند نزوله من الهواء على الصيد كاسراً جناحيه وقوله

ابرمن بدل من الكسر وقال بتقدير قد الى ان جمع ضرب بفتحتين

انكدر انكدار البازى ... ابدلت الباء ... اعنى ... اصلها اناسى لانه ... الجماده

لانه جمع انسان وديناراً اصله دنّار بالتشديد فابدلت
النون فيهما ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة
ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا
مطردا نحو ضفادي بسكون الياء ولانه حكاية من قوله ومنهل
ليس له جوازئ ولضفادي جمّه نقانق المنهل المورود
والمشرب الجوازئ جمع جازئة وهي الجانب الجم ما اجتمع
من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع
المعنى ورب شرب ماء ليس له جوانب وتمنع الوارث
البئر كلها سهلة لمن يرده ولضفادي ماء الجمّ اعدات الجمع — باضافة
الى الجم والجم الا ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد
والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة
وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا
غير مطرد في نحو وانتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها
ينشد لي منشد وانتصلت بمثل مثل الوقد الوقد كوكب

لان اصله اى
اصل التاء في
وانفصلت فاو
ما قبله مكسور
اذ اصله اوهلت
في الوصل بلبت
الواو تاء على
القياس

لأن تاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مرّ في المضاعف
وهذا لغة بني تميم ثم ابدلت الياء من التاء وان لم يكن بينهما
مناسبة الا انه التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة
فكان كان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها د
اما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها وهي تكون
الياء وان زالت كسرة ما قبلها كما في واو ولعدد لا تقلبونه ياء
لعدم علة القلب ثم ولهذا قال الزمخشري في المفصل قال ايتعد
وانفصل على ان الياء بدل من التاء في اتقلت ولم يجعلا بدلا
من الواو على لغة اهل الحجاز ثم وقع في النسخ من اتصلت بدل
الواو فحطا لانه وقع في الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون
ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل
الحجاز ولا يتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا
كان مع الواو فهو لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء
مبدلة من الواو على تلك اللغة فتعين ان يكون مثالا لابدال الياء
من التاء وقال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد
في التضعيف وابدلت من الياء الياء جوازا

غير مطرد نحو الثعالي في قوله كأن نصلي على شغواء حادرة ضمياء

قد بل من طل خوافيها لما أنشأ سيد من لحم متمزع من الثعالي ووخز من

أرانيها الشغواء العقاب الحادرة الكثرة الصلبة شبهت راحلة

في سرعتها و سنامها إذا تقذر به إلى الأمداد وعطش الدم

الصيد والطل مطر ضعيف والمراد في ريش جناحيها وإذ بلها

الطل أسرعت والضمير في لحم يعود على ذيلها العقاب أي لها

في ذكرها أنشد بعجم الشين أنه باليونانية غير عجمية وهي قطعة من

اللحم بهمزة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني أنها تصيد

بعض الثعالب والأرانب أصل الثعالي والأرانب الثعالب

والأرانب وأبدلت الياء من الباء ضرورة غير مطرد نحو السادي

في قوله إذا ما عد أربعة فسال فزوجك خامس والبوك سادي

الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس

يعني إذا عد أربعة من ذلك القوم فزوجك خامسها والبوك

سادسها وأبدلت ضرورة غير مطرد من الثاء نحو الثالي في قوله

قد مر يومان وهذا الثالي
وأنت بالهجران لا تبالي
الثالث يعني مضى يومان
وبعد اليوم
ثالثهما

الثالث وانت لانبتلاه ولا تسكندر بالواو لكسرة ما قبلهن اى
الباء والسين والتاء والواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو
ضوارب اى فيما وقع الالف قبل الف التكسير جمع ضارب فلما
زيد الف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت
الواو من الاولى لقربهما في العلية واجتماعهما كثيرة وعدم امكان
حذف احديهما للالتباس بالواحد كما مر في اوامل وابدلت
الواو من الياء وجوبا مطردا في نحو موقن اى اذا كانت الياء ساكنة
وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضم الواو
ولم يوجد قوله وجوبا مطردا في اكثر النسخ مع وجوب ذكره
ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب
وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا في نحو لوم اى فيما كان الهمزة
ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم لما مر من ان الهمزة
الساكنة وما قبلها مضموم ابدلت من الواو جوازا مطردا
نحو فم اى ابدال الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله

نحو قولك بدل

بكسرة

فمعوه بم وبس شلو الا ... ولم يقع الاعصانا فاستغنى عن ابدال ... داده بهما واصله اى في فوه لي...

انوه بم

افواه حذفت الهاء على غير القياس لخفائها وكثرة استعمال
ثم قلبت الواو ميما للاتحاد مخرجهما الكلي او لقرب مخرجهما
الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لان الواو لو لم تقلب ميما لوجب
ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويحذف الالف لالتقاء
الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على
حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عده من الجائز
حيث سكت من تقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما
انما حصل من حذف الهاء وليس بحذفه سبب موجب بل هو
على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا والميم
ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف كما في
قوله عليه السلم ليس من امبر امصيام في امسفر اذ الفرق الصيام
لقربهما اي لمناسبة اللام والميم في الجهورية وابدلت الميم
من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقد
مر البحث عنه مطردا نحو في آخر فصل الماضي وابدلت من النون
المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب

البنام اصله البنان قال منادي من ضم اصله هالة اسم امراة التمتام
الذي يكثر التاء في كلامه والواو في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف
وليس للقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب فقة كفك المصف
الا البنام البنان اطراف الاصابع وقوله لقربهما اي الميم والنون
في الجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا
وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم وما نلت وما زلت سور
راتما على هذا اي راتبا عليه ثابتا لاتحادهما مخرجا واتحادهما في الجهورية
الصاد ابدلت جوازا غير مطرد من السين نحو اصبغ اصله
اسبغ اي اتم لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفة الالف
ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع
اي فيهما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع وابدلت
الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اي فيما اذا كانت ساكنة
وما قبلها مفتوحا اصله رأس لما مر في المهموز من ان الهمزة اذا
كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا قلبت الفا للين وتكره الساكنة
واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد

كما اصيلال في قوله وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا

وما بالربع من احد المعنى

وقفت بدار الحبيبة اصيلان تصغير اصلان وهو جمع اصيل

كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغروه

اصلان فقيل اصيلان ثم ابدلت من النون لام وقيل اصيلال

وابدلت من الضاد اللام جوازا غير مطرد وابدلت في قوله لما راه

ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع راى اى ذئب

هي والدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحاد

اى اللام والنون والضاد في الجهرية الزاي ابدلت من السين

جوازا غير مطرد نحو يزقل اصله يسقل بقلب السين زايا والسين

الازاي لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان التاء والصاد

والدال في المجهورة ذكرها الخارج من حروف الهجاء نيابة مرتبا

احدهما من الاخر بان ابدلوا من السين زايا لانهما من مخرج واحد

اضتها في الصفير ولما نفي الدال في الجهر فيجانس الصاد والبدل

من الضاد جوازا غير مطرد نحو قول الحاكم الطاهري في غشرة ام الثلثة او نقصد نافة لسان قام

حالمة الناقة نحو ثمنا فلانة على ذلك هكذا قرئ انه اهكذا

قصد الكرام اصله فقصدى

والثانى تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لاجل مخرجها

والقاد بها في الصغير ولم يذكره المص اكتفاء بما ذكره في ابدال القـ

من السين الطاء المبدلة من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل

نحو اصطبر اصله اصتبر اى فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف

المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد في نحو فحصط اصله فحصت

من باب فتح بمعنى فتشت اى فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية

المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها كجزء من الفعل

ولهذا قال سيبويه واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب لان هذا

الضمير ليست كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما والموضع

الذى لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد قليل

من الصور المذكورة بيان الموضع الذى لم يقيدا بى بابدال

حرف بحرف فندشمع في بحث الابدال بلو الابدال في ذلك

للموضع الغير المقيد بهما غير مطرد كما قررناه في بعض [illegible]

يقال

يقال له لفيف للفّه اي اجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين
من قبائل شتى لفيف فيفهم تعريفه ووجه تسميته وهو على ضربين
احدهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة وثانيهما مفروق
وهو ما فرق بين حرفي العلة بانه لا بد فيه بينهما حرف ولم يعرفهما
لاغناء اسميهما اللغويين عنه وقدم المقرون لتقدم الفاء
على العين ولانهما اذا اجتمعتا لتقوي احدهما بالآخر فتكتباه
على حرف الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا
فهو اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم
اللفيف المفروق مثل وقى يقي وقاية حكم فائهما كحكم واو وعد اي
حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد
يعد قد مر في المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمي وحكم لامهما قد
مضى في الناقص اي حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام
اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام وكذلك اي مثل حكم وقى يقي
فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما
مثلا فاء واق وهو في تم فاء واعد وهو وعود وحكم لامهما كحكم لام رام ورمي وعلى هذا الامر سيقاق اصله

ادو على وذه اضرب اعلال واعلال اطوائه واصولها طويني

البقي قواعد باب المثال والناقص قيا قواه قيا فيني وتقول

بنون التاكيد الثقيلة قين قياه قن قيانان قين قيان قينان

وبالخفيفة قين قن قن الفاعل داق اصله واعلاله كاعلال رام

واصله المفعل موق قاله في الاصل والاعلال كاعلال مرمي الموضع

موقي كمرمي الالة ميق اعطه موقي اعل فاؤه كفاء سعيد ولامه

كلام مرمي المجهول منها ذ قي نوع كرمي نرمي اللفيف المقرون

نحو طوى يطوي الى اخرهما وحكمهما كحكم الناقص لانهما ناقصان

من حيث اللام ولا تعل عينهما كما مر في باب الاجوف من لزوم اجتماع

الاعلالين فيهما نحو اطو اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين كادع

الخ وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون

اطوين اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول

بنون التاكيد الثقيلة في الامر من ودى يدي من باب علم يعلم

وهو ضد العطش الاخر الواو والياء من باب ضرب يضرب لكن يكسر كالمثال

اردون اردي اردين اردونن ادوين واذا ... ادوي ادوي ... بالخفيفة اردون اردين ... وتقول ادوين اردين اردياه اردياه ... اديبن اردياه

ادكرن

لان نوني الكلم نونا التاكيد في الناقص واللفيف وانما خصهما لان
الكلام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فان كان حرف العلة اي حرف
الكلمة ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد
تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول
النون لانه بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب او بالسكون مع البناء
على الفتح وتفتح تلك المردودة لخفة الفتحة ... ما قبلها الى الياء في
الجمع ترد الواو في اغزون والياء في ارمين كما ترد للفرق ... وتفتح
في التثنية نحو اطربان واغزوان وارميان اذا لم يكن النونان مع ضميره
بارز لانها كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية ولما اذا في الفعل
للمعتل اللام المحذوف لاجل السكون اذا لحق به كلمة متصلة
به كالف التثنية عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه
في الآخر ولخفة الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز
كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز بين اتصالهما به فيصيران
بمنزلة جزؤه كالف التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا فانظر
الى ما قبلها فان كان ما قبلها
مفتوحا يحرك
تلك الحروف موافقة لها
لطرد وكذلك اجتماع

التأكيد احد حروف العلة والاخر ونون التاكيد وخفة
ما قبلهما بسبب الخفة وكذا هي الفتحة لكذا ردت نعم الواو
الضمير واردي تكسر ياء الضمير كما وكت واو الضمير حركة الموافقة
لما في قوله ولا تنسوا الفضل بينكم وكما وكت ياء الضمير حركة موافقة
لما في قوله يا هند لم ترى القوم وان كان ما قبل حرف العلة
غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا حذف حرف العلة
وان كانت ضمير العدم الخفة فيما قبلها نحو الموتى نعم العين اصله
الطرون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضم ما قبلها او المرة
بكسرة الضمير اصله المرتين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة
ما قبلها كما حذفت واو الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس
بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون
الخط لذلك في يا امرة اغزي القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا
يكون النونات كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام
اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير
اذا كان ما قبله الضمير مفتوحا اذا كان ما قبله مفتوحا وكذلك اذا اتصل بالنونين مفتوحا او يحذف اذا كان ما قبله غير

يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح لحذف

لان تحلل الضمير بينهما من اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوى

لما واصله طاوى اعل كاعلال رام ولا يعل داوه اى عينه التى

هى الواو كما لم يعل في طوى وتقول في اسم الفاعل من الرى ريان

للمفرد المذكر ريانان لتثنية اصله رويانان وارواء لجمعه اصله

رواى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا

للفرد المؤنث ريانان تثنيتها قلب الف التانيث ياء لاجتماع

الالفين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد وارواء

لجمعها ايضا اى كجمع المذكر واكتفى في الجمع بصيغة واحدة لقلة

استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقراين ولا يجعل

واوها اى لجمعه ياء كما جعل الواو ياء في سياط وحق لانه يجتمع انا علان

احدهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى هى

لام همزة كما ذكر وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا انه

لم يقل الزمخشرى في المفصل واما قولهم رواء مع سكونها

فى ريان فلانهم لو جعلوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة وانهم لم يجمعوا بين القلبين

في موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو قائل وبايع انه
تقلب عينه همزة واما قول ابن الحاجب وصح رواء جمع راية
كراهة لاعلالين وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان يحصى
واما قولهم لا اعلال بتغيير حرف العلة للخفة فلا ينافيه لان
في اجتماع حرفي العلة في رواي وفي كون الياء عرضة لتغاير
الحركات من الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا الا اعلال
على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة في الالف لان اجتماع
الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز
اذا كانا في حرف واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما
فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال
وبالثاني نحو قوي وبالثالث نحو بيع على اصل من جعل قلب
الواو ياء ثم الياء الفا اعلالا واحدا وفي ترك هذه القيود على
لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون
قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما غير دقيق فعليك
بالترجيح والتعقل
في ليلة الحوت
في ثالثة النصف
والحمد لله
المهدي باربع
بآيات الاولى منقلة
تم العمل

٢٢٤

الثاني من الواو والثاني في التام والثالث منقلبة عن الف التانيث

والرابعة علامة النصب والجر وقد غمت الاولى في الثانية

مثل عطشيين في التثنية عطشى واذا اضفته اي تثنية

المونث في حالة النصب ربيبي الى ياء المتكلم قلت ربيبي

ياآت الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية

لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة

النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم ادغمت الاولى

في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة

مخففة مفتوحة المفعول مطوي اصله مطووي اعل كاعلال

مرمي الموضع مطوى اصله مطوى اعل كاعلال مرمى وحكم

لام هذه الاشياء اي الفاعل والمفعول والموضع والآلة

والجمع المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام الناقص كما

اشرنا اليه وحكم عينه كحكم عين الطوى في عدم الاعلال في الكلمة

التي يقع فيها الاعلال لان يتعذر اعلالهما اي اعلال عينه ولامه

الكلمة كطاوو ومطوي في الكلمة التي لم يجتمع فيها الا علة واحدة ... (؟) اي حكم العين ايضا اي كالتي

والثالث مطوى اعل كاعلال الطوى اي المجرى مرمى اعل كاعلال مرمى

كالة اجتمع فيها الاعلالان فالحكم عن طوى في عدم الاعلال .
للمتابعة لحفظو يا فاده لو اعل لحفظو بالم يلزم اجتماع الاعلا لين
الا انه لا يعل تبعا للطوى وطا ويا في فطوي مجهول طوى فانه
لو اعل الواو فيهما بقلبه الفا او باسكانها لنقل الكسرة على
الواو لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى

تم الكتاب بعون الملك الوهاب

على يد الاحقر الافقر ...

سنة ۱۱۹۱

